

المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْمَدِينِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَكُونَةُ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٧٩ هـ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المَجْلَدُ الرَّابِعُ

مِنْ إِسْدَارَاتِ

مَدِينَةُ الشُّبُورِ وَالْإِسْلَامِ وَالْأَوْقَاظِ وَالْبَعْدِ وَالْإِسْلَامِ

إِنَّا كُنَّا الْعَمِيَّةُ الشُّعُودِيَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب النكاح الاول﴾

﴿ما جاء في نكاح الشغار﴾

﴿حدثنا﴾ حسن بن ابراهيم قال حدثنا زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد بن أيوب وسليمان بن سالم قالا قال سحنون بن سعيد قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان قال زوجني مولاتك وأزوجك مولاتي ولا مهر بيننا أهذا من الشغار عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بمائة دينار (قال ابن القاسم) سئل مالك عن رجل قال زوجني ابنتك بخمسين ديناراً على أن أزوجك ابنتي بمائة دينار فكرهه مالك ورآه من وجهه الشغار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لرجل زوجني أمتك بلا مهر وأزوجك أمتي بلا مهر (قال) قال مالك الشغار بين العبيد مثل الشغار بين الاحرار يفسخ وان دخل بها. فهذا يدلك على أن مسئلتك شغار (قال ابن القاسم) ألا ترى أنه لو قال زوجني أمتك بلا مهر علي أن أزوجك أمتي بلا مهر أو قال زوج عبيد أمتك بلا مهر علي أن أزوج عبيدك أمتي بلا مهر ان هذا كله سواء وهو شغار كله ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الشغار اذا وقع فدخل بالنساء فأقاما معهما حتى ولدتا أولاداً أيكون ذلك جائزاً أم يفسخ (قال) قال مالك يفسخ على كل حال ﴿قلت﴾ وان رضى النساء بذلك فهو شغار عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الشغار أيقع طلاقه عليها قبل أن يفرق بينهما أم يكون بينهما الميراث أم يكون فسخ السلطان نكاحهما طلاقاً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد

أخبرت أن كل ما اختلف الناس فيه من النكاح حتى أجازوه قوم وكرهه قوم فإن أحب ما فيه إلى أن يلحق فيه الطلاق ويكون فيه الميراث (وقد روى القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته وليس بينهما صداق) ابن وهب عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال كان يكتب في عهود السعاة أن ينهوا أهل عملهم عن الشغار والشغار أن ينكح الرجل الرجل امرأة وينكحه الآخر امرأة بضع أحدهما ببضع الأخرى بغير صداق وما يشبه ذلك (قال ابن وهب) وسمعت مالكا يقول في الرجل ينكح الرجل المرأة على أن ينكحه الآخر امرأة ولا مهر لواحدة منهما ثم يدخل بهما على ذلك قال مالك يفرق بينهما (قال ابن وهب) وقال لي مالك وشغار العبدین مثل شغار الحرین لا ينبغي ولا يجوز (قال سحنون) والذي عليه أكثر رواية مالك أن كل عقد كانا مغلوين على فسخه ليس لاحد إجازته فالفسخ فيه ليس بطلاق ولا ميراث فيه (قال سحنون) وقد ثبت من نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشغار ما لا يحتاج فيه إلى حجة (قلت) أرأيت لو قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بمائة دينار إن دخلا أفرق بينهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يفرق بينهما إذا دخلا وأرى أن يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها لأن هذين قد فرضا والشغار الذي نهى عنه هو الذي لا صداق فيه (قلت) أرأيت إن كان صداق كل واحدة منهما أقل مما سميا (قال) يكون لهما الصداق الذي سميا إن كان الصداق أقل مما سميا (قلت) لابن القاسم ولم أجزته حين دخل كل واحد منهما بامرأته (قال) لأن كل واحد منهما تزوج امرأته بما سميا من الدنانير وببضع الأخرى والبضع لا يكون صداقا فلما اجتمع في الصداق ما يكون مهرًا وما لا يكون مهرًا أبطلنا ذلك كله وجعلنا

لها صداق مثلها ألا ترى أنه لو تزوجها على مائة دينار ونمر لم يبد صلاحه ان أدركته قبل أن يدخل بها ففسخت هذا النكاح وان دخل بها قبل أن يفسخ كان لها مهر مثلها ولم يلتفت الى ما سميها من الدنانير والتمر الذي لم يبد صلاحه وجعل لها مهر مثلها الا أن يكون مهر مثلها أقل مما نقدها فلا ينقص منه شيئاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ألا ترى لو أن رجلاً تزوج امرأة بمائة دينار نقداً أو بمائة دينار الى موت أو فراق ثم كان صداقها أقل من المائة لم ينقص من المائة فهذا عندي مثله ألا ترى أن الرجل اذا خالع امرأته على حلال وحرام أبطل الحرام وأجيز منه الحلال ولم يكن للزوج غير ذلك فان كان انما خالعها على حرام كله مثل الحمر والخنزير والربا فالخلع جائز ولا يكون للزوج منه شيء ولا يتبع المرأة منه بشيء وان كان خالعها على ثمرة لم يبد صلاحها أو عند لها آبق أو جنين في بطن أمه أو البعير الشارد جاز ذلك وكان له أخذ الجنين اذا وضعته أمه وأخذ الثمرة وأخذ العبد الآبق والبعير الشارد وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي (قال) سحنون ورواه ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال زوجني ابتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بلا مهر ففعلاً ووقع النكاح على هذا ودخل كل واحد منهما بامرأته (قال) أرى أن يجاز نكاح التي سمي المهر لها ويكون لها مهر مثلها ويفسخ نكاح التي لم يسم لها صداق دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك والشغار اذا دخل بها ففسخ النكاح ولا يقام على ذلك النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل ويفرض لها صداق مثلها بالميسر ويفرق بينهما (قال مالك) وشغار العبيد كشغار الاحرار ﴿ قال ﴾ قتلنا للمالك فلو أن رجلاً زوج ابنته رجلاً بصداق مائة دينار على أن زوجه الآخر ابنته بصداق خمسين ديناراً (قال) قال مالك لا خير في هذا ورآه من وجه الشغار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويفسخ هذا ما لم يدخلها فان دخلاً لم يفسخ وكان للمرأتين صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرايت هاتين المرأتين أن تجعل لهما الصداق الذي سمي أم تجعل لهما صداق مثلها لكل واحدة منهما صداق مثلها (قال) قال لي مالك في الشغار يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها اذا وطئها فأرى هذا أيضاً من

الوجه الذي يفرض لهما صداق مثلها ولا يلتفت إلى ماسميا (قال سحنون) إلا أن يكون ماسميا أكثر فلا يتقصان من التسمية

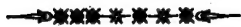
— في انكاح الاب ابنته بغير رضاها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ردت الرجال رجلا بعد رجل أتجبر على النكاح أم لا (قال) لا تجبر عند مالك على النكاح ولا يجبر أحد أحدًا عند مالك على النكاح إلا الاب في ابنته البكر وفي ابنه الصغير وفي أمته وفي عبده والولى في يتيمة ﴿ قال ﴾ ولقد سأل رجل مالكا وأنا عنده فقال له إن لى ابنة أخ وهى بكر وهى سفهية وقد أردت أن أزوجه من يحصنها ويكفلها فأبت (قال مالك) لا تزوج الابرضاها (قال) إنها سفهية فى حالها (قال مالك) وإن كانت سفهية فليس له أن يزوجه الابرضاها

— في انكاح الاب ابنته البكر والتيب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن زوج الصغيرة أبوها بأقل من مهر مثلها أيجوز ذلك عليها في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يجوز عليها نكاح الاب فأرى أنه إن زوجها الاب بأقل من مهر مثلها أو بأكثر فإن ذلك جائز إذا كان إنما زوجها على وجه النظر لها ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا امرأة ولها ابنة في حجرها وقد طلق الام زوجها عن ابنة له منها فأراد الاب أن يزوجه من ابن أخ له فأتت الام الى مالك فقالت له إن لى ابنة وهى موسرة مرغوب فيها وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجه ابن أخ له معدا لاشئ له أقترى لى أن أتسكلم قال نعم أنى أرى لك في ذلك متسكلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فأرى أن انكاح الاب اياها جائز عليها إلا أن يأتى من ذلك ضرر فيمنع من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج ابنته بكر فطلقها زوجها قبل أن يبتى بها أو مات عنها أ يكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن بنى بها فطلقها أو مات عنها (قال) قال مالك إذا بنى بها فهي أحق بنفسها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتسكن حيث شاءت إلا أن يخاف عليها

الضيعة والمواضع السوء أو يخاف عليها من نفسها وهواها فيكون للاب أو للولي أن يمنعها من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان زنت فخذت أو لم تحم أيبكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم في رأيي ﴿قلت﴾ فان زوجها تزويجا حراما فدخل بها زوجها فجامعها ثم طلقها أو مات عنها ولم يتباعد ذلك أيبكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر (قال) أرى أنه ليس له أن يزوجه كما يزوج البكر لانه انما اقتضا زوجها وان كان نكاحه فاسدا ألا ترى أنه نكاح يالحق فيه الولد ويدرا به الحد (قال مالك) وتعتمد منه في بيت زوجها الذي كانت تسكن فيه وجعل العدة فيه كالعدة في النكاح الحلال . فهذا يدل على أنه خلاف الزنا في تزويج الاب اياها ﴿قلت﴾ أرايت الجارية يزوجه أبوها وهي بكر فيموت عنها زوجها أو يطلقها بعد ما دخل بها فقالت الجارية ما جامعي وقد كان الزوج أقرب جماعها أيبكون للاب ها هنا أن يزوجه كما يزوج البكر ثانية أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة ويدخل بها فيقيم معها ثم يفارقها قبل أن يمسه فترجع الى أبيها أم في حال البكر في تزويجها اياها ثانية أم لا يزوجه أبوها الا برضاها (فقال) مالك أما التي قد طالت اقامتها مع زوجها وشهدت مشاهد النساء فان تلك لا يزوجه الا برضاها وان لم يصبها زوجها وأما اذا كان الشيء القريب فاني أرى له أن يزوجه (قال) فقلت للمالك فالسنة (قال) لا أرى له أن يزوجه وأرى أن السنة طول اقامة . فسألتك هكذا اذا أقرت بأنه لم يطأها وكان أمرا قريبا جاز نكاح الاب عليها لانها تقول أنا بكر وتقر بأن صنع الاب جائز عليها ولا يضرها ما قال الزوج من وطئها وان كانت قد طالت اقامتها فلا يزوجه الا برضاها أقرت بالوطء أو لم تقر ﴿قلت﴾ أرايت المرأة الثيب التي قد ملكت أمرها اذا خاف الاب عليها من نفسها الفضيحة أو الولي أيبكون له أن يضمها اليه وان أبت أن تنضم اليه (قال) نعم تجبر على ذلك وللولي أو للاب أن يضمها اليهما وهذا رأيي



❦ باب في احتلام الغلام ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت إذا احتلم الغلام أيكون للوالد أن يمنعه أن يذهب حيث شاء (قال) مالك إذا احتلم الغلام فله أن يذهب حيث شاء وليس للوالد أن يمنعه (قال ابن القاسم) إلا أن يخاف من ناحيته سفها فله أن يمنعه

❦ في رضا البكر والثيب ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت البكر أن قال لها وليها أنا أزوجه من فلان فسكتت فزوجهها وليها أيكون هذا رضا منها بما صنع الولي (قال) قال مالك نعم هذا من البكر رضا وكذلك سمعته من مالك (وقال) غيره من رواية مالك وذلك إذا كانت تعلم أن سكوتها رضا ❦ قلت ❦ فالثيب أيكون أذن سكوتها (قال) لا إلا أن تسكلم وتستخلف الولي على إنكاحها ❦ قلت ❦ أتحمض هذا عن مالك (قال) نعم هذا قول مالك ❦ قلت ❦ أ رأيت الثيب إذا قال لها والدها اني مزوجه من فلان فسكتت فذهب الاب فزوجهها من ذلك الرجل أيكون سكوتها ذلك تفويضا منها الى الاب في إنكاحها من ذلك الرجل أم لا (قال) تأويل الحديث اليم أحق بنفسها أن سكوتها لا يكون رضا (قال) والبكر تستشار في نفسها وأذن صمتها وان السكوت انما يكون جائزا في البكر أن قال لها الولي اني مزوجه من فلان فسكتت ثم ذهب فزوجهها منه فأنكرت ان التزوج لازم ولا ينفعها إنكارها بعد سكوتها وكذلك قال لي مالك في البكر على ما أخبرتك ❦ ابن وهب ❦ قال أخبرني السري بن يحيى عن الحسن البصري أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عثمان بن عفان ابنته ولم يستشرهما ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يكره على النكاح إلا الاب فانه يزوجه ابنته إذا كانت بكرا ❦ قال ابن القاسم ❦ ولقد سمعت أن مالكا كان يقول في الرجل يزوجه أخته الثيب أو البكر ولا يستأمرها ثم تعلم بذلك فبرضى فبلغني أن مالكا مرة كان يقول ان كانت المرأة بعيدة عن موضعه

فرضيت اذا بلغها لم أر أن يجوز وان كانت معه في البلدة فبلغها ذلك فرضيت جاز ذلك فسألنا مالكا ونزلت بالمدينة في رجل زوج أخته فبلغها فقالت ما وكلت ولا أَرْضِي ثم قلت في ذلك فرضيت (قال مالك) لا أراه نكاحا جائزا ولا يقام عليه حتى يستأنف نكاحا جديدا ان أحببت (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنة الكبير المتقطع عنه أو البنت الثيب وهي غائبة عنه أو هو غائب عنهما فيرضيان بما فعل أبوها (قال مالك) لا يقام على ذلك النكاح وان رضيا لانهما لو ماتا لم يكن بينهما ميراث ﴿قلت﴾ أرايت الجارية البالغ التي قد حاضت وهي بكر لا أب لها زوجها وليها بغير أمرها فبلغها فرضيت أو سكنت أي يكون سكوتها رضا (قال) لا يكون سكوتها رضا ولا يزوجها حتى يستشيرها فان فعل فزوجها بغير مشورتها وكان حاضرا معها في البلد فأعلمها حين زوجها فرضيت رأيت ذلك جائزا وان كان على غير ذلك من تأخير اعلامها بما فعل من تزويجها إياها أو بعد الموضع عليه فلا يجوز ذلك وان أجازته وهذا قول مالك ﴿قال﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك ان عبد الله بن الفضل حدثه عن نافع عن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماها (قال مالك) وذلك عندنا في البكر اليتيمة ﴿وقالوا﴾ عن مالك أنه بلغه أن القاسم ابن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزوجها أبوها بغير اذنها ان ذلك لازم لها ﴿وقالوا﴾ عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالما كانا ينكحان بنتهما الابكار ولا يستأمران (قال ابن وهب) قال مالك وذلك الامر عندنا في الابكار ﴿ابن نافع﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا يقولون الرجل أحق بالنكاح ابنته البكر بغير اذنها وان كانت ثيبا فلا جواز لأبيها في انكاحها الا باذنها وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرهم أهل فقه

وفضل ﴿ ابن وهب ﴾ عن شبيب بن سفيد التميمي عن محمد بن عمرو بن علقمة يحدث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اليتيمة تستأمر في نفسها فان سككت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل يتيمة تستأمر في نفسها فاإنكرت لم يجز عليها وما صمتت عنه وأقرت جاز عليها وذلك اذنها ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تزوج اليتيمة التي يولى عليها حتى تبلغ ولا يقطع عنها ما جعل لها من الخيار وأمر نفسها انه لا جواز عليها حتى تأذن للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ﴿ وكيع ﴾ عن الفزاري عن أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن شريح قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان معضت ^(١) لم تنكح وان سككت فهو اذنها. ويدل على أن اليتيمة اذا شوورت في نفسها أنها لا تكون الا بالثالان التي لم تبلغ لا اذن لها فكيف تستأذن من ليس لها اذن

— في وضع الاب بعض الصداق ودفع الصداق الى الاب —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان زوج ابنته وهي بكر ثم حط من الصداق أيحوز ذلك على الابنة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحوز للاب أن يضع من صداق ابنته البكر شيئاً اذا لم يطلقها زوجها (قال ابن القاسم) وأرى أن ينظر في ذلك فان كان ما صنع الاب على وجه النظر مثل أن يكون الزوج معسراً بالمهر فيخفف عنه وينظره فذلك جائز على البنت لانه لو طلقها ثم وضع الاب النصف الذي وجب للابنة من الصداق ان ذلك جائز على البنت فأما أن يضع من غير طلاق ولا على وجه النظر لها فلا أرى أن يحوز ذلك له ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك ويونس وغيرهما عن ربيعة أنه كان يقول الذي بيده

(١) (قوله معضت) بالضاد المعجمة وقيل معضت بالمهملة بمعنى واحد أى تعبت اه من هاشم الاصل ببعض زيادة وفي القاموس وشرحه معض من الامر كفرح غضب وشق عليه وفي حديث ابن ميسون تستأمر اليتيمة فان معضت لم تنكح أي شق عليها اه كتبه مصححه

عقدة النكاح هو السيد في أمته والاب في ابنته البكر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك وسمعت زيد بن أسلم يقول ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك ويونس قال ابن شهاب الذي بيده عقدة النكاح فهي البكر التي يعفو وليها فيجوز ذلك ولا يجوز عفوها هي (قال ابن شهاب) وقوله الا أن يعفون فالعفو اليهم اذا كانت امرأة ثيبا فهي أولى بذلك ولا يملك ذلك عليها ولي لانها قد ملكت أمرها فان أرادت ان تعفو فتضع له نصفه الذي وجب لها عليه من حقها جاز ذلك له وان أرادت أخذه فهي أملك بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس ومحمد بن كعب القرظي مثل قول ابن شهاب في المرأة الثيب (وقال) ابن عباس مثل قول ابن شهاب في البكر ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا أراه جائزا لابي البكر أن يجوز وضيعته الا اذا وقع الطلاق وكان لها نصف الصداق ففي ذلك تكون الوضيعة فأما ما قبل الطلاق فان ذلك لا يجوز لانيها وكذلك فيما يرى موقعه من القرآن ﴿ قلت ﴾ أرايت الثيب اذا زوجها أبوها برضاها فدفعت الزوج الصداق الى أبيها أيجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل زوج ابنته ثيباً فدفعت الزوج الصداق الى أبيها ولم يرض فزعم الاب أن الصداق قد تلف من عنده قال مالك يضمن الاب الصداق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت بكرا لا أب لها زوجها أخوها أو جدها أو عمها أو وليها برضاها فقبض الصداق أيجوز ذلك على الجارية أم لا (قال) لا يجوز ذلك على الجارية الا أن يكون وصيا فان كان وصيا فانه يجوز قبضه على الجارية لانه الناظر لها ومالها في يديه ألا ترى أنها لا تأخذ مالها من الوصي وانما هو في يديه وان كانت قد طمشت وبانت فذلك في يد الوصي عند مالك حتى تتزوج ويؤنس منها الرشد والاصلاح لنفسها في مالها ﴿ قلت ﴾ وما سألتك عنه من أمر البكر أهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) وانما رأيت مالكا ضمن الاب الصداق الذي قبض في بنته الثيب لانها لم توكله بقبض الصداق وانه كان متعديا حين قبض الصداق ولم يدفعه اليها حين قبضه فيرا منه منزلة مال كان لها على رجل فقبضه الاب بغير أمرها فلا يبرأ الغريم والاب

في انكاح الاولياء

﴿ قلت ﴾ أكان مالك يقول اذا اجتمع الاولياء في نكاح المرأة ان بعضهم أولى من بعض (قال) قال مالك ان اختلف الاولياء وهم في القعد سوا نظر السلطان في ذلك فان كان بعضهم أقعد من بعض فلا قعد أولى بانكاحها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فالاخ أولى أم الجد (قال) الاخ أولى من الجد عند مالك ﴿ قلت ﴾ فابن الاخ أولى أم الجد في قول مالك (قال) ابن الاخ ﴿ قلت ﴾ فن أولى بانكاحها الابن أم الاب (قال) قال مالك الابن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سأل عن امرأة لها أخ وموال فخطبت فقال أخوها أولى بها من موالها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فن أولى بانكاحها والصلاة عليها ابن ابنها أم الاب (قال) ابن الابن أولى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما يذكرك من قول مالك في الاولياء أن لا قعد أولى بانكاحها أليس هذا اذا فوضت اليهم فقالت زوجوني أو خطبت فرضيت فاختاف الاولياء في انكاحها وتشاحوا على ذلك (قال) نعم انما هذا اذا خطبت ورضيت وتشاح الاولياء في انكاحها فان للأقرب فالأقرب أن ينكحها دونهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة يكون أولياؤها حضوراً كلهم وبعضهم أقعد بها من بعض منهم المم والاخ والجد وولد الولد والوالد نفسه فزوجها المم وأنكر ولدها وسائر الاولياء تزويجها وقد رضيت المرأة (قال) ذلك جائز على الاولياء عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة التي لها الاب والأخ فيزوجها الاخ برضاها وأنكر الاب أذلك له (قال مالك) ليس للاب ها هنا قول اذا زوجها الاخ برضاها لانها قد ملكت أمرها ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك أرأيت المرأة لو قال الاب لا أزوجه لا يكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت البكر اذا لم يكن لها أب وكان لها من الاولياء من ذكرت لك من الاخوة والاعمام والاجداد وبنى الاخوة فزوجها بعض الاولياء وأنكر التزويج سائر الاولياء أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) سألت مالكا عن قول عمر بن

الخطاب أو ذى الرأى من أهلها من ذى الرأى من أهلها (قال مالك) الرجل من
العشيرة أو ابن الم أو المولى وإن كانت المرأة من العرب فإن انكاحه إياها جائز . قال
مالك وإن كان ثم من هو أقدم منه فإنكاحه إياها جائز إذا كان له الصلاح والنضل
إذا أصاب وجه النكاح ﴿ سحنون ﴾ قال ابن نافع عن مالك أن ذى الرأى من أهلها
الرجل من العصبه (قال سحنون) وأكثر الرواة يقولون لا يزوجهن وأولى وثم أولى منه
حاضر فإن فعل وزوج نظر السلطان فى ذلك (وقال) آخرون للأقرب أن يرد أو
يخير إلا أن يتناول مكثها عند الزوج وتلد منه الأولاد لأنه لم يخرج العقد من أن
يكون وليه ولياً وهذا فى ذات المنصب والقدر والولاية (وقال) بدخ الرواة ويدل
على ذلك من الكتاب ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تبارك وتعالى
يقول فى كتابه وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن
إذا تراضوا بينهم بالمعروف والمضل من الولي وإن النكاح يتم برضا الولي المزوج
ولا يتم إلا به وتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها
والبكر تستأذن فى نفسها وإذنها صماتها . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم واليتيمة
تشاور فى نفسها (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث المحفوظ عنه أيما
امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي
له فيكون معناه من لا ولي له ويكون أيضاً أن يكون لها ولي فيمنعها اعضالاً لها فإذا
منعها فقد أخرج نفسه من الولاية بالمضل (وقد) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار فإذا كان ضرر حكم السلطان أن يني الضرر وتزوج فكان ولياً كما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كان فى أولياء هذه الجارية
وهى بكر أخ وجد وابن أخ أيجوز تزويج ذى الرأى من أهلها إياها (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً إذا أصاب وجه النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت البكر أيجوز لذى
الرأى أن يزوجه إذا لم يكن الأب (قال) قال مالك فى تأويل حديث عمر بن الخطاب
ما أخبرتك فتأويل حديث عمر يجمع له البكر والثيب ولم يذكر لنا مالك بكر أم

ثيب ولم نشك أن البكر والتيب إذا لم يكن للبكر والد ولا وصي سواء ﴿ قلت ﴾
 أرايت الرجل ينيب عن ابنته البكر أيكون للأولياء أن يزوجوها (قال) قال مالك إذا
 غاب غيبة منقطعة مثل هؤلاء الذين يخرجون في المغازي فيقيمون في البلاد التي
 خرجوا إليها مثل الاندلس أو إفريقية أو طنجة (قال) فأرى أن ترفع أمرها إلى
 السلطان فينظر لها ويزوجها ﴿ سحنون ﴾ ورواه علي بن زياد عن مالك ﴿ قلت ﴾
 أفيكون للأولياء أن يزوجوها بغير أمر السلطان (قال) هكذا سمعت مالكا يقول
 يرفع أمرها إلى السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت أن يخرج تاجراً إلى إفريقية أو نحوها من
 البلدان وخلف بنات أبكاراً فأردن النكاح ورفمن ذلك إلى السلطان أينظر السلطان
 في ذلك أم لا (قال) إنما سمعنا مالكا يقول في الذي ينيب غيبة منقطعة فأما من
 خرج تاجراً وليس يريد المقام بتلك البلاد فلا يهجم السلطان على ابنته البكر فيزوجها
 وليس لأحد من الأولياء أن يزوجها (قال) وهو رأيي لأن مالكا لم يوسع في أن تزوج
 ابنة الرجل البكر إلا أن ينيب غيبة منقطعة ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كانت ثيباً فخطب
 الخاطب إليها نفسها فأبى والدها أو وليها أن يزوجها فرفعت ذلك إلى السلطان وهو دونها
 في الحسب والشرف إلا أنه كف في الدين فرضيت به وأبى الولي (قال) يزوجها
 السلطان ولا ينظر إلى قول الأب والولي إذا رضيت به وكان كفواً في دينه قال
 وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت أن كان كفواً في الدين ولم يكن كفواً لها في
 المال فرضيت به وأبى الولي أن يرضى أزواجها منه السلطان أم لا (قال) ماسمعت
 من مالك في هذا شيئاً إلا أني سألت مالكا عن نكاح الموالى في العرب فقال لا
 بأس بذلك ألا ترى إلى ما قال الله في كتابه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى
 وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن
 رضيت بعبد وهي امرأة من العرب وأبى الأب أو الولي أن يزوجها وهي ثيب أزواجها
 منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا ما أخبرتك (قال) ولقد قيل
 للملك ان بعض هؤلاء القوم فرقوا بين عربية ومولاة فأعظم ذلك اعظاماً شديداً وقال

أهل الاسلام كلهم بعضهم لبعض أكفاء لقول الله في التنزيل إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿سحنون﴾ وقال غيره ليس العبد ومثله اذا دعت اليه اذا كانت ذات المنصب والموضع والقدر مما يكون الولي في مخالفتها عاضلا لان للناس منا كح قد عرفت لهم وعرفوا لها ﴿قلت﴾ أرايت البكر اذا خطبت الى أبيها فتمنع الاب من انكاحها من أول ما خطبت اليه وقالت الجارية وهي بالثقة زوجني فأنا أريد الرجال ورفعت أمرها الى السلطان أيكون رد الاب الخاطب الاول اعضلا لها وترى للسلطان أن يزوجه اذا أبي الاب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أري ان عرف عضل الاب اياها وضرورته اياها لذلك ولم يكن منعه ذلك نظرا لها رأيت للسلطان ان قامت الجارية بذلك وطلبت نكاحه أن يزوجه السلطان اذا علم أن الاب انما هو مضار بها في رده وليس هو بناظر لها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فان لم يعرف من الاب فيه ضرر لم يهجم السلطان على ابنته في انكاحها حتى يتبين له الضرر ﴿قلت﴾ أرايت البكر اذا رد الاب عنها خاطبا واحدا أو خاطبين وقالت الجارية في أول من خطبها للاب زوجني فاني أريد الرجال فأبي الاب أيكون الاب في أول خاطب رد عنها عاضلا لها (قال) أرى أنه ليس يكره الآباء على انكاح بناتهم الا بكار الا أن يكون مضارا أو عاضلا لها فان عرف ذلك منه وأرادت الجارية النكاح فان السلطان يقول له اما أن تزوج واما أن أزوجه عليك ﴿قلت﴾ وليس لهذا عندك حد في قول مالك في رد الاب عنها الخاطب الواحد والاثنين (قال) لا نعرف من قول مالك في هذا حدا الا أن يعرف ضرره واعضاله

❦ في نكاح من أسلمت على يد رجل أو أسلم أبوها أو جدها على يديه ❦

﴿قلت﴾ أرايت ولي النعمة أيجوز أن يزوج (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ويزوجه من نفسه ويبي عقدة نكاح نفسه اذا رضيت ﴿قلت﴾ فان كان انما أسلم على يديه والدها أو جدها أو أسلمت هي على يديه أيجوز له أن يزوجه (قال) أما

التي أسلمت على يديه فأنها تدخل فيما فسرت لك من قول مالك في انكاح الدنيئة فيجوز انكاحه اياها (قال) وأما اذا أسلم أبوها وتقدم ذلك حتى يكون لها من القدر والغنى والاباء في الاسلام وتنافس الناس فيها فلا يزوجها وهو والاجنبى سواء ﴿قلت﴾ أرايت ولىّ النعمة يزوج مولاته ولها ذو رحم أعمام أو بنو اخوة أو اخوة الا أنه ليس لها أب فزوجها وهي بكر برضاها أو ثيب برضاها (قال) هذا عندي من ذوى الرأى من أهلها له أن يزوجها اذا كان له الصلاح لان مالكا قال المولى الذى له الحال في المشيرة له أن يزوج العربية من قومه اذا كان له الموضع والرأى (قال مالك) وأراه من ذوى الرأى من أهلها اذا لم يكن لها أب ولا وصى ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا قول الرواة قبل هذا في مثل هذا من قول مالك

— في أنه لا يحل نكاح بغير ولى وان ولاية الاجنبى —
 ﴿لا تجوز الا أن تكون وضعية﴾

﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن عن عبد الجبار عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل نكاح الا بولى وصداق وشاهدى عدل ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق الهمداني عن أبي بردة بن أبي موسى الاشعري^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح لامرأة بغير اذن ولى ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله سواء في الولى ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج

(١) (قوله عن أبي بردة بن أبي موسى) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى عن أبي موسى قيل ان هذا الحديث موقوف على أبي بردة قاله على بن المدني قال لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا نكاح الا بولى اه ومن أجاز النكاح بغير ولى ابن سيرين والحسن والشعبي وروى ذلك عن على بن أبي طالب وقال به أبو حنيفة اه وقوله لا نكاح مثل هذا اللفظ اذا ورد في مثل النكاح والمعاملات فلا يحمل بوجه الا على نفي الصحة واذا ورد في العبادات كالوضوء والصلاة فقد يقع على الاجزاء وعلى الكمال واختلف أهل الاصول على ما يحمل منهما اذا لم تكن فريضة اه من هامش الاصل

عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح امرأة بغير إذن وليها فان نكحت فنكاحها باطل ثلاث مرات فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج أن عبد الحميد بن جبير بن شيبة حدثه أن عكرمة بن خالد حدثه قال جمع الطريق ركبا فولت امرأة أمرها غير ولي فأنكحها رجلا منهم ففرق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينهما وعاقب الناكح والمنكح ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أيا رجل نكح امرأة بغير إذن وليها فاتنزع منه المرأة وعاقب الذي أنكحها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن المهاجر التيمي أن رجلا من قريش أنكح امرأة من قومه ووليها غائب فبني بها زوجها ثم قدم وليها فخاصم في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فرد النكاح ونزعها منه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه سمع ابن المسيب يقول أن عمر بن الخطاب قال لا تنكح المرأة إلا باذن وليها أو ذى الرأي من أهلها أو السلطان ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن حدثه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك في المرأة يفرق بينها وبين زوجها دخل بها أو لم يدخل بها إذا زوجها غير ولي إلا أن يجيز ذلك الولي أو السلطان إن لم يكن لها ولي فان فرّق بينهما فهي طلقة فأما المرأة الوضيعة مثل المعتقة والسوداء أو المسالمة فان كان نكاحا ظاهرا معروفا فذلك أخف عندي من المرأة لها الموضع

— في تزويج الوصي ووصى الوصي —

﴿قلت﴾ أرايت الوصي أو وصى الوصي أيجوز أن يزوج البكر إذا بلغت والاولياء ينكرون والجارية راضية (قال) قال مالك لا نكح للاولياء مع الوصي والوصى ووصى الوصي أولى من الاولياء ﴿قلت﴾ أرايت ان رضيت الجارية ورضى الاولياء

والوصى ينكر (قال) قال مالك لانكاح لها ولا لهم الا بالوصى فان اختلفوا في ذلك نظر السلطان فيما بينهم ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة التي ان زوجها الاولياء برضاها والوصى ينكر (قال) ذلك جائز عند مالك ألا ترى أن مالكا قال لي في الاخ زوج اخته التي برضاها والاب ينكر ان ذلك جائز على الاب (قال مالك) وما للاب وما لها وهي مالكة أمرها. والوصى أيضا في التي انكح برضاها والاويلياء ينكرون جاز انكاحها اياها وليس الرضى أو وصى الوصى فيها بمنزلة الاجنبى (قال) لى مالك ووصى الوصى أولى بوضع الابكار أن يزوجهن برضاهن اذا بائن من الاولياء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان وصى وصى وصى أن يجوز فعله بمنزلة الوصى (قال) نعم في رأيي وانما سألنا مالكا عن وصى الوصى ولم نشك أن الثالث مثلها والرابع وأكثر من ذلك ﴿قلت﴾ فان زوجها ولى ولها وصى زوجها أخ أو عم برضاها وقد حاضت ولها وصى أو وصى وصى (قال) انكاح الاخ والم لا يجوز وليس للاويلياء في انكاحها مع الاوصياء قضاء فان لم يكن لها وصى ولا والد فحاضت فاستخلفت وليها فزوجها فذلك جائز وهذا كله قول مالك وما لم تبلغ الحيض فلا يجوز لاحد أن يزوجه الا الاب وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال لا ينبغي للولى أن ينكح دون الوصى وان أنكحها الوصى أحدا ورضيت دون الولى جاز ذلك فان أنكحها الولى دون الوصى ورضيت لم يحز دون الامام وليس الى الولى مع الوصى قضاء ﴿ابن وهب﴾ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول الوصى أولى من الولى ويشاور الولى في ذلك قال والوصى المعدل مثل الوالد ﴿ابن وهب﴾ عن أشهل بن حاتم عن شعبة بن الحجاج عن سماك بن حرب أن شريحا أجاز نكاح وصى والاويلياء ينكرون ﴿قال ابن وهب﴾ وقال الليث بن سعد مثله الوصى أولى من الولى ﴿قلت﴾ أرأيت الصغار هل ينكحهم أحد من الاولياء (قال) قال مالك أما التلام فيزوجه الاب والوصى ولا يجوز أن يزوجه أحد الا الاب أو الوصى ولا يجوز أن يزوجه أحد من الاولياء غير الوصى أو الاب

ووصى الوصى أيضاً (قال) قال مالك انكاحه الغلام الصغير جائز وأما الجارية فلا يزوجه أحد الا أبوها ولا يزوجه أحد من الاولياء ولا الاوصياء حتى تبلغ الحيض فإذا بلغت الحيض فزوجها الوصى برضاها جاز ذلك وكذلك ان زوجها وصى الوصى برضاها فذلك جائز وهو قول مالك (وقال مالك) لا يجوز للوصى ولا لأحد أن يزوجه صغيرة لم تحض الا الأب فأما الغلام فللوصى أن يزوجه قبل أن يحتلم ﴿ابن وهب﴾ عن مخرمة عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتى في غلام كان في حجر رجل فأنكحه ابنته أيجوز انكاح وليه (قال) نعم وهما يتوارثان (وقال) ذلك نافع مولى ابن عمر انه جائز وهما يتوارثان ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أرى هذا النكاح جائزاً وان كره الغلام اذا احتلم ﴿قلت﴾ أرايت الولي أو الوالد اذا استخلف من يزوجه ابنته أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ هل يجوز للام أن تستخلف من يزوجه ابنتها وقد حاضت ابنتها ولا أب للبنت (قال) قال مالك لا يجوز الا أن تكون وصية فان كانت وصية جاز لها أن تستخلف من زوجها ولا يجوز لها هي أن تمقد نكاحها ﴿قلت﴾ وكذلك لو أوصى الى امرأة أجنبيته أ كانت بمنزلة الام في انكاح هذه الجارية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجوز للام وان كانت وصية أن تستخلف من يزوجه ابنتها قبل أن تبلغ الابنة الحيض في قول مالك (قال) نعم لا يجوز ذلك في قول مالك

❦ في المرأة توكل وليين فينكحانها من رجلين ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها الاولياء برضاها فزوجها هذا الاخ من رجل وزوجها هذا الاخ من رجل ولم يعلم أيهما الاول (قال) قال مالك ان كانت وكلتهما فان علم أيهما كان أول فهو أحق بها وان دخل بها أحدهما فالذى دخل بها أحق بها وان كان آخرهما نكاحاً وأما اذا لم يعلم أيهما أول ولم يدخل بها واحد منهما فلم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنني أرى أن يفسخ نكاحهما جميعاً ثم تبتدىء نكاح من أحبت منهما أو من غيرهما ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت المرأة هذا هو الاول ولم

يُعلم ذلك إلا بقولها (قال) لا أرى أن يثبت النكاح وأرى أن يفسخ ﴿ابن وهب﴾
عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد أنه قال إن عمر بن الخطاب قضى في الوليين
ينكحان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه أنها للذي دخل بها فإن لم يكن دخل بها
أحدهما فهي للاول ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل أمر
أخاه أن ينكح ابنته وسافر فأتاه رجل فخطبها اليه فأنكحها الاب ثم إن عمها أنكحها
بعد ذلك فدخل بها الآخر منهما ثم إن الاب قدم والذي زوج معه (قال) ابن شهاب نرى
أنهما ناكحان لم يشعر أحدهما بالآخر فترى أولاهما بها الذي أفضى إليها حتى استوجبت
مهرها تاما واستوجبت ما تستوجب المحصنة في نكاح الحلال ولو اختصما قبل أن
يدخل بها كان أحقهما فيما نرى الناكح الاول ولكنهما اختصما بعد ما استحل الفرج
بنكاح حلال لا يعلم قبله نكاح ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن يحيى
ابن سعيد وربيعة وعطاء بن أبي رباح ومكحول بذلك (وقال) قال يحيى فإن لم يعلم
أيهما كان قبل فسخ النكاح إلا أن يدخل بها فإن دخل بها لم يفرق بينهما ﴿قلت﴾
أرأيت أمة أعتقها رجلان من وليهما منهما في النكاح (قال) قال مالك كلاهما وليان
(قال) فقلت لمالك فإن زوجها أحدهما بغير وكالة الآخر فرضى الآخر بعد أن
زوجها هذا (قال) قال مالك إنكاحه جائز رضي الآخر أو لم يرض ﴿قلت﴾ أرأيت
الأخوين إذا زوج أحدهما أخته فرد الآخر نكاحها أيكون له أن يرد أم لا
(قال) لا يكون له ذلك عند مالك وقد أخبرتك من قول مالك أن الرجل من الفخذ
يزوج وإن كان ثم من هو أقرب منه فكيف بالآخر وهما في القعد سواء ﴿قال﴾
وسمعت مالكا يقول في الأمة يعتقها الرجلان فيزوجها أحدهما بغير أمر صاحبه إن
النكاح جائز ﴿قلت﴾ أرأيت إن لم يرض أحدهما (قال) ذلك جائز عليه على ما أحب
أو كره (وقال) علي بن زياد قال مالك في الآخر زوج أخته لأبيه وثم أخوها لا يسيها
وأما إن أنكاحه جائز إلا أن يكون أبوها أوصى بها إلى أخيها لأبيها وأما فإن
كان كذلك فلا نكاح لها إلا برضاها وإنما الذي لا ينبغي لبعض الأولياء أن ينكح

وتم من هو أولى منه اذا لم يكونوا اخوة وكان أخا وعماً أو عمًا وابن عم ونحو هذا اذا كانوا حضوراً

من رضى بغير كف فطلق ثم أرادت المرأة ارجاعه فامتنع وليها

قلت أرأيت الولي اذا رضى برجل ليس لها بكف فصالح ذلك الرجل امرأته فباتت منه ثم أرادت المرأة أن تنكحه بعد ذلك وأبى الولي وقال لست لها بكف (قال) قال مالك اذا رضى به مرة فليس له أن يمتنع منه اذا رضيت بذلك المرأة (قال ابن القاسم) الا أن يأتي منه حدث من فسق ظاهر أو لصوصية أو غير ذلك مما يكون فيه حجة غير الامر الاول فأرى ذلك للولي قلت وكذلك ان كان عبداً (قال) نعم ولم أسمع العبد من مالك ولكنه رأي

في نكاح الدنية

قلت أرأيت الثيب ان استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها (قال) قال مالك أما المعتقة والمسالمة^(١) والمرأة المسكينة تكون في القرية التي لا سلطان فيها فانه رب قري ليس فيها سلطان فتفوض أمرها الى رجل لا بأس بحاله أو تكون في الموضع الذي يكون فيه السلطان فتكون دنية لا خطب لها كما وصفت لك قال مالك فلا أرى بأساً أن تستخلف على نفسها من يزوجها ويجوز ذلك

مسئلة صبيان الاعراب

قلت للمالك فرجال من الموالي يأخذون صبياناً من صبيان الاعراب تصيبهم السنة فيكفلون لهم صبيانهم ويربونهم حتى يكبروا فتكون فيهم الجارية فيريد أن يزوجها (قال) أرى أن تزويجه عليها جائز قال مالك ومن أنظر لها منه فأما كل امرأة لها بال أو غنى وقدرة فان تلك لا ينبغي أن يزوجها الا الاولياء أو السلطان

(١) (والمسالمة) كذا بالاصل وكتب بهامشه صوابه والمسالمة اه والمراد بها التي أسلمت من أهل الذمة أو غيرهم وقد تقدم لفظ المسالمة غير مرة فليصوب بما هنا اه كتبه مصححه

❦ في النكاح بغير ولي ❦

❦ قال ❦ فقيل لمالك فلو أن امرأة لها قدر تزوجت بغير ولي فوضت أمرها إلى رجل فرضى الولي بمعد ذلك أترى أن يقيم على ذلك النكاح فوقف فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى ذلك جائزا إذا كان ذلك قريبا ❦ قلت ❦ أرايت ان كان قد دخل بها (قال ابن القاسم) دخوله أو غير دخوله سواء إذا أجاز ذلك الولي جاز كما أخبرتك وإن أراد فسخه وكان بمحدثان دخوله رأيت ذلك له ما لم تطل اقامته معها وتلد منه أولاداً فإن كان ذلك وكان صواباً جاز ذلك ولم يفسخ وكذلك قال مالك ❦ قال سحنون ❦ وقد قال غير عبد الرحمن بن القاسم وإن أجازة الولي لم يجوز لانه عقده غير الولي . وقد قال غير واحد من الرواة منهم ابن نافع مثل ما قال عبد الرحمن ابن القاسم ان أجازة الولي جاز

❦ في المرأة لها وليان أحدهما أقعد من الآخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان استخلفت امرأة على نفسها رجلا فزوجها ولها وليان أحدهما أقعد بها من الآخر فلما علما أجاز النكاح أبعدهما وأبطله أقعدهما بها (قال) لا تجوز اجازة الأبعد وإنما ينظر في هذا إلى الأقعد وإلى قوله لأنه هو الخصم دون الأبعد ❦ قلت ❦ أسمعته من مالك قال لا ❦ قلت ❦ لم أبطلت هذا النكاح وقد أجازة الولي الأبعد وأنت تذكر أن مالكا قال في عقدة النكاح ان عقدها الولي الأبعد وكره ذلك الولي الأقعد ان العقدة جائزة (قال) لا يشبه هذا ذلك لأن ذلك كان نكاحا عقده الولي فكانت العقدة جائزة وهذا نكاح عقده غير ولي فأنما يكون فسخه بيد أقعد الأولياء بها ولا ينظر في هذا إلى أبعد الأولياء وإنما ينظر السلطان في قول أقعدهما ان أجازة أو فسخه وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان تزوجت بغير ولي استخلفت على نفسها ولها ولي غائب وولي حاضر والولي الغائب أقعد بها من الحاضر فقام بفسخ نكاحها هذا الحاضر وهو أبعد اليها من الغائب (قال) ينظر السلطان

في ذلك فان كانت غيبة الأقدم قريبة انتظروه ولم يعجل وبعث اليه وان كانت غيبته بعيدة نظر فيما ادعى هذا فان كان من الأمور التي يجيزها الولي أن لو كان ذلك الولي الغائب حاضراً أجازته وان كان من الأمور التي لو كان الغائب حاضراً لم يجزه أبطله السلطان ﴿قلت﴾ وجعت السلطان مكان ذلك الغائب وجعلته أولى من هذا الولي الحاضر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذه المسائل قول مالك (قال) منها قول مالك

﴿ في انكاح الولي أو القاضى المرأة من نفسه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن ولياً قالت له وليته زوجنى فقد وكلتك أن تزوجنى ممن أحيت فزوجها من نفسه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يزوجه من نفسه ولا من غيره حتى يسمى لها من يريد أن يزوجه وان زوجها أحداً قبل أن يسميه لها فأنكرت ذلك كان ذلك لها وان لم يكن بين لها أنه يزوجه من نفسه ولا من غيره الا أنها قالت له زوجنى ممن أحيت ولم يذكر لها نفسه فزوجها من نفسه أو من غيره فلا يجوز ذلك وهذا قول مالك اذا لم تجز ما صنع (قال سحنون) وقد قال ابن القاسم انه اذا زوجها من غيره وان لم يسمه لها فهو جائز ﴿قلت﴾ فان زوجها من نفسه فبلغها فرضيت بذلك (قال) أرى ذلك جائزاً لأنها قد وكلته بتزويجها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا لم يكن لها ولي فزوجها القاضى من نفسه أو من ابنه برضاها أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يجوز ذلك في رأيي لأن القاضى ولي من لاولى له ويجوز أمره كما يجوز أمر الولي ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان لها ولي فزوجها القاضى من نفسه ففسخ الولي نكاحه أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك للولى في رأيي لان الحديث الذى جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا ينكح المرأة الا وليها أو ذو الرأى من أهلها أو السلطان فهذا سلطان فاذا كان أصاب وجه النكاح ولم يكن ذلك منه جوراً رأيتـه جائزاً ﴿قلت﴾ أفليس الحديث انما يزوجه السلطان اذا لم يكن لها ولي (قال) لا ألا ترى في الحديث وليها أو ذو الرأى من أهلها أو السلطان فقد جعل اليهم النكاح بينهم في هذا الحديث

﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولقد سألت مالكا عن المرأة التي يزوجها أخوها وثم أبوها فأنكر أبوها (قال مالك) ما لأبيها ومالها إذا كانت ثيبا وأرى النكاح جائزا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب قال أرسلت أم قارظ بنت شيبه الى عبد الرحمن بن عوف وقد خطبت فقال لها عبد الرحمن قد جملت الى أمرك فقالت نعم فزوجه عبد الرحمن مكانه وكانت ثيبا بخاز ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال وولى المرأة إذا ولته بضعها فأنكح نفسه وأحضر الشهود إذا أذنت له في ذلك فلا بأس به قال مالك وذلك جائز من عمل الناس

— ﴿ في انكاح الرجل ابنه الكبير والصغير ﴾ —

﴿ وفي انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان زوج رجل ابنه ابنة رجل والابن ساكت حتى فرغ الاب من النكاح ثم أنكر الابن بعد ذلك النكاح وقال لم أمره أن يزوجني ولا أرضى ما صنع وإنما صمت لاني علمت أن ذلك لا يلزمني (قال) أرى أن يحلف ويكون القول قوله وقد قال مالك في الرجل الذي يزوج ابنه الذي قد بلغ فينكر إذا بلغه قال يسقط عنه النكاح ولا يلزمه من الصداق شيء ولا يكون على الاب شيء من الصداق فهذا عندي مثل هذا وان كان حاضرا رأيت وأجنبيا من الناس في هذا سواء إذا كان الابن قد ملك أمره ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي الصغير إذا أعتقه الرجل فزوجه وهو صغير أيجوز عليه ما عقد مولاه عليه من النكاح وهو صغير أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليه في رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أعتق صبية فزوجه (قال) نعم لا يجوز ذلك عند مالك والجارية التي لاشك فيها^(١) لان الوصي لا يزوجه وان كانت صغيرة حتى تبلغ وأما التلام فان الوصي يزوجه وان كان صغيرا قبل أن يبلغ فيجوز ذلك عليه عند مالك على وجه النظر له لانه يبيع له ويشتري له فيجوز ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ فالصغيرة قد يجوز بيع الوصي وشراؤه عليها فلم لا يجيز مالك انكاحه اياها (قال) لان النبي صلى

الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها والبركر تستأمر في نفسها واذنها صماتها فاذا كانت لها المشورة لم يجز للوصى أن يقطع عنها المشورة التي في نفسها قال وكذلك قال لى مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت الوصى أيجوز له أن ينكح اماء الصبيان وعبيدهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى انكاحه اياهم جائزاً على وجه النظر منه لليتامي وطلب الفضل لهم ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل هل يجوز له أن ينكح عبيد صبيانهم وإماءهم بعضهم من بعض أو من الاجنبيين في قول مالك (قال) قال مالك يجوز له أن ينكحهم هم أنفسهم وهم صغار ويكون ذلك عليهم جائزاً فأرى انكاحه جائزاً على عبيدهم وإماءهم اذا كان ذلك يجوز له في ساداتهم ففي عبيدهم وإماءهم أجوز اذا كان ذلك على ما وصفت لك من طلب الفضل لهم ﴿قلت﴾ فهل يكره الرجل عبده على النكاح (قال) قال مالك ثم يكره الرجل عبده على النكاح ويجوز ذلك على العبد وكذلك الامه ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أتى الى امرأة فقال لها ان فلاناً أرسلنى اليك يخاطبك وأمرنى أن أعقد نكاحك ان رضيت فقالت قد رضيت ورضى وليها فأنكحه وضمن هذا الرسول الصداق ثم قدم فلان فقال مأمرة (قال) قال مالك لا يثبت النكاح ولا يكون على الرسول شئ من الصداق الذى ضمن^(١)

﴿فيمن وكل رجلا على تزويجه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أمر رجل رجلاً أن يزوجه فلانة بألف درهم فذهب المأمور فزوجها اياه بألفي درهم فعلم بذلك قبل أن يبتنى بها (قال) قال مالك يقال للزوج ان رضيت بالالفين والا فلا نكاح بينكما الا أن ترضى هي بالالف فيثبت النكاح ﴿قلت﴾ فتكون فرقهما طليقة أم لا (قال) نعم تكون طلاقاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قول مالك الا ما سألت عنه من الطلاق فانه رأيي . وقال اشهب تكون فرقهما طلاقاً قال سحنون وبه أخذ ﴿قلت﴾ فان لم يعلم الزوج بما زاد المأمور من المهر ولم تعلم المرأة أن الزوج لم يأمره الا بألف درهم وقد دخل بها (قال) بانفى

(١) وقال غيره يضمن الرسول وهو على بن زياد انه من هامش الاصل

أن مالكاً قال لها الالف على الزوج ولا يلزم المأمور شيء لأنها صدقته والنكاح ثابت
 فيما بينهما وإنما جردها الزوج تلك الالف الزائدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الرسول
 لا والله ما أمرني الزوج الا بالف وأنا زدت الالف الاخرى (قال) لم أسمع من مالك
 فيه شيئاً وأرى ذلك لازماً للمأمور والنكاح ثابت فيما بينهما اذا كان قد دخل بها
 ﴿ قلت ﴾ لم جعلت الالف الزائدة على المأمور حين قال لم يأمرني الزوج بهذه الزائدة
 (قال) لانه أتلف بضعها بما لم يأمره به الزوج فما زاد على ما أمره به الزوج فهو ضامن
 لما زاد ﴿ قلت ﴾ ولم لا يلزم الزوج الالف الاخرى التي زعم المأمور أنه قد أمره بها
 وأنكرها الزوج (قال) لان المرأة هي التي تركت أن تبين للزوج المهر قبل أن يدخل
 بها ولو أنه جحد ذلك قبل أن يدخل بها لم يلزمه الا الالف إن رضيت أقامت على
 الالف وان سخطت ففرق بينهما ولا شيء لها وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت
 ان علم الزوج بأن المأمور قد زوجه على الفين فدخل على ذلك وقد علمت المرأة أن
 الزوج إنما أمر المأمور على الالف فدخلت عليه وهي تعلم (قال) علم المرأة وغير علمها
 سواء أرى أن يلزم الزوج في رأيي اذا علم فدخل بها الا لئان جميعاً ألا ترى لو أن
 رجلاً أمر رجلاً يشتري له جارية فلان بألف درهم فاشتراها له بألني درهم فلم بذلك
 فأخذها فوطئها وخلا بهائم أراد أن لا يتقد فيها الا الالف لم يكن له ذلك وكانت
 عليه الا لئان جميعاً وان كان قد علم سيدها بما زاد المأمور أو لم يعلم فهو سواء وعلى
 الأمر الا لئان جميعاً ﴿ قلت ﴾ أرايت الرسول لم لم يلزمه مالك اذا دخل بها الالف
 التي زعم الزوج أنه زادها على ما أمره به (قال) لأنها أدخلت نفسها عليه ولو شاءت
 تبينت من الزوج قبل أن يدخل بها والرسول هاهنا لا يلزمه شيء وإنما هو شيء
 جرده المأمور ورضيت المرأة بأمانة المأمور وقوله في ذلك ﴿ قلت ﴾ وسواء
 ان قال زوجني فلانة بألف درهم أو قال زوجني ولم يقل فلانة بألف (قال) هذا كله
 سواء في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الرسول أنا أعطى الالف التي زدت عليك أيها
 الزوج وقال الزوج لا أرضى إنما أمرتك أن تزوجني بألف درهم (قال) لا يلزم

الزوج النكاح في رأيي لانه يقول انما امرتك أن تزوجني بألف درهم فلا أرضى أن يكون نكاحي بألفين

— في العبد والنصراني والمرتد يعقدون نكاح بناتهم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد والمكاتب هل يجوز لهما أن يزوجا بناتهما أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز لهما ذلك (قال مالك) ولا يجوز للعبد ولا للمكاتب أن يعقدان نكاح بناتهما ولا أخواتهما ولا أمهاتهما ولا إمامتهما ﴿ قال مالك ﴾ ولا يجوز أن يعقد النصراني نكاح المسلمة ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن النصرانية يكون لها أخ مسلم فخطبها رجل من المسلمين أيعقد نكاحها هذا الاخ (قال مالك) أمّن نساء أهل الجزية هي قلنا نعم . قال مالك لا يجوز له أن يعقد نكاحها وماله وماله قال الله مالكم من ولايتهم من شيء ﴿ قلت ﴾ فمن يعقد نكاحها عليه أهل دينها أم غيرهم (قال ابن القاسم) أرى أن يعقد النصراني نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء (قال مالك) ولا تعقد المرأة النكاح على أحد من الناس ولا تعقد النكاح لابنتها ولكن تستخلف رجلا فيزوجها ويجوز أن تستخلف أجنبياً وان كان أولياء الجارية حضوراً اذا كانت وصية لها ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد والنصراني والمكاتب والمدير والمعتق بعضه اذا زوج أحد من هؤلاء ابنته البكر برضاها وابنة النصراني مسلمة (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح لان هؤلاء ليسوا ممن يعقد عقدة النكاح (قال مالك) وان دخل بها فسخ هذا النكاح على كل حال وكان لها المهر بالميسر ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرتد هل يعقد النكاح على بناته الابكار في قول مالك (قال) لا يعقد في رأيي ألا ترى أن ذبيحته لا تؤكل وانه على غير الاسلام ولو كان أبوها ذمياً وهي مسلمة لم يحز أن يعقد نكاحها فالمرتد أيضاً أن لا يجوز أخرى ألا ترى أن المرتد لا يرثه ورثته من المسلمين ولا غيرهم عند مالك . فهذا يدل على أن ولايته قد انقطعت حين قال لا يرثه ورثته من المسلمين ولا يرثهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب أيجوز له أن يأمر من يعقد نكاح أماته في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ذلك منه على ابتغاء الفضل حاز ذلك

والا لم يجوز اذا رد ذلك السيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يزوجه المكاتب الا باذن سيده
﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة عن مالك ألا ترى أن جميع من سميت لك
ليس بولي ولا يجوز عقد الا بولي ولانه لما لم يكن عاقده الذي له العقد من الاولياء
هو ابتداء لم يجوز وانما يجوز اذا كانت المرأة والعبد مستخلفين على انكاح من يجوز
له الاستخلاف على من استخلف عليه مثل الولي يأمر المرأة والعبد بتزويج وليته
فيجوز لهما الاستخلاف على من يعقد ذلك بذلك مضى الامر وجاءت به الآثار
والسنة ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى ميمونة يخطبها فجعل ذلك الى أم الفضل
فولت أم الفضل العباس بن عبد المطلب فأنكحها إياه العباس ﴿ ابن وهب ﴾ عن
يونس أنه سأل ابن شهاب عن المرأة هل تلي عقدة نكاح مولاتها أو أمتها (قال)
ليس للمرأة أن تلي عقدة النكاح الا أن تأمر بذلك رجلا (قال ابن شهاب) يجوز
للرأة ما ولت غيرا لانه ليس من السنة أن تنكح المرأة المرأة ولكن تأمر رجلا
فينكحها فان أنكحت امرأة امرأة رد ذلك النكاح ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة
ابن علي أن هشام بن حسان جده عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال لا تزوج
المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قال مالك) في
العبد يزوج ابنته الحرة ثم يريد أولياؤها أجازة ذلك قال لا يجوز نكاح قد ولي عقده
عبد وأزاه مفسوخا وهو خاطب وذلك أن المرأة أعظم حرمة من أن يلي عقدة نكاحها
غير ولي فان أنكحت فسخ النكاح ورد والعبد يستخلفه الحر على البضع فيستخلف
العبد من يملك النكاح والمرأة اذا أمرت رجلا فزوج وليتها جاز

— في التزويج بغير ولي —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا تزوج المرأة بغير أمر الولي بشهود أضر في قول
مالك الزوج والمرأة والشهود والذي زوجها أم لا (قال) سمعت مالكا يسئل عنها
فقال أدخل بها فقالوا لا وأنكر الشهود أن يكونوا حضروا فقالوا لم يدخل بها فقال

لا عقوبة عليهم الا اني رأيت منه أن لو دخل بها لعوقبوا المرأة والزوج والذي
أنكح ﴿قلت﴾ والشهود (قال) ابن القاسم نعم والشهود ان علموا ﴿قلت﴾ أرأيت
لو أن رجلا تزوج امرأة بغير أمر الولي أيكره له مالك أن يطأها حتى يعلم الولي
بنكاحه فاما أن أجاز واما أن رد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أن مالك
يكره له أن يقدم على هذا النكاح فكيف لا يكره له الوطء ﴿قلت﴾ أرأيت ان
كانت امرأة من الموالي ذات شرف تزوجت رجلا من قريش ذا شرف ودين ومال
بغير ولي الا أنها استخلفت على نفسها رجلا فزوجها اياه أيفسخ نكاحه أم لا (قال)
أرى ان نكاحه يفسخ ان شاء الولي ثم ان أرادته زوجها منه السلطان ان أبي ولها
أن يزوجها اياه اذا كان الذي دعت اليه صوابا ﴿قلت﴾ حديث عائشة حين زوجت
حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير أليس قد عقدت عائشة النكاح (قال)
لا نعرف ما تفسيره الا أنا نظن أنها وكلت من عقد نكاحها ﴿قلت﴾ أليس وان هي
وكلت ينبغي أن يكون النكاح في قول مالك فاسداً وان أجازوه والد الجارية عليه
(قال) قد جاء هذا الحديث ولو صحبه عمل حتى يصل ذلك الى من عنه أخذنا وأدركنا
وعمن أدركوا لكان الاخذ به حقاً ولكنه كغيره من الاحاديث مما لم يصحبه عمل
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب في الاحرام وما جاء عنه عليه السلام
أنه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن وقد أنزل الله
حده على الايمان وقطعه على الايمان وروى عن غيره من أصحابه أشياء ثم
لم تشتد ولم تقو وعمل بغيرها وأخذ عامة الناس والصحابة بغيرها فبقى الحديث غير
مكذب به ولا معمول به وعمل بغيره مما صحبته الاعمال وأخذ به تابعو أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم من الصحابة وأخذ من التابعين على مثل ذلك عن غير تكذيب ولا رد
لما جاء وروى فيترك ما ترك العمل به ولا يكذب به ويعمل بما عمل به ويصدق به
والعمل الذي ثبت وصحبه الاعمال قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة
الا بولي وقول عمر لا تزوج المرأة الا بولي وان عمر فرق بين رجل وامرأة زوجها

غير ولى ﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوجت المرأة بغير ولى ففرق السلطان بينهما وطلبت
 المرأة الى السلطان أن يزوجها منه مكانها أليس يزوجها منه مكانها في قول مالك
 (قال) نعم اذا كان ذلك النكاح صوابا لا يكون سفها أو من لا يرضى حاله
 ﴿سحنون﴾ وهذا اذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فان لم يكن مثلها في الفنى واليسر
 (قال) يزوجها ولا ينظر في هذا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان دونها في
 الحسب (قال) يزوجها ولا ينظر في حاله اذا كان مرضيا في دينه وحاله وعقله وهذا
 رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت المرأة بغير أمر الولى فرفعت أمرها هي نفسها الى
 السلطان قبل أن يحضر الولى أيكون له ما يكون للولى من التفرقة أم لا وقد
 كانت ولت أمرها رجلا فزوجها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن
 ينظر السلطان في ذلك فان كان مما لو شاء الولى أن يفرق بينهما فرق وان شاء أن
 يتركه تركه بمثل الى الولى ان كان قريبا فيفرق أو يترك وان كان بعيدا نظر السلطان
 في ذلك على قدر ما يرى مع اجتهاد أهل العلم فان رأى الترك خيرا لها تركها وان
 رأى التفرقة خيرا لها فرق بينه وبينها ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل ان كان الولى بعيدا
 لا ينتظر بالمرأة في النكاح اذا أرادت النكاح قبل قدومه فالسلطان الولى وينبئ
 للسلطان أن يفرق بينهما ويمقد نكاحها ان أرادت عقدا مبتدأ ولا ينبئ أن يثبت
 على نكاح عقده غير ولى في ذات الحال والقدر ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت التي
 تتزوج بغير أمر الولى فأتى الولى بفرق بينهما أتكون الفرقة بينهما عند غير
 السلطان أم لا (قال) أرى أن الفرقة في مثل هذا لا تكون الا عند السلطان الا أن
 يرضى الزوج بالفرقة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجت نفسها ولم تستخلف عليها
 من يزوجها فزوجت نفسها بغير أمر الولى وهي ممن لا خطب لها أو هي ممن لها
 الخطب (قال) قال مالك لا يقر هذا النكاح أبدا على حال وان تناولت وولدت منه
 أولاداً لأنها هي عقدت عقدة النكاح فلا يجوز ذلك على حال (قال ابن القاسم) ويدراً
 الحد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها وإياها من رجل فطلقها ذلك الرجل ثم خطبها

بعد أن طلقها فتزوجته بغير أمر الولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها (قال) لا يجوز إلا باذن الولي والنكاح الأول والآخر سواء ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها ولها منه أولاد رجال فاستخلفت على نفسها مولاهما فزوجها فأراد أولادها منه أن يفترقوا بينها وبينه وقالوا لا نجيز النكاح (قال) ليس ذلك لهم في رأيي لان المولى هاهنا ولي ولان مالك قد أجاز نكاح الرجل يزوج المرأة هو من نفعها من العرب وان كان ثم من هو أقرب اليها وأقربها منه والمولى الذى له الصلاح توليه أمرها وان كانت من العرب ولها أولياء من العرب (قال) مالك وهؤلاء عندى تفسير قول عمر بن الخطاب أودو الراى من أهلها وهم هؤلاء فالمولى يزوجها وان كان لها ولد فيجوز على الاولاد وان أنكروا فهو ان زوجها من نفسه أو من غيره فذلك جائز فيما أخبرتك من قول مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا من قوله وقول الرواة ما دل على أصل مذهب مالك ﴿قلت﴾ أرايت الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما (قال) قال مالك لا يترك هذا النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل بها وان رضى السيد بذلك لم يحز أيضا الا أن يتبدى نكاحا من ذى قبل وان كان بعد انقضاء العدة وان كان قد وطئها زوجها

تم كتاب النكاح الاول من المدونة الكبرى

بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

وبليه كتاب النكاح الثانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامّى وعلى آله وصحبه وسلم ❦

❦ كتاب النكاح الثاني ❦

❦ في النكاح الذى يفسخ بطلاق وغير طلاق ❦

❦ قلت ❦ أرايت كل نكاح يكون لواحد من الزوجين أو الولى أن يفرّق بينهما فان رضى ثبت النكاح ففرّق بينهما الذى له الفرقة في ذلك أي يكون فسخاً أم طلاقاً في قول مالك (قال) يكون هذا طلاقاً كذلك قال لى مالك اذا كان الى أحد من الناس أن يقر النكاح ان أحب فيثبت أو يفرق فتقع الفرقة انه ان فرق كانت تطليقة بأنة ❦ قلت ❦ وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال يكون فسخاً بغير طلاق في قول مالك قال نعم ❦ قال سحنون ❦ وهو قول أكثر الرواة ان كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه مثل نكاح الشغار ونكاح المحرم ونكاح المريض وما كان صداقه فاسداً فأدرك قبل الدخول والذى عقد بغير صداق فكانا مغلوبين على فسخه فالفسخ فيه في جميع ما وصفنا بغير طلاق ❦ قال سحنون ❦ وهو قول عبد الرحمن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية بلغته عنه والذى كان يقول به عليه أكثر الرواة . وما كان فسخه بغير طلاق فلا ميراث فيه وأما ما عقده المرأة على نفسها أو على غيرها وما عقده العبد على غيره فان هذا يفسخ دخل بها أو لم يدخل بغير طلاق ولا ميراث فيه ❦ قلت ❦ أرايت النكاح الذى لا يقر عليه صاحبه على حال لانه فاسد فدخل بها أيكون لها المهر الذى سعى لها أم يكون لها مهر مثلها (قال) يكون لها المهر الذى سعى اذا كان مثل نكاح الاخت والام من الرضاة أو من النسب قال فانما لها ما سعى من

الصداق ولا يلتفت الى مهر مثلها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت
الذى تزوجها بغير ولى أيقع طلاقه عليها قبل أن يحيز الولى النكاح دخل بها أو لم يدخل
بها (قال) نعم قال وبهذا يستدل على الميراث فى هذا النكاح لان مالكا قال كل نكاح
إذا أراد الاولياء أو غيرهم أن يحيزوه جاز فالفسخ فيه تطليقة فإذا طلق هو جاز الطلاق
والميراث بينهما فى ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت هذه التى تزوجت بغير ولى ان هى اختلعت
منه قبل أن يحيز الولى النكاح على مال دفعته الى الزوج أيجوز للزوج هذا المال الذى
أخذ منها ان أبى الولى فقال لا أجزى عقده (قال) نعم أراه جائزا لان طلاقه وقع عليها
بما أعطته فالمل له جائز ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة إذا تزوجت بغير ولى فطلقها بعد
الدخول أو قبل الدخول أيقع طلاقه عليها فى قول مالك أم لا (قال ابن القاسم) أرى
أن يقع عليها الطلاق ما طلقها لان مالكا قال كل نكاح كان لو أجازة الاولياء أو
غيرهم جاز فان ذلك يكون إذا فسخ طلاقا ورأى مالك فى هذا بعينه أنها تطليقة
فكذلك أرى أن يلزمه كل ما طلق قبل أن يفسخ ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك الفسخ
هاهنا تطليقة وهو لا يدعمها على هذا النكاح ان أراد الولى رده الا أن يتناول
مكثها عنده وتلد منه أولاداً (قال) لأن فسخ هذا النكاح عند مالك لم يكن على
وجه تحريم النكاح ولم يكن عنده بالامر البين (قال) ولقد سمعت مالكا يقول
ما فسخه بالبين ولكنه أحب الى ﴿قال﴾ فقلت لمالك أفترى أن يفسخ وان أجازة
الولى فوقف عنه فلم يمض فيه فعرفت أنه عنده ضعيف (قال ابن القاسم) وأرى فيه أنه
جائز إذا أجازة الولى (قال) وأصل هذا وهو الذى سمعته من قول من أَرْضَى من
أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بحرام من الله ولا من رسوله
أجازة قوم وكرهه قوم ان ما طلق فيه يلزمه مثل المرأة تزوج بغير ولى أو المرأة
تزوج نفسها أو الامة تزوج بغير اذن سيدها انه ان طلق فى ذلك البتة لزمه الطلاق
ولم تحل له الا بعد زوج وكل نكاح كان حراما من الله ورسوله فان ما طلق فيه
ليس بطلاق وفسخه ليس فيه طلاق ألا ترى أن مما بين لك ذلك لو أن امرأة

زوّجت نفسها فرفع ذلك الى قاض ممن يحيز ذلك وهو رأي بعض أهل المشرق^(١) فقضى به وأنفذه حين أجازة الولي ثم أتى قاض آخر ممن لا يحيزه أ كان يفسخه ولو فسخه لأخطأ في قضائه فكذلك يكون الطلاق يلزمه فيه وهو الذي سمعت ممن أثق به من أهل العلم وهو رأي ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا الذي قاله لرواية بلغته عن مالك (قال) قلنا لمالك فالعبد يتزوج بغير اذن سيده ان أجاز سيده النكاح أيجوز (قال) قال مالك نعم . قلنا لمالك فان فسخه سيده بالبتات أ يكون ذلك لسيده أم تكون واحدة ولا تكون بتاتا (قال) مالك بل هي على ما طلقها السيد على البتات ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك بيد السيد جميع طلاق العبد اذا تزوج بغير اذن من السيد ولو شاء أن يفرق بينهما بتطبيقه وتكون بأثنية في قول مالك (قال) لانه لما نكح بغير اذن السيد صار الطلاق بيد السيد فلذلك جاز للسيد أن يبينها منه بجميع الطلاق وكذلك الامة اذا أعتقت وهي تحت العبد قال مالك فلها أن تختار نفسها بالبتات ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك لها أيضاً أن تختار نفسها بالبتات (قال) لانه ذكر عن ابن شهاب في حديث زبراء^(٢) أنها قالت ففارقته ثلاثا قال فهذا الاثر أخذ مالك (قال) وكان مالك مرة يقول ليس لها أن تختار نفسها اذا أعتقت وهي تحت العبد الا واحدة وتكون تلك الواحدة بأثنية ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول أكثر الرواة انه ليس لها أن تطلق نفسها الا واحدة والعبد اذا تزوج بغير اذن سيده فرد النكاح مثل الامة ليس يطلق عليه الا بواحدة لان الواحدة تبينها وتفرغ له عبده ﴿ قلت ﴾ أ رأيت في قوله هذا الاخر أ يكون للامة أن تطلق نفسها واحدة ان شاءت وان شاءت بالبتات قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان طلقت نفسها واحدة أ تكون بأثنية في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكل نكاح

(١) (قوله وهو رأي بعض أهل المشرق) قال ابن وضاح أعوذ بالله أن يكون هذا رأي أحد الا من لا خلاق له وأنا أنكر أن يكون رأي أحد على نجوز هذا وروى عن أبي حنيفة وغيره نجوز ذلك ذكر هذا ابن المنذوب في وثائقه اه من هامش الاصل (٢) زبراء هي مولاة على كرم الله وجهه اه

يفسخ على كل حال لا يقرّ على حال فان فسخ فان ذلك لا يكون طلاقاً ﴿ قلت ﴾
فان طلق قبل أن يفسخ نكاحه أيقع عليها طلاقه وهو انما هو نكاح لا يقرّ على
حال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يقع طلاقه عليها لان الفسخ
فيه لا يكون طلاقاً (قال) وذلك اذا كان ذلك النكاح حراماً ليس مما اختلف الناس
فيه فأما ما اختلف الناس فيه حتى يأخذ به قوم ويكرهه قوم فان المطلق يلزمه ما طلق
فيه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد فسرت لك هذا قبل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويكون
الفسخ فيه عندى تطليقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قذف امرأته هذا الذى تزوجها
تزوجاً لا يقرّ على حال أيلتن أم لا (قال) نعم ياتن في رأى لانه يخاف الحمل
ولان النسب يثبت فيه ﴿ قلت ﴾ فان ظاهر منها (قال) لا يكون مظاهراً الا أن
يريد بقوله انى ان تزوجتك من ذى قبل قال فهذا يكون مظاهراً أن تزوجها
تزوجاً صحيحاً وهذا رأى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آلى منها أ يكون مولياً (قال) هو لو
قال لاجنبية والله لا أجامعك ثم تزوجها كان مولياً منها عند مالك لان مالك قال
كل من لم يستطع أن يجمع الا بكفارة فهو مول وأما مسئلتك فلا يكون فيها ايلاء
لانه أمر بفسخ فلا يقرّ عليه ولكن ان تزوجها بعد هذا النكاح المفسوخ لزمته
اليمين بالايلاء وكان مولياً منها لقول مالك كل يمين منعه من الجماع فهو بها مول
(قال) وانما الظهار عندى بمنزلة الطلاق ولو أن رجلاً قال لامرأة أجنبية أنت طالق
فلا يكون طلاقاً الا أن يريد بقوله انى ان تزوجتك فأنت طالق ينوى بذلك فهذا
اذا تزوجها فهي طالق وكذلك الظهار ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد الذى تزوج بغير اذن
مولاه أو الامة التى أعتقت تحت العبد فطلقها قبل أن تختار أو طلق العبد امرأته
قبل أن يحرز السيد نكاحه أيقع الطلاق أم لا فى قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق
عليهما جميعاً فى رأى واحدة طلق أو البتات ﴿ قلت ﴾ فان تزوجت أمة بغير اذن
سيدها فطلقها زوجها (قال) يكون هذا طلاقاً فى رأى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى
أن الطلاق يلزمه لان كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجاز به بعض العلماء وكرهه

بعضهم فان الطلاق يلزمه فيه مثل الأمة تزوج بغير اذن سيدها أو المرأة تزوج نفسها فهذا قد قاله خلق كثير انه ان أجازره الولي جاز فلذلك أرى أن يلزمه فيه الطلاق اذا طلق قبل أن يفرق بينهما (قال) ومما بين لك ذلك نكاح المحرم انه قد اختلف فيه فأحب ما فيه الى أن يكون الفسخ فيه تطلقه . وكذلك هو لا يكون الفسخ فيه تطلقه وأما الذي لا يكون فسخه طلاقا ولا يباحق فيه الطلاق ان طلق قبل الفسخ انما ذلك النكاح الحرام الذي لا اختلاف فيه مثل المرأة تزوج في عدتها أو المرأة تزوج على عمتها أو على خالتها أو على أمها قبل أن يدخل بها فهذا وما أشبهه لانه نكاح لا اختلاف في تحريمه ولا تحرم به المرأة اذا لم يكن فيه مسيس على ولد ولا على والد ولا يتوارثان فيه اذا هلك أحدهما ولا يكونان به ان مسها فيه محصنين . فأما ما اختلف الناس فيه فالفسخ في ذلك تطلقه وان طلق الزوج فيه فهو طلاق لازم على ما طلق . ومما بين لك ذلك أنه لو رفع الى قاض فرأى اجازته فأخذه به وأجازته ثم رفع بعد ذلك الى قاض غيره لم يكن له أن يعرض فيه وأنفذه لان قاضياً قبله قد أجازته وحكم به وهو مما اختلف فيه . ومما بين ذلك أيضاً أن لو تزوج رجل شيئاً مما اختلف فيه ثم فسخ قبل أن يدخل بها لم يحل لابنه ولا لایه أن يتزوجا فهذا يدل على أن الطلاق يلزم فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما قبل أن يبتى بها أ يصلح لایه أو لابنه أن يتزوجها في قول مالك (قال) قال مالك نعم

باب الحرمة

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد يتزوج الامه بغير اذن سيده فيفرق السيد بينهما قبل أن يدخل العبد بها أم يحل له أن يتزوج أمها أو ابنتها (قال) كل نكاح لم يكن حراماً في كتاب الله ولا حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس فيه فهو عندى يحرم كما يحرم النكاح الصحيح الذي لا اختلاف فيه والطلاق فيه جائز وما طلق فيه ثبت عليه والميراث بينهما حتى يفسخ وهذا الذي سمعت عن أرضي ﴿ سحنون ﴾ وقد أعلمتك بقوله في مثل هذا قبل هذا ويقول غيره من الرواة (وقد) روى عن

مالك في الرجل يزوج ابنه البالغ المالك لأمره وهو غائب بنير أمره ثم يأتي الابن
فينكر ما صنع أبوه فقال لا ينبغي للاب أن يتزوج تلك المرأة ﴿ قال سحنون ﴾
وقد قال بعض أصحاب مالك في الرجل يتزوج المرأة فلم يدخل بها حتى يتزوج ابنتها
فلم بذلك ففسخ نكاح الابنة انه لا يجوز لابنه أن يتزوج الابنة المفسوخ نكاحها
لموضع شبهة عقدة النكاح لان أباه نكحها فهو يمنع لان الله نهى أن ينكح الابن
ما نكح أبوه من النساء الحلال فلما كانت الشبهة بالحلال منع من النكاح أن يبتدئه
ابنه لموضع ما أعلمتك من الشبهة ولما أعلمتك من قول مالك ولما قال مالك في الاب
الذي زوج ابنه انه كره للاب أن يتزوجها ابتداء ولم يحله له وليس هو مثل أن يتزوج
المرأة ثم يتزوج ابنتها ولم يكن دخل بالام ولا بالابنة فانه يفسخ نكاح الابنة ولا تحرم
بذلك الام لان نكاح الام كان صحيحاً فلا يفسده ما وقع بعده من نكاح شبه الحرام
اذا لم تصب الابنة فلا يفسخ العقد الحلال القوي المستقيم ﴿ قلت ﴾ أرايت مالكا
هل كان يحيز نكاح أمهات الاولاد أم لا (قال) كان مالك يكره نكاح أمهات
الاولاد ﴿ قلت ﴾ فان نزل أكان يفسخه أم يحيزه (قال) كان يرضه وقوله انه كان
يكرهه ﴿ قلت ﴾ فهل كان يفسخه ان نزل (قال ابن القاسم) أرى ان نزل أن
لا يفسخ ولم أسمع من مالك يقول في الفسخ شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج رجل
أمة رجل بنير أمره فأجاز مولاه النكاح (قال) قال مالك نكاحه باطل وان أجاز
المولى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتقها المولى قبل أن يعلم بالنكاح (قال) فلا يصح أن
يثبت على ذلك النكاح وان عتقت في رأيي حتى يستأنف نكاحاً جديداً ﴿ قلت ﴾
أرايت ان فرقت بينهما فأراد أن ينكحها قبل أن تنقضي عدتها أيجوز له ذلك أم لا
في قول مالك (قال) اذا دخل بها ففرق بينهما لم يكن له أن ينكحها كذلك قال مالك
حتى تنقضي عدتها ﴿ قلت ﴾ ولم وهذا الماء الذي يخاف منه نسبه ثابت من هذا
الرجل (قال) قال مالك كل وطء كان فاسداً يلحق فيه الولد ففرق بين الرجل وبين
المرأة فلا يتزوجها حتى تنقضي عدتها وان كان يثبت نسبه منه فلا يطؤها في تلك العدة

(قال ابن القاسم) وأرى في هذا الذي يتزوج الامة بغير اذن سيدها أنه ان اشتراها في عدتها فلا يطؤها حتى تنقضي عدتها لا يطؤها بملك ولا بنكاح حتى تستبرئ رحمها وان كان نسب ما في بطنها يثبت منه فلا يطؤها في رأيي على حال في تلك الحال ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الامة اذا تزوجت بغير اذن سيدها لم لا يجيزه اذا أجازها السيد . أرايت لو باع رجل أمي بغير اذني فبلغني فأجزت ذلك (قال) يجوز ﴿قلت﴾ فان قال المشتري لا أقبل البيع اذا كان الذي باعني متعديا (قال) ليس ذلك له ويجوز البيع ﴿قلت﴾ فان باعت الامة نفسها بغير اذن سيدها فأجاز سيدها (قال) هذا وما قبله من مستثلك سواء في رأيي ﴿قلت﴾ فقد أجزته في البيع اذا باعت نفسها فأجاز السيد فلم لا تجيزه في النكاح (قال) لا يشبه النكاح ها هنا البيع لان النكاح انما يجيزون العقدة التي وقعت فاسدة فلا يجوز على حال والشراء لم يكن في العقدة فساد انما كانت عقدة بيع بغير أمر أربابها فاذا رضى الارباب جاز (قال) والنكاح انما يجيزون العقدة التي كانت فاسدة فلا يجوز حتى يفسخ ﴿قلت﴾ أرايت الامة بين الرجلين أيجوز أن ينكحها أحدهما بغير اذن صاحبه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان أنكحها بغير اذن شريكه بمهر قد سماه ودخل بها زوجها فقدم شريكه فأجاز النكاح (قال) لا يجوز في رأيي لان مالكا قال في الرجل لو أنكح أمة رجل بغير أمره فأجاز ذلك السيد لم يحز ذلك النكاح وان أجازته وانما يجوز نكاحها اذا أنكحها جميعا ﴿قلت﴾ أرايت ان كان قد أنكحها أحدهما بغير اذن صاحبه بصدق مسمى ودخل بها الزوج ثم قدم الغائب أيكون له نصف الصداق المسمى أم يكون للغائب نصف صداق مثلها وللذي زوجها نصف الصداق المسمى (قال) أرى الصداق المسمى بينهما الا أن يكون نصف الصداق المسمى أقل من نصف صداق مثلها فيكمل للغائب نصف صداق مثلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة بين رجلين زوجها أحدهما بغير أمر صاحبه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ فان أجازته صاحبه حين بلغه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يجوز ﴿قلت﴾

أرأيت العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه فأجاز ذلك المولى أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين العبد والامة في قول مالك (قال) لان العبد يعقد نكاح نفسه وهو رجل والعاقدة في امرأته ولى والامة لا يجوز أن تعقد نكاح نفسها فعقدها نكاح نفسها باطل لا يجوز وان أجازته السيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق العبد امرأته قبل اجازة المولى أيجوز طلاقه (فقال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فسخ السيد نكاحه أ يكون طلاقا (قال) قال مالك ان طلق السيد عليه واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ انما طلاق العبد اثنتان فما يصنع مالك بقوله ثلاثا (قال) كذلك قال مالك قال وانما يلزم الاثنتان ألا ترى في حديث زبراء قالت فقارقه ثلاثا وانما طلاقه اثنتان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج عبده بغير اذنه فقال السيد لا أجزى ثم قال قد أجزت أيجوز أم لا (قال) قال مالك ان كان قوله ذلك لا أجزى مثل قوله لا أرضى أى لست أفعل ثم كلم في ذلك فأجاز فذلك جائز اذا كان ذلك قريبا وان كان أراد بذلك فسخ النكاح مثل ما يقول قد رددت ذلك وفسخته فلا يجوز وان أجازته الابنكاح مستقبل ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فأعتقه المولى أ يكون النكاح صحيحا (قال) نعم في رأيي ولا يكون للسيد أن يرده بعد عتقه اياه ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد ينكح بغير اذن سيده فيبيعه سيده قبل أن يعلم أ يكون للمشتري من الاجازة والرد شيء أم لا (قال) قد سمعت عن مالك شيئا ولست أحققه وأرى أن هذا السيد الذى اشتراه ليس له أن يفرق فان كره المشتري العبد رده العبد وكان للبائع اذا رجع اليه العبد أن يجيز أو يفرق وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم يبعه سيده ولم يعلم بنكاحه حتى مات السيد أ يكون لمن ورث العبد أن يرد النكاح أو يجيز (قال) نعم له أن يرده أو يجيزه في رأيي (قال) ومما بين لك أنى سألت مالكا " عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضين

(١) (قوله أنى سألت مالكا الخ) بهامش الاصل هنا مانصه تكررت في كتاب الايمان والتذوق والكفالة والحالة والعق والوصايا وبه قول الغير اه

غريمه حقه الى أجل الا أن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق ويرثه ورثته فيريدون
 أن يؤخروه أيكون ذلك للورثة بحال ما كان للميت الذي استخلفه . قال مالك نعم
 هم بمنزلة لهم أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال ابن القاسم) ونزلت
 بالمدينة فأفتى فيها مالك وقالها غير مرة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج أخته
 وهي بكر في حجر أبيها بغير أمر الاب فأجازه الاب أيجوز النكاح أم لا (قال)
 بلغنى أن مالكا قال لا يجوز ذلك الا أن يكون ابنا قد فوض اليه أبوه أمره فهو
 الناظر له وانقائم بأمره في ماله وصاحته وتدير شأنه فمثل هذا اذا كان هكذا ورضي
 الاب بانكاحه اذا بلغ الاب فذلك جائز وان كان على غير ذلك لم يجز وان أجازه
 الاب وكذلك هذا في الامة أمة الاب ﴿ قلت ﴾ فالاخ (قال) لا أعرف من قول
 مالك أن فعل الاخ في هذا كفعل الولد وأنا أرى ان كان الاخ من أخيه مثل ما
 وصف مالك من الولد جاز انكاحه اذا أجازه الاخ ان كان هو الناظر لأخيه في
 ماله المدبر لماله القائم له في أمره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان الجد هو الناظر لابنه
 فزوج ابنة ابنه على وجه النظر لها أيجوز هذا في قول مالك (قال) أراه مثل قول مالك
 في الولد ان هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصغير اذا تزوج بغير أمر الاب فأجاز الاب
 نكاحه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع ذلك من مالك وأرى ذلك
 جائزا وهو عندي كبيعته وشرائه اذا أجاز له ذلك من يليه على وجه النظر له والرغبة
 فيما يرى له في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الصبي اذا تزوج بغير أمر الاب ومثله يقوى
 على الجماع فدخل بها فجاءها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ان أجازه الاب
 جاز وهو عندي بمنزلة العبد والعبد لا يعقد نكاحا على أحد وهو اذا عقد نكاح
 نفسه فأجازه الولي على وجه النظر له والاصابة والرغبة جاز ﴿ قلت ﴾ فان جاءها
 ففرق الولي بينهما أيكون عليه من الصداق شيء أم لا (قال) ليس عليه من الصداق
 شيء (قال) ولقد سئل مالك عن رجل بمث يتيما له في طاب عبد له أبقى الى المدينة
 فأخذه بالمدينة فباعه فقدم صاحب العبد فأصاب العبد وأصاب الغلام قد أتلف المال

(قال) مالك يأخذ العبد صاحبه ولا شيء على الفلام من المال الذي أتلف ولا يكون ذلك عليه ديناً فكذلك مسئلتك (فقيل) لمالك ألا يكون هذا مثل ما أفسد أو كسر فقال لا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً زوج رجلاً بنير أمره فبلغ ذلك الرجل فأجاز (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح وإن رضى (قال سحنون) إذا طال ذلك ﴿قلت﴾ أفتزوجها ابنه أو أبوه (قال) قال مالك لا يتزوجها ابنه ولا أبوه ﴿قلت﴾ أفتزوج هذا الذي كان زوجها وهو غائب ابتها أو أمها (قال) أما ابتها فلا بأس أن يتزوجها إذا لم يكن دخل بالأم وأما الأم فلا يتزوجها لأن مالكا كره لابنه ولأبيه أن يتزوجاها ﴿قلت﴾ وكذلك أجداده وولد ولده (قال) نعم الاجداد وولد الولد هم آباء وابناء فلا يصلح ذلك عند مالك

— في انكاح الرجل وليته من رجل وهو مريض —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل ان مت من مرضى هذا فقد زوجت ابنتي من فلان (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول ان مت من مرضى فقد زوجت ابنتي ابن أخي ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ كبيراً كان ابن أخيه أو صغيراً (قال) ماسألنا مالكا عن شيء من ذلك وأراه جائزاً كبيراً كان أو صغيراً ﴿قلت﴾ أرايت نكاح المحجور عليه أيجوز في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أفيجوز عتقه في قول مالك (قال) لا إلا في أم ولده ﴿قلت﴾ أفيجوز طلاقه في قول مالك قال نعم ﴿قال سحنون﴾ وإنما يجوز ذلك عندي إذا قبل النكاح ابن الاخ بقرب ذلك ولم يطل ذلك أو قبل ذلك أبو الطفل بقرب ذلك ولم يتباعد ذلك

— في توكيل المرأة رجلاً يزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة وكلت ولياً يزوجها من رجل فقال الوكيل قد زوجتك وادعى الزوج أيضاً أن الوكيل قد زوجه وأنكرت المرأة وقالت مازوجني وهي بالوكالة مقرة (قال) إذا أقرت بالوكالة لزمها النكاح ﴿قلت﴾ فإن أمرت رجلاً

أن يبيع عبدآلى فذهب فأتانى برجل فقال قد بعث عبدك الذى أمرتني ببيعه من هذا الرجل فقال سيد العبد قد أمرتك ببيعه ولم تبعه وأنت فى قولك قد بعته كاذب (قال) القول قول الوكيل ويلزم الأمر البيع لانه قد أقر بالوكالة ﴿قلت﴾ فلو أنه قال لرجل قد وكلتك أن تقبض حقى الذى لى على فلان فأنى الوكيل فقال قد قبضته وضاع منى (١) وقال الأمر قد أمرتك ووكلتك بقبض ذلك ولكنك لم تقبضه أصدق الوكيل أم لا (قال) قال مالك يقال للغريم أقم البينة أنك قد دفعت الى الوكيل والا فاعرم فان أقم البينة أنه قد دفع ذلك الى الوكيل كان القول قول الوكيل على التلف وان لم يقم الغريم البينة غرم ولم يكن له على الوكيل غرم لانه أقر أنه قد قبض ما أمره به ﴿قلت﴾ ولم لا يصدق الوكيل فى هذا الموضع وقد أقر له الأمر بالوكالة وقد صدقة فى المسائل الاولى (قال) لانه هاهنا انما وكله بقبض ماله ولا يصدق الوكيل على قوله انه قد قبض المال الا بيينة لانه انما توكل بقبض ماله على التوثيق والبيينة انما وكله بقبض المال على أن يشهد على قبض المال فان لم يشهد فادعى أنه قد قبض لم يصدق الا أن يصدق الأمر به (قال) وهذا يخالف للذى أمر رجلا أن يبيع عبده لان هذا لم يتلف للأمر شيئا ﴿قلت﴾ فان كانت المرأة قد وكلته على أن يزوجهها ويقبض صداقها فقال قد زوجتك وقبضت صداقك وقد ضاع الصداق منى (قال) هذا مصدق على التزويج ولا يصدق على قبض الصداق ولا يشبه هذا البيع (٢) ألا ترى لو أن رجلا وكل رجلا ببيع ساعته كان له أن يقبض الثمن وان لم يقل له اقبض الثمن

(١) (قوله قد قبضته وضاع منى) وانما لم يصدق الوكيل اذا قال قد ضاع الصداق بخلاف الوكيل على بيع السلعة لان الموكلة انما وكلته على القبض ولم توكله على الاقرار عايبا إذ الوكيل لا يتناهى فى الوكالة الا الى شيء جعل له والبيع بخلاف ذلك اه من هامش الاصل

(٢) (قوله ولا يشبه هذا البيع) يعنى أن الوكيل على بيع السلعة يصدق فى قبض الثمن ودفعه الى الأمر وفى دعوى ضيائه وظاهر هذا انه وكيل فى بيع ساعة بعينها ليس مفوضا اليه فى غير ذلك وقد قال ابن القاسم فى العتبية انه لا يصدق الوكيل على القبض الا أن يكون مفوضا اليه وهو خلاف لظاهر الكتاب هنا وكتاب الوكالات اه من هامش الاصل

وليس للمشتري أن يأبى ذلك عليه وإن الذي وكل بالتزويج وكلته امرأة بانكاحها أو رجل وكله في وليته أن يزوج فزوج ثم أراد قبض الصداق لم يكن ذلك له ولا يلزم الزوج دفع ذلك إليه ولو دفع ذلك إليه لكان ضامنا فهذا فرق ما بين الوكالة بقبض الصداق وبين البيع إنما الوكالة في قبض الصداق كالوكالة بقبض الديون فلا أرى أن يخرجها إذا ادعى تلفا إلا بينة تقوم له على قبض الصداق ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك أولاداً وأوصى إلى امرأته واستخلفها على بضع بناته أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز وتكون أحق من الأولياء ولكن لا تمقد النكاح وتستخلف هي من الرجال من يعقد النكاح بغير بينة

— في النكاح بغير بينة —

﴿قلت﴾ أرايت أن زوج رجل بغير بينة وأقر المزوج بذلك أنه زوجه بغير بينة أيجوز أن يشهدا في المستقبل وتكون العقدة صحيحة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل تزوج امرأة فلما أراد أبوها أن يقبض الصداق قال زوجتي بغير شهود فالنكاح فاسد (قال مالك) إذا أقر أنه تزوج فالنكاح له لازم ويشهدان فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ وسواء أن أقرأ جميعاً أنه تزوج بغير بينة أو أقرأ أحدهما (قال) نعم ذلك سواء عند مالك إذا تزوج بغير بينة فالنكاح جائز ويشهدان فيما يستقبلان وإنما الذي أخبرتك مما سمعت من مالك أنهما تقاراً ولا بينة بينهما ﴿قلت﴾ أرايت الرجل إذا زوج عبده أمته بغير شهود ولا مهر (قال) قال مالك لا يزوج الرجل عبده أمته إلا بشهود وصداق ﴿قلت﴾ فإن زوجه بغير شهود (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال في رجل تزوج بغير شهود فقال الرجل بعد ذلك أنكحتني بغير شهود فهذا نكاح مفسوخ (قال مالك) إذا أقرأ بالزوجة فليشهدا فيما يستقبلان والنكاح جائز فالعبد بهذه المنزلة يشهدان فيما يستقبلان وهذا إذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فإن زوجه بغير صداق (قال) إن زوجه على أنه لا صداق عليه فهذا النكاح مفسوخ ما لم يدخل بها فإن دخل بها كان لها صداق مثلها ويثبتان

على نكاحهما ﴿قلت﴾ فان زوجه ولم يذكر الصداق ولم يقل على أنه لا صداق عليك (قال) هذا التفويض وهذا النكاح جائز ويفرض للامة صداق مثلها وهذا رأي لأن مالكا قال هذا في النساء والنساء يجتمع فيه الحرائر والاماء ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل ينكح بيته ويأمرهم أن يكتموا ذلك أيجوز هذا النكاح في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان تزوج بغير بيته على غير الاستسار (قال) ذلك جائز عند مالك وليشهدا فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ لم أبطلت الاول (قال) لان أصل هذا للاستسار فهو وان كثرت البيته اذا أمر بكتمان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فالنكاح فاسد ﴿قلت﴾ أرأيت ان زوج رجل ابنته وهي ثيب فأنكرت الابنة ذلك فشهد عليها الاب ورجل أجنبي أنها قد فوّضت ذلك الى أبيها فزوجها من هذا الرجل (قال) لا يجوز نكاحه لانه انما شهد على فعل نفسه وهو خصم ولقد سمعت أن مالكا سئل عن رجل وجد مع امرأة في بيت فشهد أبوها وأخوها أن الأب زوجها اياه فقال لا يقبل قولهما ولا يجوز نكاحه وأرى أن يماقبا ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل مسلم نصرانية بشهادة نصارى أيجوز نكاحه أم لا (قال) لا أرى أن يجوز نكاحه بشهادة النصارى فان كان لم يدخل أشهدا على النكاح ولزم الزوج النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن اسماعيل بن ابراهيم عن عباد بن سنان عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنكحك أميمة بنت ربيعة ابن الحارث قال بلى قال قد أنكحتكها ولم يشهد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب أن حمزة بن عبد الله ^(١) خطب على ابنه الى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابنته فلما أراد أن يزوجه قال له حمزة أرسل الى أهلك قال سالم لا فزوجيه وليس معها غيرهما ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال تجوز شهادة الابداد ^(٢)

(١) قوله حمزة بن عبد الله الخ (جمع هنا) بنى ذكر ابن عبد الله بن عمروهما حمزة وسالم ولم يقع ذلك في غير هذا الكتاب وقد وقع ذكرهما في جامع الموطأ اهـ (٢) (قوله شهادة الابداد) قال في المختصر ويجوز شهادة الابداد في النكاح يشهد هذا من لقي وهذا من لقي ولا بأس به وان لم يكونا شهدا عند العقدة وحكي الترمذي عن أكثر أهل الكوفة أن هذا لا يجوز قاله القاضي عياض اهـ من هامش الاصل

نكاح السر

﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل نكح سراً وأشهد رجلين قال إن مسها فرق بينهما واعتدت حتى تنقضي عدتها وعوقب الشاهدان بما كتما من ذلك وللرأة مهرها ثم إن بدا له أن ينكحها حين تنقضي عدتها نكحها نكاح علانية ﴿ قال يونس ﴾ وقال ابن وهب مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ابن شهاب وإن لم يكن مسها فرق بينهما ولا صداق لها ونرى أن ينكحهما الإمام بمقوبة والشاهدين بمقوبة فإنه لا يصالح نكاح السر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يقول مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يعقوب بن إبراهيم المدني عن الضحاك بن عثمان أن أبا بكر الصديق قال لا يجوز نكاح السر حتى يعلن به ويشهد عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن شمر بن نعيم الأموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناء ولعباً فقال ما هذا فقالوا نكح فلان يا رسول الله فقال كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان (قال حسين) وحدثني عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السر حتى يضرب بالدف ^(١) ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أن مر من قبلك فليظروا عند النكاح الدفان فإنها تفرق بين النكاح

(١) (قوله حتى يضرب بالدف) قال ابن رشد لا خلاف في إجازة الدف وهو الغربال واختلف في الكبر والمزهر على ثلاثة أقوال . أحدها الجواز قاله ابن حبيب . والثاني المنع وهو قول أصبغ وعليه يأتي ما قاله سخون من جامع البيوع أن الكبر إذا بيع يفسخ بيعه ويؤدب أهله وإذا قاله في الكبر فأحرى أن يقوله في المزهر . والثالث إجازة الكبر دون المزهر وهو قول أصبغ وعليه يأتي سماع سخون في كتاب السرقة أن السارق يقطع في قيمة الكبر صحيحاً ولابن كنانة في المدينة إجازة البوق في

والسفاح وامنع الذين يضربون بالبرابط ﴿ قال سحنون ﴾ والبرابط الاعواد

﴿ في النكاح بالخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة باذن الولي وشرط الخيار للمرأة أو للزوج أو للولي أو لهم كلهم يوما أو يومين أيجوز هذا النكاح عند مالك وهل يكون في النكاح خيار (قال) أرى أنه لا خيار فيه وأنه اذا وقع في النكاح الخيار ففسخ النكاح ما لم يدخل بها لأنها لو ماتا قبل الخيار لم يتوارثا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بنى بها قبل أن يفسخ هذا النكاح أيفسخ أم لا (قال) لا ويكون لها الصداق الذي سمي لها ولا ترد الى صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة على أنه بالخيار يوما أو يومين أو ثلاثة أو على أن المرأة بالخيار مثل ذلك أيجوز هذا النكاح أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بصداق كذا وكذا على أنه ان لم يأتها بصداقها الى أجل كذا وكذا فلا نكاح بينهما (قال) قال مالك هذا نكاح فاسد ويفرق بينهما ﴿ قلت ﴾ دخل بها أولم يدخل بها (قال) لم يقل لي مالك دخل بها أو لم يدخل وان دخل لم أفسخه وجاز النكاح وكذلك مسئلتك في تزويج الخيار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك على أحد عبدى هذين أيهما شئت أنت او أيهما شئت أنا (قال) أما اذا قال أيهما شئت المرأة فذلك جائز وأما اذا قال أيهما شاء الزوج فلا خير فيه ألا ترى أن لو باع احدهما من رجل بمشرة ذنانير يختار أيهما شاء لم يكن بذلك بأس ولو قال أنا أعطيك أيهما شئت لم يكن في ذلك خير وهذا قول مالك فالنكاح عندي مثله (قال ابن القاسم) وقال الليث قال ربيعة الصداق ما وقع به النكاح وكذلك قال مالك

العرائس فقيل معنى ذلك في البوقات والزمارات التي لاتسمى كل الالهة واختلف في جواز ما أجيز من ذلك فقيل انه من قبيل الجائز الذي يستوى فعله وتركه فلا حرج في فعله ولا ثواب في تركه وهو مشهور المذهب وقيل انه من قبيل الجائز الذي تركه أحسن من فعله فيكره فعله لما في تركه من الثواب لأن في فعله عقابا وهو قول مالك في الجعل والاجارة من المدونة والمشهور أن عمله للرجال والنساء جائز وقال أصبغ ان ذلك انما يجوز للنساء خاصة اه من هامش الاصل

محرم في النكاح الى أجل

﴿قلت﴾ أرأيت اذا تزوج امرأة بأمر الولي بصداق قد سماه تزوجها شهراً أو سنة أو سنتين أيبطل هذا النكاح (قال) قال مالك هذا النكاح باطل اذا تزوجها الى أجل من الاجال فهذا النكاح باطل ﴿قال﴾ وقال مالك وان تزوجها بصداق قد سماه وشرطوا على الزوج ان أتى بصداقها الى أجل كذا وكذا من الاجال والا فلا نكاح بينهما (قال مالك) هذا النكاح باطل ﴿قلت﴾ دخل بها أولم يدخل بها (قال) قال مالك هو مفسوخ على كل حال دخل بها أولم يدخل بها (قال مالك) وانما رأيت فسخه لاني رأيت نكاحاً لا يتوارث عليه أهله ﴿قال سحنون﴾ هذه المسئلة قوله كانت له في تزويج الخيار انه يفسخ دخل بها أولم يدخل بها وكان يقول لان فساده جاء من قبل عقده ثم رجع فقال اذا دخل جاز ويفسخ قبل الدخول ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أتزوجك شهراً أيبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحاً ويبطل الشرط (قال) قال مالك النكاح باطل ويفسخ وهذه المنة قد ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال اذا مضى هذا الشهر فأنا أتزوجك ورضي بذلك وليها ورضيت (قال) هذا النكاح باطل ولا يقام عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة ثلاثين ديناراً نقداً وثلاثين نسيئة الى سنة (قال) قال مالك لا يمجبي هذا النكاح ولم يقل لنا فيه اكثر من هذا (قال) قال مالك ليس هذا من نكاح من أدركت ﴿قلت﴾ فما يعجبك من هذا النكاح ان نزل (قال) أجيزه وأجعل للزوج اذا أتى بالمعجل أن يدخل عليها وليس لها أن تمتعه نفسها ويكون الثلاثون المؤخرة الى أجلها ﴿قلت﴾ فان تطاول الاجل أو قال في الثلاثين المؤخرة انها الى موت أو فراق (قال) أما اذا كان الى موت أو فراق فهو مفسوخ ما لم يدخل بها وكذلك قال مالك وأما اذا كان الى أجل بعيد فأراه جائزاً ما لم يتفاحش بعد ذلك

في شروط النكاح

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة على أن لا يتزوج عليها ولا يتسرر أيفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط ان أدرك قبل البناء في قول مالك (قال) قال مالك النكاح جائز والشرط باطل ﴿ قلت ﴾ لم أجاز هذا النكاح وفيه هذا الشرط (قال) قال مالك قد أجازة سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها أن لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر الشرط وقل المرأة مع زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال قد نزل ذلك برجل في زمان عبد الملك بن مروان مع شروط سوى ذلك ف قضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ أن قد أصاب القضاء في ذلك ما لم يكن قبله طلاق ﴿ قلت ﴾ فأى شئ الشروط التي يفسد بها النكاح في قول مالك (قال) ليس لها حد (قال ابن القاسم) قال مالك من تزوج امرأة على شرط يلزمه ثم انه صالحها أو طلقها تطليقة فانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك بنكاح جديد (قال) قال مالك تلزمه تلك الشروط ما بقي من طلاق ذلك المالك شئ (قال) وان شرط في نكاحه الثاني أنه انما ينكح على أن لا يلزمه من تلك الشروط شئ (قال) ذلك لا ينفعه وتلك الشروط له لازمة ما بقي من طلاق ذلك المالك شئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أتزوجك بمائة دينار على أن أتصدق خمسين ديناراً وخمسون على ظهري (قال) ان كان هذا الذي على ظهره يحل بدخول الزوج عندهم فأراه جائزاً وان كان لا يحل الا الى موت أو فراق فأراه غير جائز فان أدرك النكاح ففسخ وان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي تزوج على مهر معجل ومنه مؤجل الى موت أو طلاق فدخل بها أيفسخ هذا النكاح أم تقره اذا دخل

بها (قال) قال مالك اذا دخل بها أجزت النكاح وجعلت لها صداق مثلها ولم أنظر الى ما سمي من الصداق ﴿ قال سحنون ﴾ الا أن يكون صداق مثلها أقل مما عجل لها فلا ينقص منه شيء

﴿ في جد النكاح وهزله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خطب رجل امرأة ووليها حاضر فقال زوجنيها بمائة دينار فقال الولي قد فعلت وقد كانت فوضت الى الولي في ذلك الرجل الخاطب وهي بكر والمخطوب اليه والدها فقال الخاطب لا أرضى بعد قول الاب أو الولي قد زوجتك (قال) أرى ذلك يلزمه ولا يشبه هذا البيع لان سعيد بن المسيب قال ثلاث ليس فيهن لمب هزلهن جد النكاح والطلاق والعقاق فأرى ذلك يلزمه

﴿ في شروط النكاح أيضاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة تزوجت رجلاً وشرطت عليه شروطاً وحطت من مهرها لتلك الشروط أيكون لها ما حطت من ذلك أم لا (قال) ما حطت من ذلك في عقدة النكاح فلا يكون لها فيه على الزوج من ذلك شيء وما شرطت على الزوج فهو باطل الا أن يكون فيه عتق أو طلاق وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان انما حطت عنه بعد عقدة النكاح على أن اشترطت عليه هذه الشروط (قال) يلزمه ذلك ويكون له المال فان أتى شيئاً مما شرطت عليه رجعت عليه في المال فأخذته مثل ما تشترط أن لا يخرجني من مصرى ولا تسرر على ولا تزوج على - ﴿ قلت ﴾ فان كانت أعطته المال على أن لا يتزوج عليها فان تزوج عليها فهي طالق ثلاثاً (قال) ان فعل وقع الطلاق ولم ترجع في المال لانها اشترت طلاقها بما وضعت عنه

﴿ في نكاح الخصى والعبد ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز نكاح الخصى وطلاقه في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز وطلاقه جائز (قال) ولقد كان في زمان عمر بن الخطاب خصى وكان جاراً لعمر

ابن الخطاب وكان عمر يسمع صوت امرته وَضَفَاءَهَا من زوجها هذا الخصى ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وكان خصيا ولم يعلم فزعا منه عمر بن الخطاب ﴿قلت﴾ فالجيبوب أيجوز نكاحه أيضا في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز لأنه يحتاج إلى أشياء من أمر النساء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عطاء بن أبي رباح أنه قال إذا تقدمت عليه وهي تلم أنه لا يأتي النساء فلا خصومة لها بعد ﴿قلت﴾ لابن القاسم فالعبد كم يتزوج في قول مالك (قال) قال مالك أحسن ما سمعت أن العبد يتزوج أربعا ﴿قلت﴾ كم ينكح العبد في قول مالك (قال) قال مالك أربعا ﴿قلت﴾ إن شاء إماء وإن شاء حرائر (قال) كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه فنقد مهرأا يكون للسيد أن يأخذ جميع ذلك منها في قول مالك (قال) نعم ويترك لها قدر ما يستحل به ﴿قلت﴾ وإن كانت قد استهلك ذلك كان ديناً عليها تتبع به في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت العبد بين الرجلين أينكح باذن أحدهما في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز إلا أن يأذنه جميعا ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتى في عبد استطاع طولا أن ينكح حرة فلم ير بأساً أن ينكح أمة ولم ير عليه ناعلى الحر في ذلك (قال بكير) وسمعت عمرو بن شعيب يقول ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس وغيره عن ابن شهاب أنه قال لو كان له رغائب الإماء وال ثم نكح الإماء وترك الحرائر لجاز له ذلك وهو مع ذلك يصلح له نكاح الحرائر في السنة . قال فبذلك يرى أنه لا يحرم على المملوك أن ينكح الأمة على الحرية ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرة ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن القاسم وسلم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومجاهد وابن جبير وكثير من العلماء أنهم قالوا ينكح العبد أربعا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال ينكح العبد أربع نصرانيات ﴿ابن وهب﴾ عن جرير بن حازم أنه سمع يحيى بن سعيد

يقول القول عندنا بالمدينة في العبد يتزوج بغير إذن سيده أن سيده بالخيار ان شاء أمضاه وان شاء رده فان أمضاه فلا بأس به

في حدود العبد وكفاراته

﴿قَالَ﴾ لابن القاسم أي شيء يكون العبد والحر فيه سواء في هذه الاشياء الكفارات والحدود (قال) أما الكفارات كلها فان الحر والعبد فيها سواء وأما حد القرية فان على العبد فيه أربعين جلدة وأما الطلاق فهو ما قد علمت وأما في الظهار فكفارته في الظهار مثل كفارة الحر لان هذا كفارة وكذلك في اليمين بالله وإيلاؤه نصف إيلاء الحر وكفارته في الإيلاء مثل كفارة الحر الا أنه لا يقدر على أن يمتق (قال مالك) والصيام في كفارة اليمين للعبد أحب الى فان أطعم فأرجو أن يجزئه وكذلك الكسوة ويضرب للعبد اذا قعد عن امرأته سنتان نصف أجل الحر واذا اعترض عن امرأته فلم يقدر على أن يطأها نصف أجل الحر ستة أشهر ﴿قَالَ﴾ أرأيت المكاتب يتزوج ابنة مولاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك (قال ابن القاسم) وأرى أنه جائز ﴿قَالَ﴾ وكذلك العبد يتزوج بنت مولاة برضا مولاة ورضاها (قال) هو بمنزلة المكاتب أيضاً وقد كان مالك يستقله ولست أرى به بأساً ﴿قَالَ﴾ أرأيت المكاتب يشتري امرأته هل يفسد النكاح في قول مالك (قال) نعم ويطؤها بملك اليمين ﴿قَالَ﴾ وكذلك العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى امرأته هل يطؤها بملك اليمين ويفسد النكاح في قول مالك قال نعم ﴿قَالَ﴾ أرأيت اذا زوج الرجل عبده على من المهر (قال) على العبد الا أن يشترطه السيد على نفسه ﴿ابن وهب﴾ قال يونس عن ربيعة أنه قال في العبد ينكح قال أما الذي خطب عليه سيده وأنكحه وسمى صداقا فالصداق على سيده وأما رجل أذن في نكاح عبده لقوم خطب اليهم العبد مولاتهم أو جاريتهن فان الصداق على العبد بمنزلة الدين عليه ان كانت وليدة فلا يجوز صداقها الا فيما بلغ ثلث ثمنها وان كانت حرة فاسمى لها لان السيد فرط حين أذن له في النكاح فخرمتها أعظم فما عسى أن يصدق العبد ﴿قَالَ﴾

أرأيت ان أذن السيد لعبده في النكاح أ يكون المهر في ذمته أم في رقبته (قال) قال مالك المهر في ذمته ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن سيده أ يكون المهر في رقبه العبد أم لا (قال) لا يكون في رقبته ويأخذ السيد المهر الذي دفعه العبد اليها وكذلك قال لى مالك الا أن يترك لها قدر ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق هذا العبد يوماً من الدهر هل يتبعه هذه المرأة بالمهر الذي سمي لها (قال) نعم في رأيي ان كان دخل بها الا أن يكون السلطان أبطله عنه ﴿ قال سحنون ﴾ وان أبطله السيد أيضاً فهو باطل ﴿ قلت ﴾ ولم قلت اذا أبطله السلطان عنه ثم عتق بعد ذلك انه لا يلزمه في رأيك وعلى ما قلته (قال) بلغني أن مالكا يقول في العبد اذا اذن بغير اذن سيده ان ذلك دين عليه الا أن يفسخه السلطان ﴿ قلت ﴾ فان فسخه السلطان ثم عتق العبد بعد ذلك أ يبطل الدين عنه بفسخ السلطان ذلك الدين عنه (قال) كذلك بلغني عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل ما يلزم ذمة العبد أ يكون للغرماء أن يأخذوا ذلك من العبد بعد ما يأخذ السيد خراجه من العبد ان كان عليه خراج (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء . قال ابن القاسم ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير (قال مالك) وانما يكون ذلك لهم في مال ان وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصي له به قبله العبد فأما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وانما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد ان طرأ للعبد مال يوماً بحال ما وصفت لك وان أعتق العبد يوماً ما كان ذلك ديناً عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الدين يكون في المال الذي في يده أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يده وخراجه قليل ولا كثير وان كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الغرماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد اذا اشتريته امرأته وقد بنى بها كيف يهرها وعلى من يكون مهرها (قال) على عبدها ﴿ قلت ﴾ ولا تبطل (قال) لا وهذا رأيي لان مالكا قال في امرأة داينت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان

كان لم يدخل بها فلامر لها ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنها وسيدة اغتزيا فسُخ نكاحه فلا يجوز ذلك لان الطلاق بيد العبد فلا يجوز له اخراج ما في يديه ولا هو أملك به من سيده بالاضرار ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تكتب عبدها أيجوز له أن ينكحها في قول مالك (قال) لا يجوز لان المكاتب عبدها ألا ترى أنه ان عجز رجع رقيقاً ولا ترى أنه مادام في حال الاداء فلا بأس أن يرى شعرها اذا كان وغداً ذنباً لا خطب له فان كان له منظره وخطب فلا يرى شعرها وكذلك عبدها (قال) قتلنا للمالك أرأيت المرأة يكون لها في العبد شرك أيصاح له أن يرى شعرها (قال) لا يصالح لها أن يرى شعرها وغداً كان أو غير وغد ﴿قلت﴾ وما الوغد (قال) الذي لا منظره له ولا خطب فذلك الوغد

— في نكاح الحر الأمة —

﴿قلت﴾ أرأيت الحر كم يتزوج من الاماء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ان خشي العنت فله أن يتزوج ما بينه وبين أربع ﴿قلت﴾ فالعبد يتزوج من الاماء فيما بينه وبين أربع في قول مالك وان لم يخف العنت على نفسه قال نعم ﴿قلت﴾ أفيجوز أن يتزوج الرجل أمة والده (قال) نعم في رأيي ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان كان والده عبداً وهو حر فزوجه والده أمة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل هل يجوز له أن ينكح أمة ابنه (قال) لا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ ولم لا يجوز أن يتزوج الرجل أمة ابنه (قال) لأنها كانت له رقيق فن هاهنا كره ذلك ولا حد عليه فيها ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل أيجوز له أن يتزوج أمة امرأته (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال من زنى بأمة امرأته رجم ﴿قلت﴾ ويجوز له أن يتزوج أمة أخيه قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل ان تزوج أمة والده فولدت منه ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها انها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا

أن يشتريها وهي حامل به فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولدته قبل أن يشتريها أنه لسيدها الذي باعها وإن اشتراها وهي حامل به فتكون له فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل للشراء أم ولد لأنه رقيق. وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فإني لأراها أم ولد وإن اشتراها وهي حامل منه لأن الولد قد عتق على جده وهو في بطنها وإنما تكون أم ولد إذا اشتراها وهي حامل منه ثم يمتق عليه وهو في بطنها وأما ما يثبت فيه الحرية يمتق على من يملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لأنه قد عتق عليه مافي بطنها (وقال) غيره لا يجوز له اشتراؤها لأن مافي بطنها قد عتق على أبيه فهو والاجنبون سواء وإن الأخرى التي لغير أبيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكان مافي بطنها رقيقاً فهذا فرق ما بينهما

❦ في الرجل يتزوج مكاتبته ❦

❦ قلت ❦ أرايت الحر أ يصلح له أن يتزوج مكاتبته (قال) لا يصلح له ذلك لأن مالكا قال لا يصلح أن يتزوج الرجل أمته فكاتبته بمنزلة أمته

❦ في انكاح الرجل عبده أمته ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد المأذون له في التجارة أو المحجور عليه إذا كانت له أمة فزوجها سيدها من عبده ذلك والعبد هو سيد الأمة أيجوز هذا التزويج في قول مالك (قال) وجه الشأن أن ينتزعا منه ثم يزوجه إياه بصدائق ❦ قلت ❦ فإن زوجها إياه قبل أن ينتزعا (قال) أراه انتزاعاً وأرى التزويج جائزاً ولكن أحب إلى أن ينتزعا منه ثم يزوجه وكذلك إن أراد أن يطأ أمة عبده فإنه ينبغي له أن ينتزعا منه ثم يطأها فإن وطئها قبل أن ينتزعا منه فإن هذا انتزاع ولكن ينتزعا قبل أن يطأها فإن ذلك أحب إلى (قلت) أتحفظ هذا عن مالك (قال) أما الوطاء إذا أراد أن يطأها فهو قوله

﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يزوج الرجل عبده أمة بغير مهر (قال ابن وهب) وقال ذلك مالك

﴿ في نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة ﴾

﴿ قلت ﴾ هل ينكح الامة على الحرية في قول مالك (قال) قال مالك لا ينكح الامة على الحرية فان فعل جاز النكاح وكانت الحرية بالخيار ان أحببت أن تقيم معه أقامت وان أحببت أن تختار نفسها اختارت (قال مالك) وان أقامت كان القسم من نفسه بينهما بالسوية ﴿ قلت ﴾ فهل لها أن تختار فراقه بالثلاث (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تختار الا تطليقة وتكون أملك بنفسها ولا أرى أن تشبه هذه الامة تمتق تحت العبد فتختار الطلاق كله لان الامة انما جاء فيها الأثر وهو قول ضعيف والناس على غير ذلك (قال مالك) والحر يتزوج الحرية على الامة لا بأس بذلك الا أن تكون لم تعلم أن تحته أمة فلها أن تختار اذا تزوجها على أمة ولم تعلم كذلك قال لى مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة والليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تنكح الامة على الحرية وتنكح الحرية على الامة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال اذا تزوج الرجل الحرية على الامة ولم تعلم الحرية أن تحته أمة كانت الحرية بالخيار ان شاءت فارقت وان شاءت قرت معها وكان لها ان قرت الثلثان من ماله ونفسه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ذلك ابن شهاب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت تحته أمتان علمت الحرية بواحدة ولم تعلم بالأخرى أ يكون لها الخيار أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى لها الخيار الا ترى لو أن حرية تزوج عليها أمة فرضيت ثم تزوج عليها أخرى فأنكرت كان ذلك لها فكذلك هذه اذا لم تعلم بالامتين وعلمت بالواحدة ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك الخيار للحرية في هذه المسائل (قال) قال مالك انما جعلت لها الخيار لما قالت العلماء قبلي يريد سعيد بن المسيب وغيره (قال) قال مالك ولولا ما قالوا الراية حلالا لانه حلال في كتاب الله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن السنة

اذا تزوج الرجل الامة وعنده حرة قبلها فان الحرة بالخيار ان شاءت فارقت زوجها وان
 شاءت اقامت معه على ضر أمة فان أقرت على ضر أمة فلها يومان وللأمة يوم ﴿قلت﴾
 ولم جعلتم الخيار للحرة اذا تزوج الحر الامة عليها أو تزوجها على الامة والحرة لا تعلم
 (قال) لان الحر ليس من نكاحه الامة الا أن يخشى العنت فان خشي العنت وتزوج
 الامة كانت الحرة بالخيار وللذى جاء فيه من الاحاديث ﴿ابن وهب﴾ قال مالك
 يجوز للحر أن ينكح أربع مملوكات اذا كان على ما ذكر الله في كتابه قال الله ومن
 لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملكت أيمانكم من فتياتكم
 المؤمنات قال والطول عندنا المال فمن لم يستطع طولا وخشى العنت فقد ارحص الله
 تعالى له في نكاح الامة المؤمنة (قال) ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد قال مالك
 لا ينبغي للرجل الحر أن يتزوج الامة وهو يجد طولا لحرة ولا يتزوج أمة اذا لم يجد
 طولا لحرة الا أن يخشى العنت وكذلك قال الله تبارك وتعالى (وقال ابن نافع) عن
 مالك لا تنكح الامة على الحرة الا أن تشاء الحرة وهو لا ينكحها على حرة ولا
 على أمة وليس عنده شيء ولا على حال الا أن يكون ممن لا يجد طولا وخشى العنت
 (قال مالك) والحرة تكون عنده ليست بطول يمنع به من نكاح أمة اذا خشى العنت
 لانها لا تصرف بتصرف السال فينكح بها ﴿ابن وهب﴾ عن مالك قال بلغني عن
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن
 ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن يحيى بن سعيد
 عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا أن تشاء الحرة
 فان شاءت فلها الثلاثان ﴿قلت﴾ أرأيت اذا لم يخش على نفسه العنت وتزوج أمة
 (قال) كان مالك مرة يقول ليس له أن يتزوجها اذا لم يخش العنت وكان يقول اذا
 كانت تحته حرة فليس له أن يتزوج أمة فان تزوجها على حرة فرق بينه وبين الامة ثم
 رجع فقال ان تزوجها خبرت الحرة (قال مالك) ولولا ما جاء فيه من الاحاديث
 لرأيت حلالا ﴿قلت﴾ أرأيت العبد ان تزوج الحرة على الامة وهي لا تعلم أي يكون

لها الخيار اذا علمت (قال) قال مالك لا خيار لها واذا تزوج الامة على الحرية فلا خيار للحرية وكذلك قال لي مالك في هذه لان الامة من نسائه ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربعة يجوز له أن ينكح أمة على حرية ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ذلك ابن شهاب ﴿قلت﴾ أرايت العبد كيف يقسم من نفسه بين الحرية وبين الامة (قال) يعدل بينهما بالسوية في القسم من نفسه قال وهو قول مالك

— في استسرار العبد والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن السيد —

﴿قلت﴾ أرايت المكاتب أيتسرر في ماله في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ ولقد سألتنا مالكا عن العبد أيتسرر في ماله ولا يستأذن سيده (قال) نعم ذلك له ﴿ابن وهب﴾ قال وسمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع أن العبد من عبيد عبد الله بن عمر كان يتسرر من ماله فلا يرى بذلك بأسا (قال ابن وهب) فسألت مالكا عن ذلك فقال لا بأس به ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب والمكاتبه أيجوز لهما أن ينكحا بغير إذن السيد في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان له فيهما الرق بعد ولا يجوز لمن عليه رق لغيره أن ينكح الا باذن من له الرق فيه فان نكحا فليسيد أن يفسخ ذلك ﴿قلت﴾ أرايت إن تزوج المكاتب امرأة بغير إذن سيده رجاء الفضل أترى النكاح جائزا (قال) لا يجوز لانه ان عجز رجوع الى السيد معييا لان تزويج العبد عيب ﴿قال﴾ وقال لي مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وغير واحد من أهل العلم من التابعين أنه لا بأس بأن يتسرر المملوك في ماله وان لم يذكر ذلك لسيده

— في الامة والحرية بغير أن من أنفسهما والعبد بغير من نفسه —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة وتخبئه أنها حرة فإذا هي أمة قد كان سيدها أذن لها في أن تستخلف على نفسها رجلا يزوجها أ يكون له الخيار في قول مالك (قال) ان لم يكن دخل بها كان له أن يفارقها ولا يكون عليه من الصداق شيء وان هو

دخل بها أخذ منها الصداق الذي دفعه اليها وكان لها صداق مثلها وان شاء ثبت على نكاحه وكان لها الصداق الذي سمي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة غرت من نفسها رجلاً وزعمت أنها حرة فظهر أنها أمة (قال) قال مالك لا يؤخذ منها المهر (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن كان ذلك أكثر من صداق مثلها ترك لها صداق مثلها وأخذ منها الفضل ﴿ قلت ﴾ أرأيت الأولاد إن كانوا قد قتلوا وأخذ الأب ديتهم ثم استحققت الأم (قال) قال مالك على الأب قيمتهم يوم قتلوا والدية للأب (قال ابن القاسم) وإنما على الأب قيمتهم إذا كانت قيمة كل واحد منهم مثل الدية فأدنى فإن كانت قيمة كل واحد منهم أكثر من الدية لم يكن على الأب إلا الدية التي أخذ ليس على الأب أن يعطى أكثر مما أخذ ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن استحق السيد هذه الأمة وفي بطنها جنين (قال) الجنين حر وعلى الأب قيمته يوم تلده أمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لأن مالكا قال عليه قيمة ولده يوم يستحقهم سيد الأمة ومن مات منهم قبل ذلك فلا شيء على الأب من قيمتهم ﴿ قلت ﴾ فإن ضرب رجل بطنها بعد ما استحقها سيدها أو قبل أن يستحقها فألقت جنينا ميتا (قال) قال مالك يأخذ الأب فيه غرة عبداً أو أمة من الضارب عند مالك ويكون على الأب لسيد الأمة عشر قيمة أمه يوم ضربت إلا أن يكون ذلك أكثر من قيمة الغرة فلا يكون على الأب إلا قيمة الغرة التي أخذ لانه لا يفرم أكثر مما أخذ ولا يجعل فيه على الضارب أكثر من الغرة لانه حر ولا يكون على ضاربه أكثر من الغرة وكذلك ولدها ما قتل منهم فأنما فيه دية حر وإن كانت قيمته أضعاف الدية ويقتل من قتله من الأحرار عمداً وتحمل الماكلة الخطأ فيهم وعلى الماكلة ما جنوا وبينهم القصاص وبين الأحرار الذين جنوا عليهم أو جنوا هم عليهم وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن غرت أمة من نفسها رجلاً فتزوجها فولدت له الأولاد فمات الرجل ولم يدع مالا ثم استحقها سيدها وولدها أحياء أي يكون للذي استحق الأمة على الأولاد شيء (قال) بلغني عن مالك أنه قال إن كانوا أملياء والأب حي وهو عديم أتبعهم ولم أسمعه من مالك وكذلك الموت

عندى بهذه المنزلة وقد قيل انه ليس على الولد شيء ﴿قلت﴾ فلو كان الولد عديما
أ يكون ذلك ديناً عليهم أم لا (قال) ان أيسروا رأيت ذلك عليهم كما كان يأخذ ذلك
منهم ان وجدتم أملياء ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك لسيد الأمة أن يتبهم اذا كانوا
أملياء (قال) لان الغرم انما كان على أبيهم لمكان رقابهم فان لم يوجد عند الاب
شيء كان ذلك عليهم ان كانوا أملياء والموت ان كان مات الاب ولم يدع مالا اتبهم
اذا كانوا أملياء في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا كان الذي استحق الجارية عم الصبيان
(قال) يأخذ قيمتهم منه ﴿قلت﴾ لم (قال) لان مالكا قال اذا ملك الرجل ابن أخيه
أو ابن أخته لم يعتق عليه قال مالك وانما يعتق علي الرجل اذا ملك أباه أو أمهاته أو
أجداده أو جداته أو ولده أو ولد ولده أو اخوته فانما يعتق عليه الاجداد والجدات
والآباء والامهات والاولاد وأولاد الاولاد والاخوة والاخوات ذرية والاخوة
للاب والام والاخوة للاب والاخوة للام من ملك شيئا من هؤلاء عتق عليه وهم
أهل الفرائض ولا يعتق عليه بنو أخيه ولا أحد من ذوى المحارم والقربات سوى
من ذكرت لك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان الذي استحق الجارية جد الصبيان (قال)
لا شيء له من قيمتهم ﴿قلت﴾ أف يكون له ولاؤهم (قال) لا شيء له من الولاء عند
مالك ﴿قلت﴾ ولم لا تجعل له الولاء وغيره لو استحق الجارية أخذ قيمتهم فهذا الجد
اذا لم يأخذ قيمتهم لا شيء لا يكون له ولاؤهم (قال) لانهم أحرار وانما أخذت
القيمة بالسنة فلا يكون له ولاؤهم ﴿قلت﴾ واذا غرت أمة الاب أو أمة الابن
من نفسها والده أو ولده فتزوجها ثم ولدت له أولاداً فاستحقها الاب أو الولد
(قال) فلا شيء له من قيمتهم قال لان مالكا قال اذا ملك الرجل أخاه أو أباه أو
ولده أو ولد ولده فهو حر (وقال مالك) في أم ولد غرت من نفسها رجلا فتزوجها
وولدت له أولاداً ثم أقام سيدها اليينة أنها أم ولده فلم يقض له بقيمة الولد حتى مات
السيد (قال) قال مالك فلا شيء للورثة من قيمة أولاده لانهم عتقوا بعنق أمهم قبل
أن يقضى على الاب بقيمة الولد فكذلك الذي استحق الجارية التي غرت أباه أو

ابنه انه لاشئ له من قيمة الاولاد لانهم اذا ملكوا عتقوا عليه كما قال لى مالك فى
 أم الولد اذا مات عنها سيدها قبل أن يقضى على الذى غرت به قيمة الاولاد ان
 الاولاد يمتقون بعتقها فكذلك هذا الذى ملك ابن ابنه أو أخاه فى رأى انه يمتق
 بملكه لانه اذا ملكه عتق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا غرت من نفسها
 فولدت أولاداً فاستعتبها سيدها انها أم ولده (قال) قال مالك أرى لسيد الامة
 قيمتهم على أبيهم (قال) فقات للمالك كيف قيمتهم (قال) على قدر الرجاء فيهم والخوف
 لانهم يمتقون الى موت سيد أمهم وليس قيمتهم على أنهم عبيد (قال) فقلت للمالك
 فلو أن سيدهم استعتبهم ورفع ذلك الى السلطان فلم يقوموا حتى مات سيدهم (قال)
 لاشئ لورثة السيد على أبيهم لانهم قد عتقوا حين مات سيد أمهم بعتق أمهم قبل أن
 يقضى بالقيمة (قال) قفلنا للمالك فلو أن رجلاً منهم قتل (قال) ديت له دية حر ويكون
 لسيد الامة على أبيهم قيمته يوم قتل (قال ابن الناسم) وذلك اذا كانت القيمة أدنى
 من الدية فان كانت أكثر لم يضمن الاب أكثر مما أخذ من الدية ﴿ قلت ﴾
 أرأيت اذا كانت مدبرة غرت من نفسها رجلاً فولدت له أولاداً (قال) يقوم أولادها
 على الرجاء والخوف على أنهم يرقون أو يمتقون ليس هم بمنزلة ولد أم الولد وهذا
 رأى ﴿ قلت ﴾ فان كانت مكاتبه غرت من نفسها (قال) لاشئ لمولاه على أبى الولد
 الا أن يعجز فيرجع رقيقاً فيكون على الوالد قيمة الولد لانهم ان عتقت أمهم عتقوا
 بعتقها لانهم فى كتابتها ألا ترى أن مالكا قال فى ولد أم الولد التى غرت من نفسها
 اذا مات سيدها قبل أن يقوموا فلا شئ على أبيهم من قيمتهم فكذلك ولد المكاتبه
 اذا عتقت (قال) وأرى أن تؤخذ منه قيمتهم فتوضع على يدي رجل عدل فان عجزت
 دفع الى سيدها وان أدت كتابتها رد المال الى أبيهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غرت من
 نفسها عبداً فزعمت أنها حرة فاستحقت أن يكون أولاده أحراراً أم رقيقاً (قال) الولد
 رقيق ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم جعلتهم رقيقاً وانما أعقت
 أولاد الحر منها اذ غرت وهى أمة بظن الحر أنها حرة فلم لا تمتق الاولاد أيضا بظن

العبد أنها حرة (قال) لاني لا بد لي من أن أجعل الاولاد تبعاً لاحد الابوين فانما ان جعلتهم تبعاً للام فهم عبيد وان جعلتهم تبعاً للاب فهم رقيق فجعلتهم تبعاً للام لان العبد لا يفرم قيمتهم وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أخبرني أن فلانة حرة ثم خطبتها فزوجنيها غيره فولدت لي أولاداً ثم استحققت أمة أيكون لي على الذي أخبرني أنها حرة شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لك عليه ﴿قلت﴾ فلو أنه قال لي هي حرة وخطبتها اليه فزوجنيها فولدت لي أولاداً ثم ظهر أنها أمة أيكون لي على الذي أخبرني أنها حرة وزوجنيها شيء أم لا (قال) لا شيء لك عليه الا أن يكون علم أنها أمة فقال لك انها حرة فزوجكها فاذا علم أنها أمة فقال لك هي حرة فزوجكها فولدت لك أولاداً فاستحق رجل رقبته فانه يأخذ جاريته ويأخذ منك قيمة الاولاد ولا ترجع أنت بقيمة الاولاد على الذي غرك وزوجك وأخبرك أنها حرة وهو يعلم أنها أمة لانه لم يفرك من الاولاد (قال) وأما الصداق فيكون على الزوج ويرجع به الزوج على الرجل الذي غره ﴿قلت﴾ أتحفظه عن مالك أنه لا يرجع عليه بقيمة الاولاد (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ والمهر الذي قلت يرجع به على الذي غره أتحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ ولا يكون الرجل غاراً منها الا بعد ما يعلم أنها أمة وزوجها اياه هو نفسه فهذا الذي يكون قد غر منها وأما ان أخبره أنها حرة وقد علم أنها أمة وزوجها غيره فان هذا لا يكون غاراً ولا يكون عليه شيء قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان زوجني وقال لي هي حرة وقد علم أنها أمة وأخبرني أنه ليس بوليها أهو غار (قال) اذا علم أنه ليس بوليها ثم وجدها على غير ما أخبره فلا شيء عليه من غرم الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة ويخبرها أنه حر فيظهر أنه عبد ويحيز سيده نكاحه أيكون لها أن تختار فراقه في قول مالك (قال) قال مالك نعم لها أن تختار فراقه ما لم تتركه يطؤها بعد معرفتها بأنه عبد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في عبد انطلق الى حي من المسلمين فخدمهم أنه حر فزوجوه امرأة حرة وهو عبد ولم تعلم المرأة بذلك (قال)

السنة في ذلك أن يفرق بينهما حين تعلم بذلك ثم تعتد عدة الحرة المسلمة ويحسد العبد نكالا لما كذبها وخلبها وأحدث في الدين ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ يكون فراق هذه عند غير السلطان (قال) ان رضى بذلك الزوج وهي فتم والا فرق السلطان بينهما ان أبى الزوج اذا اختارت فراقه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال قضى عمر بن الخطاب في فداء الرجل ولده من أمة قوم وذلك أن رجلا من بني عذرة نكح وليدة اتت له الى بعض العرب فجاء سيدها ليأخذها وقد ولدت للعذري أولاداً فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقضى له في ذلك بالفرم مكان كل انسان من ولده جارية تجارية و غلام ب غلام (قال مالك) بلغني ذلك عن عمر بن الخطاب أو عن عثمان بن عفان

❦ عيوب النساء ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج ابنته وبها داء قد علمه الاب مما ترد منه الحرارة فدخل بها زوجها فرجع الزوج على الاب أ يكون للاب أن يرجع على الابنة بشئ مما يرجع به الزوج عليه اذا ردها الزوج وقد مسها (قال) لم أسمع من مالك ذلك ولا أرى ذلك له

❦ في عيوب النساء والرجال ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة فأصابها معيبة من أى العيوب يردها في قول مالك (قال) قال مالك يردها من الجنون والجذام والبرص والعيب الذى في الفرج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هي عمياء أو عوراء أو قطعاء أو شلاء أو مقعدة أو قد ولدت من الزنا (قال) قال مالك لا ترد ولا يرد من عيوب النساء في النكاح الا من الذى أخبرتك به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان العيب الذى بفرجها انما هو قرن أو حرق نار أو عيب خفيف أو غفل يقدر معه على الجماع أ يكون هذا من عيوب الفرج التى ترد بها في النكاح في قول مالك أم انما ذلك العيب عند

مالك اذا كانت قد خلطت أو نحو هذا من عيوب الفرج الذي لا يستطيع الزوج معه الجماع مثل العفل الكبير ونحوه من العيوب التي تكون في الفرج (قال) قال مالك قال عمر بن الخطاب ترد المرأة في النكاح من الجنون والجذام والبرص (قال مالك) وأنا أرى داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند أهل المعرفة من داء الفرج ردت به في رأيي وقد يكون من داء الفرج ما يجامع معه الزوج ولكنها ترد منه ألا ترى أن المجنونة يقدر على جماعها وكذلك الجذماء والبرصاء ولكنها ترد منه فكذلك عيوب الفرج ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة ويشترط أنها صحيحة فيجدها عمية أي يكون له أن يردها بشرطه الذي شرط أو شلاء أو متهمة (قال) نعم ان كان اشترط ذلك على من أنكحه فله أن يرد ولا شيء عليه من صداقها اذا لم يبين بها فان بنى بها فلها مهر مثلها بالميسر ويتبع هو الولي الذي أنكحها اذا كان قد اشترط ذلك عليه أنه ليس له عمية ولا قطعا ولا ما أشبه ذلك فزوجه على ذلك الشرط لان مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة فاذا هي لقية (قال) مالك ان كانوا زوجوه على نسب فله أن يرد وان كانوا لم يزوجه على نسب فالنكاح له لازم ورواه ابن وهب أيضا عن مالك (قال) وقال مالك فيمن تزوج سوداء أو عوراء أو عمياء لم يردها ولا يرد من النساء في النكاح الا من العيوب الاربعة الجنون والجذام والبرص والعيب في الفرج وانما كان على الزوج أن يستخير لنفسه فان اطمأن الى رجل فكذبه فليس على الذي كذبه شيء الا أن يكون ضمن ذلك له ان كانت الجارية على خلاف ما أنكحه عليه فأراه حينئذ مثل النسب الذي زوجوه عليه وأراه ضامنا ان كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقتها الزوج ولم يرضها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت امرأة رجلا في عدتها غرته ولم تعلمه أنها في عدتها (قال) بلى أن مالكا قال في رجل غرّ من وليته فزوجها في عدتها ودخل بها زوجها ثم علم بذلك الزوج (قال) مالك أرى النكاح مفسوخا ويكون المهر على من غره فكذلك هذه اذا غرت من نفسها الا أنه يترك لها قدر ما استحلّت به ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج

امرأة فانتسب لهم الى غير أبيه وتسمى بغير اسمه (قال) أخبرني من أتق به أن
مالك سئل عن رجل تزوج امرأة فأصابها لزنية (قال) قال مالك ان كانوا زوجوها
منه على نسب فأرى له الخيار وان كانوا لم يزوها منه على نسب فلا خيار له (قال
ابن القاسم) وأرى لها المهر عليه ان كان دخل بها ويكون ذلك له على من غره الا أن
لا يكون غره منها أحد وهي التي غرت من نفسها فيكون ذلك عليها فكذلك التي
تزوجت على نسب فزوها فهي بالخيار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان الرجل لقية وتزوجها
على نسب ثم علمت بعد أنه لقية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى في
المرأة أن لها أن ترده ولا تقبله اذا كان انما تزوجها على نسب وكان لقية مثل ما قال
مالك في المرأة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجته وهو محبوب أو خصي وهي لا تعلم بذلك
ثم علمت أيكون لها الخيار (قال) قال مالك اذا تزوجته وهو خصي ولم تعلم بذلك
كانت بالخيار اذا علمت ان شاءت أقامت معه وان شاءت فارقت فالحبيب أشد
﴿ قلت ﴾ أرايت المحبوب اذا تزوجها أو الخصي وهي لا تعلم فاختارت الفراق
أتكون عليها المدة أم لا (قال) ان كان يطا فعليا المدة وان كان لا يطا فلا عدة عليها
﴿ قلت ﴾ أرايت ان اختارت ثلاثا (قال) ليس ذلك لها وانما الخيار لها في واحدة
وتكون بثنا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا تزوجت
محبوب الذكرك قائم الخصي فاختارت فرائه وقد دخل بها أتجمل عليها المدة (قال)
ان كان مثله يولد له فعليا المدة (قال ابن القاسم) ويسئل عن ذلك فان كان يحمل لمثله
رايت الولد لازماله وان كان يعلم أنه لا يولد لمثله لم أر أن يلزمه ولا يباحق به ﴿ قلت ﴾
أرايت ان تزوجت محبوبا أو خصيا وهي تعلم بذلك (قال) فلا خيار لها كذلك قال
مالك (قال) قال مالك اذا تزوجت خصيا وهي لا تعلم فلها الخيار اذا علمت فقول
مالك انها اذا علمت فلا خيار لها (قال) ولم أسمع من مالك في العنين اذا تزوجها وهي
تعلم أنه عنين شيئا ولكن هذا رأيي ان كانت علمت أنه عنين لا يقدر على الجماع
رأسا وأخبرها بذلك فزوجته على ذلك على علم أنه لا يطا فلا خيار لها ﴿ قلت ﴾

أرأيت امرأة الدين أو الخصى أو المحبوب إذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه إلى
السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعته إلى السلطان (قال) أما امرأة الخصى
والمحبوب فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك . وأما
العنين فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فاعترض
له دونها ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا
أرجو لأن الرجال بحال ما وصفت لك فذلك لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجمع
وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك ﴿قلت﴾ ويكون نراقه تطليقة قال نعم ﴿ابن
وهب﴾ عن مالك والليث ورجال من أهل العلم أن يحيى بن سعيد حدثهم عن ابن
المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل نكح امرأة وبها جنون أو جذام أو برص
فسها فلها صداقها بما استحل من فرجها وكان ذلك لزوجها غراما على وليها ﴿قال سحنون﴾
قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجها غراما على وليها إذا كان وليها الذي أنكحها أباهما
أو أخاها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم
أو مولى أو من العشيرة أو السلطان ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه فيها غرم
وترد المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستحل به فرجها (قال ابن وهب)
قال الليث قال يحيى وأشك في الجنون أو المفل غير أنه ذكر أحدهما ﴿ابن وهب﴾
عن عامر بن مرة اليحصبي عن ربيعة أنه قال أما إن هو علم بدائها ثم وطئها بعد ذلك
فقد وجبت له وأما ما رد به المرأة عن الزوج فما قطع عن الزوج منها اللذة مما يكون
من داء النساء في أرحامهن من الوجع المفضل من الجنون والجذام والبرص وكل
ذلك جائز عليه إذا بلغته المسئلة وبلغ عنه الخبر وكان ظاهرا لا يرد من ذلك إلا الشيء
الخفي الذي لا يعلمه إلا المرأة وأولياؤها وترد على المغرور الذي تزوجها صداقه إلا
أن تعاض المرأة من ذلك بشيء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الثقة عندي أن علي بن
أبي طالب قال يرد النكاح من أربعة من الجنون والجذام والبرص والقرن ﴿ابن
وهب﴾ عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد العلاء

ابن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهري حدثه أنه تزوج امرأة فدخل عليها يوما وعليها ملحفة فنزعها عنها فاذا هو يرى بباطن نحتها وضحا من بياض فقال خذي عليك ملحفتك ثم كلم عبد الله بن يزيد بن جذام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز أن استخلفه بالله في المسجد أنه ما تلذذ منها بشيء منذ رأى ذلك بها وأحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالذي كان بها قبل أن يزوجوها فان حلفوا نأعط المرأة من صداقها ربه ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس قال بلغني عن ابن المسيب أنه قال أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فانها تحير فان شاءت قررت وان شاءت فارقت ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه عن ابن المسيب وابن شهاب مثله (قال ابن وهب) قال لي مالك فأرى الضرر الذي أراد ابن المسيب هذه الاشياء التي ترد المرأة منها ﴿ابن وهب﴾ عن عميرة بن أبي ناجة ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثل قول ابن المسيب وابن شهاب أنها تحير

﴿تم كتاب النكاح الثاني من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين﴾
(وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)

— — — — —
﴿ويليه كتاب النكاح الثالث﴾ —

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وآله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ النكاح بصداق لا يخل ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عبدآله على أن زاده المرأة دارها أو زاده مائة درهم (قال) لا يجوز هذا النكاح عند مالك وهو مفسوخ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا قال في رجل تزوج امرأة على أن أعطته خادمها بكذا وكذا درهما (قال مالك) لا يجوز هذا النكاح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع (وقال) بعض الرواة في هذه المسئلة اذا كان يبقى مما يعطى الزوج ربع دينار فصاعدا فالنكاح جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان هذا الذى تزوج هذه المرأة في صفقة واحدة مع البيع ان كان قد دخل بها أيبطل نكاحه أيضا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعير شارد أو على عبد آبق أو على مافي بطن أمته انه ان لم يدخل بها فرق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها وكان الذى سمي لها من الثمر لزوجها الا أن قبض الجنين بعد ما ولد أو العبد الآبق بعد ما رجع أو البعير الشارد بعد ما أخذ ويحول في يديها باختلاف أسواق أو نماء أو نقصان فيكون لها وتقرم قيمته يوم قبضته لزوجها وأما الثمرة فعليها مكيلة ما جدت من الثمرة أو حصدت من الحب وما فات من هذا كله قبل أن تقبضه فهو من الزوج وما فات

من هذا بعد ما قبضته وان لم يحل باختلاف أسواق ولا بناء ولا نقصان فهو من المرأة
أبداً حتى ترده لانه في ضمانها يوم قبضته ألا ترى أن زيادته لها ونقصانه عليها
﴿سحنون﴾ وهذا في غير الثمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً
من المسلمين تزوج امرأة على ثمرة فدخل بها أو لم يدخل بها أو تطاول زمانه معها حتى
ولدت له أولاداً أيجوز النكاح ويجعل للمرأة صداق مثلها أم لا يجيزه (قال) اذا دخل
بها كان لها صداق مثلها وهو بمنزلة الجنين في بطن أمه أو البعير الشارد أو الثمر الذي
لم يبد صلاحه فان لم يدخل بها ففسخ نكاحهما ولم يثبتا ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها
على ما تلد غنمه هذه السنة (قال) قال مالك في المرأة تزوج على الجنين انه ان دخل
بها كان له صداق مثلها وان لم يدخل بها ففسخ نكاحهما ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج
رجل امرأة على عبد على أن زاده المرأة ألف درهم (قال) قال مالك لا يجوز هذا
النكاح ﴿قلت﴾ فما يقول مالك في رجل نكح امرأة على دراهم بأعيانها (فقال) قال
لى مالك من باع سلعة بدراهم بأعيانها غائبة لم يصلح ذلك الا أن يشترط عليه أنها ان
تلفت فعليه بدلها وان لم يشترط عليه ذلك فلا خير في هذا البيع (قال) والنكاح مثل
هذا في رأيي الا أن يقول أتزوجك بهذه الدنانير بأعيانها وهي في يديه ويدفعها اليها
فلا بأس بذلك وكذلك البيع ﴿قلت﴾ فان وجب النكاح والبيع بها ثم استحق رجل
تلك الدنانير من يدى المرأة أو البائع (قال) البيع والنكاح جائزان ويكون علي
المشتري وعلى الزوج دنانير مثلها

﴿النكاح بصداق مجهول﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على بيت وخادم أيجوز هذا في قول مالك قال نعم (قال
مالك) ولها خادم وسط قال والبيت الناس فيه مختلفون ان كانت من الاعراب فيبوت
قد عرفوها لهم شورة قد عرفوها وشورة الحضر لا تشبه شورة البادية ﴿قلت﴾
أرايت ان تزوجها على بيت من بيوت الحضر (قال) ذلك جائز اذا كان معروفاً مثل
ما وصفت لك في البادية وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فيجوز أن يتزوجها على شوار

بيت (قال) نم اذا كان الشوار امرأ معروفا عند أهل البادية ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) نم ولكل قدره من الشورة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عشرة من الابل أو مائة من النعم أو مائة من البقر ولم يصفها أى الاسنان يجعل لها في قول مالك (قال) وسط من ذلك لان مالكا قال ذلك في الرقيق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد ولم يصفه وليس بعينه فأراد أن يدفع الزوج اليها قيمة ذلك دنانير أو دراهم (قال) قال مالك عليه عبد وسط فأرى على الزوج عبداً وسطا وليس له أن يدفع دنانير ولا دراهم الا أن تشاء المرأة ذلك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجها على عرض من المروض موصوف ليس بعينه ولم يضرب لذلك أجلا أيجوز في قول مالك هذا النكاح أم لا (قال) نم هو جائز ألا ترى أنه يتزوج على عبد ولا يصفه ولا يضرب له أجلا وليس بعينه فيكون عليه عبد وسط حال فكذلك هذا اذا وصفه فذلك جائز وهذا هاهنا لا يحمل محمل البيوع وهو على النقد ألا ترى أنه يتزوج المرأة بمائة دينار ولا يسمى أجلا فتكون نقداً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج على عبد ولم يصفه أيجوز هذا النكاح (قال) قال مالك نم النكاح جائز ويكون عليه عبد وسط ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو اختلعت منه امرأته على عبد ولم تسمه ولم تصفه أ يكون عليها عبد وسط (قال) نم

— في الصداق يوجد به عيب أو يوجد به رهن فيملك —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على قلال من خل بأعيانها فأصابها خمرأ (قال) أراها بمنزلة التي تزوجت على مهر فأصابت بمهرها عيباً أنها ترده وتأخذ مثله ان كان مما يوجد مثله أو قيمته ان كان مما لا يوجد مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت المرأة على صداق مسمى وأخذت به رهنا وقيمة الرهن الذي أخذت مثل صداقها الذي سموا سواء فملك الرهن عندها (قال) قال مالك ان كان حيواناً فلا شئ عليها والمصيبة من زوجها وان كان مما تغيب عليه المرأة فملك عندها فهو منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها صداقاً فأخذت منه رهناً بصداق مثله فملك الرهن عندها

(قال) اذا أخذت منه رهنا مثل صداقها فضع فهذا والذي سألت عنه سواء
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على غير مهر مسمى ففرض لها نصف دار له ورضيت
 بذلك أيكون فيها الشفعة في قول مالك (قال) نعم

— في صداق السر —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان سمي في السر مهرآ وأعلن في العلانية مهرآ (قال) قال مالك
 يؤخذ بالسر ان كانوا قد أشهدوا على ذلك عدولا

— في صداق الفرر —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج رجل امرأة بألف درهم فان كانت له امرأة أخرى
 فصداقها ألفان (قال) هذا من الفرر وهو مثل البعير الشارد فيها فسرت لك لأن هذا
 لا يجوز في البيوع عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على ألف درهم فان
 أخرجها من الفسقاط فمهرها ألفان (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بألفين
 وتضع له ألف درهم على أن لا يخرج بها من بلدها ولا يتزوج عليها فيريد أن يخرج بها
 أو يتزوج عليها (قال) ذلك له ولا شيء عليه ان خرج بها أو تزوج عليها وسمعت منه
 غير عام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني الليث أن ربيعة قال الصداق ما وقع به النكاح
 ولم ير لها شيئاً ومثلتك عندي مثله ولانه انما فرض لها صداقها ألف درهم ثم قال
 لها ان خرجت بك من الفسقاط زدتك ألفاً أخرى فله أن يخرجها ولا شيء عليه
 ألا ترى لو أن رجلاً قال لامرأته ان أخرجتك من هذه الدار فلك ألف درهم فله
 أن يخرجها ولا شيء عليه (قال) لى مالك ولو فعل ذلك بعد وجوب العقد ولها عليه
 ألف درهم من صداقها فوضعت ذلك له على أن لا يخرج بها أولاً يتزوج عليها أولاً
 يتسرر فقبل ذلك (قال مالك) له أن يتزوج وأن يخرجها وأن يتسرى عليها فان فعل
 شيئاً من ذلك فلها أن ترجع عليه بما وضعت عنه من ذلك (قال) لى مالك ولا يشبه هذا
 الأول وانما ذلك شيء زادوه في الصداق وليس بشيء وان وجب النكاح بما سمي

لها من الصداق ﴿قال سحنون﴾ وقال علي بن زياد اذا سمت صداق مثلها ثم حطت منه في عقدة نكاحها على ما شرطت عليه فان ذلك اذا فله الزوج لا يسقط ما وضعت عنه وأما اذا زادت على صداق مثلها فوضعت الزيادة على ما شرطت عليه فتلك الزيادة التي وضعت للشرط باطلة ﴿قال سحنون﴾ وكذلك أخبرنا به ابن نافع عن مالك بمثل قول علي بن زياد

﴿الصداق بالعبد يوجد به عيب﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج رجل امرأة على عبد بعينه فدفعه اليها ثم أصابت المرأة بالعبد عيبا (قال) قال مالك ترده ولها قيمته وهذا مثل البيوع سواء فان كان قد فات العبد عندها بمتافاة أو بشئ يكون فواتها على الزوج قيمة العيب وان كان قد دخله عيب مفسد فالمرأة بالخيار ان شاءت حبست العبد ورجعت بقيمة العيب وان أحببت ردت العبد وما نقصه العيب عندها ورجعت بالقيمة. والخلع عندي به مثل التزويج سواء للزوج أن يرجع بقيمة العيب ان كان قد دخله استهلاك عنده أو يرده ان كان بحاله وان كان قد دخله عيب مفسد كان بالخيار ان شاء رده وردد ما نقصه العيب وان شاء حبسه ورجع بقيمة العيب ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على أمة لها زوج ولم يخبرها بذلك أيكون لها أن تردها وتأخذ قيمتها (قال) نعم لان مالكا قال في هذا يرد بالعيب فالأمة اذا كان لها زوج فذلك عيب من العيوب فالنكاح والبيوع في هذا سواء وكذلك الخلع في هذا سواء

﴿الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج ابنته وضمن للصداق لها أيكون للبنت أن تأخذ الاب بذلك الصداق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرجع به الاب على الزوج (قال) لا يرجع الاب على الزوج لان ضمانه الصداق عنه في هذا الموضع صلة منه له وانما التزويج في هذا على وجه الصلة والصدقة فلا يرجع عليه بشئ مما ضمن عنه

﴿قلت﴾ أ رأيت ان مات الاب قبل أن تقبض البنت صداقها (قال) قال مالك تستوفيه من مال أبيها اذا كانت عقدة النكاح انما وقعت بالضمان وانما مثل ذلك مثل الرجل يقول للرجل بع فلانا فرسك أو دابتك والتمن لك على فباعه فهو ان هلك الضامن ولم يقبض البائع التمن فان ذلك التمن مضمون في مال الضامن يستوفيه منه ان كان له مال ﴿قلت﴾ فان لم يكن له مال أ يرجع على مشتري الدابة بشيء أم لا (قال) لا يرجع عليه بشيء عند مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وكذلك المرأة لو دخل بها ثم مات الضامن للصداق وليس له مال ولم تقبض شيئاً من صداقها انه لا شيء لها على الزوج ﴿قلت﴾ فان لم يكن دخل بالمرأة ولم يدع الميت مالا (قال) فلا سبيل للزوج الى الدخول حتى يعطيها مهرها ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنه الصغير في حجره ولا مال لابن فيموت الاب ولم تقبض المرأة صداقها فتقول الورثة لابن لم تقبض عطيتك فنحن نقاصك بما تقبض المرأة بمورثك مما ضمن أبوك عنك (قال مالك) تأخذ المرأة صداقها من مال الاب ويدفع الى الابن ميراثه كاملا مما بقي ولا تقاصه اخوته بشيء مما تقبض المرأة ﴿قلت﴾ وتحاص المرأة الغرماء (قال) نعم تحاص الغرماء عند مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وليس هذه الوجوه فيما حملنا عن مالك وسمعنا منه على وجه محالة الدين مما يتحمل به ويرجع المتحمل على الذي تحمل عنه (قال) وقال لي مالك وكذلك الرجل الذي له الشرف يزوج الرجل ويضمن الصداق عنه فهذا لا يتبعه بشيء ﴿قال﴾ فقلنا لمالك فالرجل يزوج ابنه ويضمن عنه الصداق والابن قد بلغ فيدفع الاب الصداق الى المرأة فيطلقها الابن قبل أن يدخل بها لمن ترى نصف الصداق (قال مالك) للاب أن يأخذه وليس لابن منه شيء (قال مالك) ولو لم يتقدها شيئا أخذت المرأة نصف الصداق من الاب ولم يتبع الاب الابن بشيء مما أدى عنه الاب ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما مثل هذا الذي يزوج ابنه ويضمن عنه أو زوج أجنبياً وضمن عنه مثل ما لو أن رجلاً وهب لرجل ذهباً ثم قال لرجل بع فرسك بالذي وهبت له من الذهب وذلك قبل أن يقبض

الموهوب له هبته وهو ضامن لك على حتى أدفعه اليك قبض الرجل الفرس وأشهد على الواهب بالذهب فان هذا الوجه يثبت للبائع على الواهب وان هلك الواهب قبل أن يقبض البائع الذهب ولم يجده له مالا فلا يرجع على الموهوب له بشئ من ثمن الفرس وانما وجب ثمن الفرس للبائع على الواهب. فكذلك الصداق على هذا بيني وهذا محمله **ابن وهب** عن يونس أنه سأل ربيعة عن صداق الولد اذا تزوجه أبوه قال ان كان ابنة غنيا فعلى ابنه فان لم يكن له مال فعلى أبيه (قال ابن وهب) قال أبو الزناد حيث وضعه الاب فهو جائز ان جعله على ابنة لزمه فانما هو وليه **ابن وهب** عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أنكح الرجل ابنة صغيراً أو كبيراً وليس له مال فالصداق على الاب ان مات أو عاش وان كان لواحد منهما مال فالصداق عليه في ماله الا أن يكون الوالد شرط على نفسه الصداق في ماله **ابن وهب** وقال مالك ان زوج ابنة صغيراً لا مال له فالصداق على الاب ثابتاً في ماله لا يكون على ابنة وان أيسر ولا يكون لابنة أن يأخذ من ماله شيئاً بعد أن ينكحه فانما ذلك بمنزلة ما أنفق عليه **ابن وهب** قال مالك وان زوجته بنقد وآجل وهو صغير لا مال له فدفع النقد ثم يحدث لابنه مال فيريد أبوه أن يجعل بقية الصداق الآجل على ابنة (قال) لا يكون ذلك له وهو عليه كله

الرجل يزوجه ابنة صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق

قلت أرايت لو أن رجلاً زوج ابنة صغيراً في مرضه وضمن الصداق أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يضمن عن ابنة وهو مريض لان ذلك وصية لوارث فلا تجوز **قلت** فيكون نكاح الابن جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ويكون الصداق على الابن ان أحب أن يدفع الصداق ويدخل بامرأته والا لم يلزمه الصداق ويفسخ النكاح **قلت** أرايت ان كان صغيراً لا يعرب عن نفسه فأبطلت ما ضمن الاب عنه فقامت المرأة تطلبه بحقها وقالت قد أبطلت مهرى للصبي الذي ضمن لي الاب فأين يجعل مهرى (قال ابن القاسم) أرى

ان كان له وليٌ أو وصيٌ نظر في ذلك للصبي بعد موت الاب ان كان للصبي مال فان رأى أن يجيزله ذلك ورأى ذلك وجه غبطة ورأى أن يدفع من ماله دفع وثبت النكاح وان رأى غير ذلك فسخه ﴿ قلت ﴾ فان طلبت المرأة ما ذكرت لك في مرض الاب قبل موته (قال) ليس لها في مال الاب شيء وقد قال مالك فيما ضمن الاب عن ابنه في مرضه لا يجزئ هذا النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صحح الاب الذي زوج ابنه في مرضه وضمن عنه الصداق أيجوز ما ضمن عنه اذا صحح في قول مالك (قال) اذا صح فذلك جائز وذلك ضامن عليه لازم له وان مرض بعد ما يصح فان الضمان قد ثبت عليه

— النكاح بصداق أقل من ربع دينار —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على عرض قيمته أقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين (قال) أرى النكاح جائزاً وبلغ بها ربع دينار ان رضى بذلك الزوج وان أبى فسخ النكاح اذا لم يكن دخل بها وان دخل بها أكمل لها ربع دينار وليس هذا النكاح عندي مثل نكاح التفويض ﴿ قلت ﴾ لم أجزئه (قال) لاختلاف الناس في هذا الصداق لان منهم من يقول ذلك الصداق جائز ومنهم من يقول لا يجوز ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وقد قال ﴾ بعض الرواة لا يجوز قبل الدخول بالدرهمين وان أتم الزوج ربع دينار فان فات بالدخول فلها صداق مثلها لان الصداق الاول لم يكن يصلح العقد به والنكاح مفسوخ قبل الدخول وبعد الدخول لانه كانه تزوج بلا صداق ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلقها قبل البناء أيجعل لها نصف الدرهمين أم المتعة أم نصف ربع دينار (قال) لها نصف الدرهمين ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه صداق قد اختلف فيه وان الزوج لو لم يرض أن يبلغها ربع دينار لم أجبره على ذلك الا أن يكون قد دخل بها فهو اذا طلق فليس لها الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في أنه صداق (قال) ولا أرى لأحد أن يتزوج بأقل من ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على درهمين ولم يبين بها أيفسخ هذا النكاح أم يقر ويدفع لها الى صداق مثلها أو يدفع لها الى أدنى ما يستحل

به النساء في قول مالك . وكيف ان كان قد بنى بها ما ذا يكون لها من الصداق وهل يترك هذا النكاح بينهما لا يفسخ اذا كان قد بنى بها (قال) بلغنى عن مالك أنه قال ان أمهرها ثلاثة دراهم قبل أن يدخل بها أقرّ النكاح ولم يفسخ (قال ابن القاسم) وأرى ان كان قد دخل بها أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق بينهما (قلت) أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها ولم يبن بها حتى طلقها ونصف مهر مثلها أقل من المنة أ يكون لها نصف مهر مثلها أم المنة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن مالكا قال كل مطلقة لم يفرض لها ولم يبن بها زوجها حتى طلقها فلها المتاع ولا شئ لها من الصداق وكذلك السنة

— ﴿ نصف الصداق ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا تزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم سمي لها بعد ذلك بزمان الصداق وذلك قبل البناء بها فرضيت بما سمي لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء وبعد ماسمي لها الا أن التسمية لم تكن في أصل النكاح أ يكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المنة ولا يكون لها من هذه التسمية شئ لانها لم تكن في أصل النكاح (قال) قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية اذا رضيت بذلك أو رضى به الولي اذا كانت بكراً والولي ممن يجوز أمره عليها وهو الاب في ابنته البكر ﴿ قلت ﴾ فان كانت بكراً فقالت قد رضيت وقال الولي لا أرضى والفرض أقل من صداق مثلها (قال) الرضا الى الولي وليس اليها لان أمرها ليس يجوز في نفسها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو كان الذي فرض الزوج لها هو صداق مثلها فقالت قد رضيت وقال الولي لا أرضى كان القول قولها ولم يكن للولي هاهنا قول . ومما يدل على ذلك أن الرجل اذا نكح على تفويض ففرض للمرأة صداق مثلها لم يزم ذلك المرأة والولي ولم يكن للمرأة ولا للولي أن يأبى ذلك ﴿ قلت ﴾ فان قالت لا أرضى وقال الولي قد رضيت (قال) القول قول الولي اذا كان ذلك صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ فان كانت أيماء (قال) الرضا رضاها ولا يلتفت الى رضا الولي معها وان كانت بكراً وكان لها ولي

لا يجوز أمره عليها لم يحز ما فرض لها الزوج وان رضيت بذلك الجارية الا أن يكون
أمرًا سدادًا يعلم أنه يكون مهر مثلها ولا يجوز ما وضعت له اذا طلقها من النصف
الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب ولا يجوز لها في نفسها ما وضعت وانما
يجوز ذلك للاب وحده وقد قيل انها اذا رضيت بأقل من صداق مثلها انه جائز الا
تري أن وليها لا يزوجه الا برضاها فاذا رضيت بصداق وان كان أقل من صداق
مثلها فعلى الولي أن يزوجها وهي اذا طلقت فوضعت ما وجب لها جاز أيضًا لانها
لا يولى عليها وانما التي لا يجوز أن ترضى بأقل من صداق مثلها التي يولى عليها **أَوْ يَـ**
وَلَا تَجُوزُ وَضِيعَتُهَا إِذَا طَلَقَتْ ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج الرجل المرأة فوهبت له
صداقها قبل البناء بها ثم طلقها الزوج أيكون له عليها من الصداق شيء أم لا في قول
مالك (قال) قال مالك لا شيء للزوج عليها من قبل أنها قد ردت عليه الذي كان له ولها
﴿قلت﴾ فان كانت انما وهبت له نصف صداقها ثم طلقها قبل البناء بها وقد قبضت
النصف الآخر أولم تقبضه (قال) قال مالك يكون له أن يرجع عليها ان كانت قبضت
منه النصف بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجعت على
الزوج بنصف ذلك النصف ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانت قبضت منه المهر كله فوهبت
ذلك للزوج بعد ما قبضته أو وهبته قبل القبض ثم طلقها زوجها قبل البناء بها أيكون
للزوج عليها شيء أم لا (قال) قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم
وهبته أو وهبته للزوج قبل أن تقبضه لان ذلك قد رجع الى الزوج ﴿قلت﴾ أ رأيت
ان كان مهرها مائة دينار فقبضت منه أربعين ووهبت له ستين دينارًا قبل أن تقبض
الستين أو بعد ما قبضت الستين أو قبضت الستين ووهبت له أربعين بحال ما وصفت
لك ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها الزوج بنصف ما قبضت منه
فيأخذ منها ولا يكون له عليها في الذي وهبت له قليل ولا كثير قبضته أو لم تقبضه
﴿قلت﴾ أ رأيت رجلاً تزوج امرأة على مائة دينار وهي ممن يجوز قضاؤها في مالها
فوهبت مهرها لرجل أجنبي قبل أن تقبضه من الزوج وقبل أن يبتنى بها الزوج أيحوز

ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هبة المرأة ذات الزوج انه يجوز ما صنعت في ثلث مالها فان كان ثلث مالها يحمل ذلك جازت هبتها هذه وان كان ثلث مالها لا يحمل ذلك لم يجوز من ذلك قليل ولا كثير كذلك قال مالك في كل شيء صنعته المرأة ذات الزوج في مالها ﴿قلت﴾ فان كان ثلث مالها يحمل ذلك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كانت ممن يجوز أمرها ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء بها ولم يكن دفع الهبة زوجها الى هذا الاجنبى أ يكون للزوج أن يحبس نصف الصداق (قال) لم أسمع من مالك ولكن أرى للزوج أن يحبس نصف ذلك الصداق ان كانت المرأة معسرة يوم طلقها فان كانت موسرة يوم طلقها لم يكن للزوج أن يحبس من الصداق شيئاً عن الموهوب له ولكن يدفع جميع الصداق الى الموهوب له ويرجع بنصف ذلك على المرأة لانها موسرة يوم طلقها وانما كان أولى بنصف الصداق من الموهوب له اذا كانت المرأة معسرة لانه لم يخرج ذلك من يده ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فوهبت المرأة مهرها لرجل أجنبى فدفعه الزوج الى ذلك الاجنبى والمرأة ممن يجوز هبتها وثلاثها يحمل ذلك فطلقها الزوج قبل البناء بها أ يرجع على الموهوب له بشئ أم لا في قول مالك (قال) لا يرجع على الموهوب له في رأيي بشئ ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفع ذلك الى الاجنبى وكان ذلك جائزاً للاجنبى يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد أمرين إما أن تكون المرأة موسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فأنفذ ذلك الزوج حين دفعه الى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على هذا الاجنبى قليل ولا كثير وإنما اجازته هبتها مهرها اذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بمالها كله فأجازها لها (وقال) بعض الرواة انها اذا تصدقت وهي موسرة ثبتت الصدقة على الزوج وصارت صدقته مقبوضة لانه لا قول للزوج فيها ثم ان طلقها قبل القبض وهي معسرة أو موسرة فهو سواء والمال على الزوج ويتبعها الزوج بالنصف ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على الجارية فيدفع اليها الجارية أو لم يدفع اليها الجارية

حتى حالت أسواق الجارية أو نمت في بدنها أو نقصت أو ولدت أولاداً (قال) قال
 لى مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينه تعرفه المرأة قبضته أو لم قبضه
 فحال بأسواق أو مات أو نقص أو نما أو توالد فاما المرأة والزوج في جميع ذلك شريكان
 في الثماء والنقصان والولادة وما وهبت المرأة من ذلك أو أعتقت أو تصدقت فاما
 يلزمها نصف قيمته للزوج يوم وهبته أو تصدقت أو أعتقت اذا هو طلقها قبل البناء
 فان نمت هذه الاشياء في يدي الموهوبة له أو المتصدق عليه ثم طلقها بعد ما نمت
 هذه الاشياء في يدي المتصدق عليه أو الموهوبة له لم يكن للزوج عليها الا نصف قيمة
 هذه الاشياء يوم وهبتها ولا يلتفت الى ثمنها ولا الى نقصانها في يدي الموهوبة له أو
 المتصدق عليه لا يكون على المرأة من الثماء شئ ولا يوضع عنها للنقصان شئ ﴿ قال
 سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة انما على المرأة قيمتها يوم قبضتها ليس يوم فانت لان
 العمل يوم القبض ولكنها أملك بما أخذت من زوجها ألا ترى أنها لو ماتت كان
 للزوج أن يدخل بها ولا يكون عليه شئ لأنها ماتت وهي ملك لها ليس للزوج فيها
 ملك يضمن به شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها علي حائط بعينه فثمر الحائط عند
 الزوج أو عند المرأة ثم طلقها الزوج والثمر قائم أو قد استهلكته المرأة أو الزوج (قال)
 قال مالك ولم أسمع منه ان للزوج نصف ذلك كله وللرأة نصف ذلك كله (قال) وأنا
 أرى أن ما استهلك أحدهما من الثمرة فذلك عليه هو ضامن لحصة صاحبه من ذلك
 وما سقى أحدهما في ذلك كان له بقدر علاجه وعمله ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قال
 سحنون ﴾ وقد قيل ان الغلة للمرأة كانت في يديها أو في يدي الزوج لأن الملك
 ملكها قد استوفته ولأنه لو تلف كان منها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد بعينه
 فلم يدفع العبد اليها حتى اغتله السيد أ تكون الغلة بينهما ان هو طلقها قبل البناء بحال
 ما وصفت لى من الثمرة في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها
 على عبد بعينه أو حيوان بعينه فهلك ذلك العبد أو الحيوان في يدي الزوج قبل أن
 يدفع ذلك الى المرأة فأراد أن يدخل بها ممن مصيبة العبد والحيوان (قال) قال مالك

مصيبة العبد والحيوان من المرأة فاذا كانت المصيبة منها كان له أن يدخل عليها لأنها قد استوفت مهرها لما كانت المصيبة منها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على عبد بعينه فدفعه اليها فأعتقته ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك عليها نصف قيمة العبد يوم أعتقته ﴿قلت﴾ موسرة كانت أو معسرة فهو عند مالك في عتق هذا العبد سواء (قال) لا أدري ماقول مالك فيه الساعة ولكن هو عندي حر لا سبيل عليه وللزوج عليها نصف قيمته يوم أعتقته لأنها ان كانت يوم أعتقته موسرة لم يكن للزوج هاهنا كلام وان كانت معسرة يوم أعتقته وقد علم بمتقها فلم يغير ذلك فالعتق جائز ﴿قلت﴾ فان علم الزوج فأنكر العتق وهي معسرة (قال) يكون للزوج أن ينكر عتقها ﴿قلت﴾ أفيجوز من العبد ثلثه أم لا (قال) لا يجوز من عتقها العبد قليل ولا كثير لأن مالكا قال أيما امرأة أعتقت عبداً وثلاث مالعا لا يجعله ان تزوجها أن يرد ذلك ولا يعتق منه قليل ولا كثير ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى ان رد الزوج عتقها ثم طلقها قبل البناء بها فأخذت نصف العبد انه يعتق عليها النصف الذي صار لها ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن امرأة تزوجت ولها عبد وليس لها مال سواء فأعتقته فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها أيعتق عاها في قول مالك حين مات الزوج أو طلقها (قال) سمعت مالكا يقول في المفلس اذا رد الغرماء عتقه ثم أفاد مالا ان العبد يعتق عليه فأرى هذا العبد الذي أعتقته هذه المرأة فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها بمنزلة المفلس في عتق عبده الذي وصفت لك وقد بلغني ممن أثق به أن مالكا كان يرى أن يعتق عليها اذا مات أو طلقها ولا أدري أكان يرى أن يجبر على ذلك ولكن رأيي أن لا يستخدمه ولا يحبس. وذلك كله رأيي يعتق بغير قضاء ولا يحبس ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على عبد بعينه فلم تقبضه المرأة حتى مات العبد (قال) المصيبة من المرأة وكذلك قال لى مالك في البيوع ان المصيبة في الحيوان قبل القبض من المشتري اذا كان حاضراً ﴿قلت﴾ فان كانت تزوجته على عروض بأعيانها فلم تقبضها من الزوج حتى ضاعت عند الزوج (قال) المصيبة من الزوج

﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لان مالكا قال ذلك في البيوع الا ان يعلم هلاك بين فيكون من المرأة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة على خادم بعينها فولدت عند الزوج قبل أن تقبضها المرأة أولاداً أو قبضتها المرأة فولدت عندها أولاداً أو وهب للخادم مال أو تصدق عليها بصدقات أو اكتسبت الخادم مالا أو أغات على المرأة غلة فاستهلكتها المرأة أو أغت على الزوج قبل أن تقبضها المرأة غلة فأنتفها الزوج ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أي يكون للزوج نصف جميع ذلك أم لا (قال) نيم للزوج نصف جميع ذلك قال وما أتلفت المرأة من غلة الخادم فليها نصف ذلك وما أتلفت الزوج من غلة الخادم أو ما أخذ من مال وهب لها أو تصدق به عليها فكل من أخذ شيئاً مما كان للخادم قبل البناء فهو ضامن وانما ضمننت المرأة ذلك لان الزوج كان ضامناً لنصف الخادم أن لو هلك في يديها أن لو طلقها قبل البناء فكما تكون المصيبة منه اذا طلقها قبل البناء فكذلك تكون نصف الغلة له وكذلك هو أيضاً اذا أخذ من ذلك شيئاً أداه اليها لان نصفها في ضمان المرأة أن لو هلك في يديها أو طلقها ولان مالكا قال لو هلك الخادم قبل أن يطلقها ثم طلقها لم يتبعها بشئ وما ولدت فله نصفه ولها نصفه اذا طلقها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نيم كله قول مالك الا ما فسر لك من الغلة فانه رأيي لان مالكا قال المصيبة منهما فلما قال مالك المصيبة منهما جمعات الغلة لهما بضمائهما فلما جعلهما مالك شريكين في الجارية في النماء والنقصان فكذلك هما في الغلة ﴿ قلت ﴾ أرايت الابل والبقر والغنم وجميع الحيوان والنخل والشجر والكروم وجميع الاشجار اذا تزوجها عليها فاستهلكت المرأة الغلة أو الزوج ثم طلقها قبل البناء بها أهو بمنزلة ما ذكرت لي في الخادم في قول مالك (قال) نيم في رأيي الا أنه يقضى لمن أنفق منهما بنفقته التي أنفقها فيه ثم يكون له نصف ما بقى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجها على عبد فجنى العبد جناتة أو جنى على العبد ثم طلقها قبل البناء بها (قال) أما ما جنى على العبد فذلك بينهما نصفين وأما ما جنى العبد فان كان في يد المرأة فدفعته بالجناتة ثم طلقها بعد ذلك فليس للزوج في العبد

شيء ولا له على المرأة شيء ﴿قلت﴾ فان كانت قد حابت في الدفع (قال) لا أرى محاباتها
 تجوز على الزوج في نصفه الا أن يرضى وانما يجوز اذا دفعته على وجه النظر فيه (قال)
 واذا بعت وهو عند الزوج فليس للزوج الدفع وانما الدفع الى المرأة وان طلقها قبل أن
 يدفعه وهو في يديها أو في يدى الزوج فالزوج في نصفه بمنزلتها (قال) وان كانت المرأة
 قد فدت ولم تدفعه قال فلا يكون للزوج على العبد سبيل الا أن يدفع اليها نصف ما
 دفعت المرأة في الجناية ﴿قلت﴾ وهذه المسائل كلها قول مالك (قال) الذي سمعت من
 مالك فيه أن كل ما أصدق الرجل المرأة من عرض أو حيوان أو دار أو غير ذلك فما
 أو نقص ثم طلقها قبل البناء فله نصف نمائه وعليه نصف نقصانه فسائلك في الفلات
 والجنايات مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على خادم فطلقها قبل البناء أ يكون
 له نصف الخادم حين طلقها أم حين يردها عليه القاضي في قول مالك (قال) قال
 مالك انما له نصف ما أدرك منها ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا ينظر في هذا الى قضاء
 قاض لانه كان شريكاً لها الا ترى أنه كان ضامناً لنصفها ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها
 بألف درهم فاشتريت منه بألف درهم داره أو عبده ثم طلقها قبل البناء بها بم يرجع
 عليها في قول مالك (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الدار أو العبد ﴿قلت﴾ فلو
 أخذت منه الالف فاشتريت بها داراً من غيره أو عبداً من غيره ثم طلقها قبل البناء
 (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الالف ﴿قلت﴾ وشراؤها بألف من الزوج
 عبداً أو دراهم مخالف لشرائها من غير الزوج اذا طلقها قبل البناء (قال) نعم كذلك قال
 مالك الا أن يكون ما اشترت من غير الزوج شيئاً مما يصلحها في جهازها خادماً
 أو عطراً أو ثياباً أو فرشا أو أسرة أو وسائداً . فأما ما اشترت لغير جهازها فلها ثماؤه
 وعليها نقصانه ومنها مصيبته وهذا قول مالك وما أخذت به من زوجها من دار
 أو عرض من غير ما يصلحها أو يصلحها في جهازها فلا مصيبة عليها في تلفه وهو بمنزلة
 ما أصدقها إياه له نصف نمائه وعليه نصف نقصانه وكذلك قال مالك ﴿قال ابن
 وهب﴾ وقال ربيعة في رجل تزوج امرأة بمائة دينار فتصدت عليه بمائة دينار ثم

طلقها قبل أن يبنى بها قال لها نصف ما بقى ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن
 شهاب أنه قال في الرجل ينكح المرأة ويصدقها ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال لها
 نصف صداقها ويأخذ نصف ما أعطاها فما أدرك من متاع ابتاعوا لها بعينه فله نصفه
 ولا غرم على المرأة فيه ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن موهب يأخذ منها نصف
 ما دفع إليها إلا أن تكون صرفت ذلك في متاع وحلى فيأخذ نصفه وإن لبسته
 ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال مالك في المرأة تريد أن تحبس الطيب والحلى قد صاغته
 والخادم قد وافقتها إذا طلقها قبل أن يدخل بها وتعطيه عدة مانقدها (قال مالك)
 ليس ذلك لها لأنه كان ضامنا وإنما يصير من فعل ذلك به أن يباع عليه ماله وهو كاره
 ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تزوجها على عبد بعينه أو على دار بعينها فاستحق نصف الدار أو
 نصف العبد أم يكون للمرأة أن ترد النصف الذي بقى في يديها وتأخذ من الزوج قيمة
 الدار وقيمة العبد أم يكون لها النصف الذي بقى في يديها وقيمة النصف الذي استحق
 من يديها (قال) قال مالك في البيوع أن كان انما استحق من الدار البيت أو الشيء
 التافه الذي لا ضرر فيه على مشتريه أنه يرجع بقيمة ذلك على بائنه وإن استحق أكثر
 ذلك مما يكون ضرراً مثل نصف الدار أو ثلثها كان المشتري بالخيار أن شاء أن يحبس
 ما بقى في يديه ويرجع بثلث ما استحق منها فذلك له وإن أحب أن يرد جميع ذلك
 ويأخذ الثمن فذلك له وأما العبد فهو مخير إذا استحق منه قليل أو كثير أن يرد ما بقى
 ويأخذ ثمنه فذلك له وإن أحب أن يحبس ما بقى ويأخذ من الثمن قيمة ما استحق منه
 فذلك له . فالمرأة عندى بمنزلة ما وصفت لك من قول مالك في البيوع في الدار والعبد (قال
 ابن القاسم) قال مالك في العبد والجارية ليسا بمنزلة الدار لأنه يحتاج إلى العبد أن يظمن به
 في سفره ويرسله في حوائجه ويطأ الجارية . والدار والنخل والأرضون ليست كذلك
 إذا استحق منها الشيء التافه الذي لا ضرر عليه فيه لزمه البيع ويرجع بما استحق
 بقدر ذلك من الثمن (قال ابن القاسم) فالمرأة عندى بمنزلة الذي يفسر لى مالك من
 الدور والريق ﴿ قلت ﴾ وكذلك العروض كلها (قال) نعم وإن كانت عروضاً لها

عدد أوريا لها عدد فاستحق منها شيء فحمله محمل البيوع لان مالكا قال أشبه شيء بالبيوع النكاح ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على صداق مسمى ثم زادها بعد ذلك من قبل نفسه في صداقها ثم طلقها قبل البناء أو مات عنها (قال ابن القاسم) ان طلقها فلها نصف ما زادها وهو بمنزلة ما لو وهب لها تقوم به عليه وان مات عنها قبل أن تقبضه فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة على أبيها أو على ذي رحم محرم منها أيمتق عليها ساعة وقع النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يمتق عليها فان طلقها قبل البناء (قال) فللزوجة عليها نصف قيمته ﴿قلت﴾ فان كانت المرأة معسرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يرجع الزوج على العبد بشيء ولا يردده في الرق من قبل انه بمنزلة رجل كان له على رجل دين ولا مال للغريم الا عبد عنده فأعتق الغريم عبده ذلك فلم الرجل الذي له الدين فسكت فأراد أن يرجع بعد ذلك في العبد يردده في الرق لمكان دينه فليس ذلك له وهذا في الدين وهو قول مالك وهو حين أصدقها اياه قد علم بأنه يمتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشيء وليس هذا بمنزلة رجل أعتق عبدا له وعليه دين ولم يعلم بذلك الذي له الدين فرد عتق العبد فان هذا له أن يرد عتق العبد وكذلك قال مالك (وقد) أخبرني بعض جلساء مالك أن مالكا استحسن أن لا يرجع الزوج على المرأة بشيء وأحب قوله الى قوله الاول انه يرجع عليها بنصف قيمته

﴿صداق اليهودية والنصرانية والمجوسية يسلمن وتأتي أزواجهن الاسلام﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في اليهودية والنصرانية والمجوسية تسلم ويأتي زوجها الاسلام وقد أصدقها صداقا بعضه مقدم وبعضه مؤخر وقد دخل بها ان صداقها يدفع اليها جميعه مقدمه ومؤخره وان لم يكن دخل بها فلا صداق لها الا مقدمه ولا مؤخره وان كانت أخذته منه رده اليه لان الفرقة جاءت من قبلها (قال مالك) وهو فسخ بغير طلاق (قال) وكذلك الامه تعتق تحت العبد وقد أصدقها مقدما ومؤخرا فتختار نفسها انها ان كانت قد دخل بها دفع اليها جميع الصداق مقدمه ومؤخره وان كانت

لم يدخل بها فلا شيء لها من الصداق وان كانت أخذت شيئا ردت به اليه وفرقة هذه تطليقة لها (قال) فقلت للمالك فلو أن رجلا تزوج أمة مملوكة ثم ابتاعها من سيدها قبل أن يدخل بها لمن ترى الصداق (قال) لا أرى لسيدها الذي باعها من صداقها الذي سمي لها قليلا ولا كثيرا اذا لم يكن دخل بها وهي في ملك البائع لان البائع فسخ نكاحها ببيعها اياها فلا صداق للبائع على زوجها المبتاع لان البائع هو الذي رضي بفسخ النكاح حين رضي بالبيع الا أن يكون زوجها كان دخل بها في ملك البائع فيكون ذلك الصداق لسيدها الذي باعها بمنزلة مالها الا أن يكون اشترطه المبتاع بمنزلة مالها ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فلو أن جارية نصفها حر ونصفها مملوكة زوجها من له الرق فيها باذنها كيف ترى في صداقها (قال) يوقف سيدها وليس لسيدها أن يأخذ منها وهو بمنزلة مالها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الأمة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فتختار نفسها (قال) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها وانما قال الله وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فليس هو فارقتها ولكن هي فارقت به بحق لحق فاختارت نفسها عليه فلا شيء لها من الصداق ولا نرى لها متاعا وكان الامر اليها في السنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في النصرانية تسلم ولم يدخل بها زوجها وقد فرض لها (قال) نرى والله أعلم أن الايمان برأها منه ولا نرى لها الصداق ولها أشباه في سنن الدين لا يكون للمرأة في ذلك صداق منهن الرضاعة ونكاح الرجل المرأة على المرأة لا يحل له أن يجمع بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يونس قال ربيعة لا صداق لهما في الأمة والنصرانية

— ﴿ صداق الأمة والمردة والغارة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يتزوج الأمة باذن سيدها ثم يمتقها سيدها قبل أن يبنى بها

وقد كان فرض لها الزوج (قال) قال مالك اذا أعتقها بعد البناء بها فمهرها للامة مثل مالها الا أن يشترطه السيد فيكون له وان أعتقها قبل البناء فهو كذلك أيضاً الا أن تختار نفسها فلا يكون لها من الصداق شيء وان كان السيد قد كان أخذ من مهرها شيئاً رده لان فسخ النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فلا شيء للسيد مما قبض من الصداق اذا اختارت هي الفرقة وعلى السيد أن يرده وهذا قول مالك (قال) وقال مالك ولو تزوجها حرّ فباعها منه سيدها قبل أن يدخل بها لم يكن للسيد الذي باعها من الصداق شيء لانه فسخ النكاح فأرى ان كان قد قبض من صداقها شيئاً رده (قال مالك) وان كان باعها من غير زوجها فمهرها لسيدها بنى بها زوجها أو لم يبن بها بمنزلة مالها الا أن يشترطه المتاع (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في المبد يتزوج الامة فيسبي لها صداقها ثم يدخل عليها ويمسها ثم تعتق فتختار نفسها فلها ما بقي من صداقها عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال ان كان دخل بها فليس لها المتاع ولها صداقها كاملاً (قلت) أرأيت الامة اذا زوجها سيدها ولم يفرض لها زوجها مهرأ فأعتقها سيدها أي في مهرها والتي فرض لها قبل العتق سواء في قول مالك (قال) لا لان التي فرض لها قبل العتق لو أن سيدها أخذ ذلك قبل العتق كان له وان اشترطه كان له وان لم يأخذه فهو مال من مالها يتبعها اذا عتقت. وأما التي لم يفرض لها حتى عتقت فهذه كل شيء يفرض لها فانما هو لها لا سبيل للسيد على شيء منه لانه لم يكن ديناً للسيد يجب على الزوج لو هلك أو طلق قبل البناء ولم يكن مالا للجارية على أحد لو طلقها أو مات عنها وانما يجب بعد الفريضة أو الدخول وانما هو شيء تطوع به الزوج لم يكن يلزمه ألا ترى أنه لو طلق لم يجب عليه شيء ولو مات كان كذلك أيضاً فلما رضى بالدخول أو بالفريضة قبل الدخول كان هذا شيئاً تطوع به الزوج لم يكن وجب عليه في أصل النكاح (قلت) أرأيت ان أعتق السيد أمته وهي تحت عبد وقد كان قبض السيد صداقها أو اشترطه فاختارت الامة نفسها (قال) يرد السيد ما قبض من المهر وان كان اشترطه بطل

اشترطه في رأبي لان الامة اذا اختارت نفسها قبل البناء اذا هي عتقت وهي تحت
عبد فلا شيء لها من الصداق كذلك قال مالك لان فسخ هذا النكاح جاء من قبل
السيد حين أعتقها فأرى ان يرد السيد الى زوجها ما قبض منه ﴿ابن وهب﴾ عن
مخرمة بن بكير عن أبيه أنه قال يقال لو أن رجلاً أنكح وليدته ثم أصدقت صداقا
كان له صداقها الا بما يستعمل به فرجها وان أحب أن يضع لزوجها بغير أمرها
من صداقها كان له ذلك جائزاً ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن
سعيد قال ليس بذلك بأس ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي عن ابن شهاب أنه
قال نرى والله أعلم أنه مهرها وانها أحق به الا أن يحتاج اليه ساداتها فن احتاج
الى مال مملوكه فلا نرى عليه حرجا في أخذه بالمعروف وفي غير ظلم وليس أحد
بقائل ان مال المملوك حرام على سيده بمد الذي بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانه بلغنا في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع
عبداً وله مال فإله للذي باعه الا أن يشترطه المبتاع ﴿قلت﴾ أرايت السيد أله
أن يمنع الزوج أن يبني بأتمته حتى يقبض صداقها (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾
أرايت المرتدة عن الاسلام اذا كان قد دخل بها زوجها قبل أن تستتاب أ يكون
لها الصداق الذي سمي لها كاملاً (قال) سمعت مالكا يقول في المجوسى اذا أسلم
أحد الزوجين ففرق بينهما أو النصراني اذا أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج وكان قد
دخل المجوسى أو النصراني بامرأته ان لها الصداق الذي سمي لها كاملاً فكذلك
المرتدة (قال مالك) والمرأة تزوج في عدتها والامة تفر من نفسها فتزوج والرجل
يزوج أمته ويشترط أن مولدت فهو حر (قال مالك) فهذا النكاح لا يقر على حال
وان دخل الزوج بالمرأة ويكون لها المهر الذي سمي لها الا في الامة التي غرت من
نفسها (قال ابن القاسم) فأرى أن يكون لها صداق مثلها وترد ما فضل يؤخذ منها
(قال ابن القاسم) والحجة في الامة التي تفر من نفسها أن لها صداق مثلها وذلك أن
المال ليس لها فليس الذي صنعت بالذي يبطل ما وجب على الزوج للسيد سيد

الامة من حقه في وطئها وان الحرة التي تفر من نفسها انما قلنا ان لها قدر ما استحل به فرجها لانها غرت من نفسها فليس لها أن تجر الى نفسها هذا الصداق لما غرت من نفسها وكذلك سمعت عن مالك

في التفويض

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة ولم يفرض لها ودخل بها فأرى أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء أمهاتها أو أخواتها أو عماتها أو خالاتها أو جداتها (قال) ربما كانت الاختان مختلفتي الصداق (قال) وقال مالك لا ينظر في هذا الى نساء قومها ولكن ينظر في هذا الى نساها في قدرها وجمالها وموضعها وغناها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والاختان يفرقان هاهنا في الصداق قد تكون الاخت لها المال والجمال والشطاط^(١) والآخرى لا غنى لها ولا جمال لها فليس هما عند الناس في صداقهما وأشاح الناس فيهما سواء (قال مالك) وقد ينظر في هذا الى الرجل أيضاً أليس الرجل يزوج لقرباته ويمتقد قلة ذات يده والآخر أجنبى موسر يعلم أنه انما يرغب في ماله فلا يكون صداقهما عند هذين سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج امرأة فلم يفرض لها فأرادت المرأة أن يفرض لها قبل البناء وقال الزوج لا أفرض لك الا بعد البناء (قال) قال مالك ليس له أن يبنى بها حتى يفرض لها صداق مثلها الا أن ترضى منه بدون ذلك فان لم ترض منه الا بصداق مثلها كان ذلك عليه على ما أحب أو كره ان شاء طلق وان شاء أمسك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرض لها بعد العقد فريضة تراضيا عليها فطلقها قبل البناء بها وتلك الفريضة أقل من صداق مثلها أو أكثر أليكون لها نصف ذلك أو نصف صداق مثلها (قال) قال مالك اذا رضيت به فليس لها الا نصف مسمى اذا كانت قد رضيت وان مات كان الذى سعى لها من الصداق جميعه لها وان ماتت كان ذلك عليه (قال) فقلنا لمالك فالرجل المفوض اليه يمرض فيفرض وهو مريض (قال) لا فريضة لها ان مات من مرضه لانه لا وصية لو ارث الا أن يصيبها في مرضه

(١) (الشطاط) كسحاب وكتاب هو الطول وحسن القوام او اعتداله يقال جارية شطة وشطاطه اهـ

فان أصابها في مرضه فلها صداقها الذي سعى من رأس ماله الا أن يكون أكثر من
 صداق مثلها فيرده الى صداق مثلها ﴿قلت﴾ وأبي مالك أن يحبز فريضة الزوج في
 المرض اذا كان قد تزوجها بغير فريضة (قال) نعم أبي أن يحبزه الا أن يدخل بها
 ﴿قلت﴾ أرايت الثيب التي يزوجه الولي ولم يفرض لها ان رضيت بأقل من صداق
 مثلها أم يجوز هذا والولي لا يرضى (قال) قال مالك ذلك جائز وان لم يرض الولي
 ﴿قلت﴾ فالبكر اذا زوجها أبوها أو وليها فرضيت بأقل من صداق مثلها (قال) قال
 مالك لا يكون ذلك لها الا أن يرضي الاب بذلك فان رضي بذلك جاز عليها ولا ينظر
 الى رضاها مع الاب وان كان زوجها غير الاب فرضيت بأقل من صداق مثلها فلا أرى
 ذلك يجوز لها ولا للزوج لانه لا قضاء لها في مالها حتى يدخل بيتها ويعرف من حالها
 انها مصلحة في مالها ولا يجوز لاحد أن ينفو عن شيء من صداقها الا الاب وحده
 لا وصي ولا غيره ﴿قال ابن القاسم﴾ الا أن يكون ذلك منه على وجه النظر لها
 ويكون ذلك خيراً لها فيجوز اذا رضيت مثل ما يعسر بالمرء ويسأل التخفيف ويخاف
 الولي الفراق ويرى أن مثله رغبة لها فاذا كان ذلك جاز وأما ما كان على غير هذا
 ولم يكن على وجه النظر لها فلا يجوز وان أجازها الولي ﴿قلت﴾ أرايت اذا عقد
 النكاح ولم يفرض لها هل وجب لها في قول مالك حين عقد النكاح صداق مثلها
 أم لا (قال) قال مالك انما يجب لها صداق مثلها اذا بنى بها فأما ما قبل البناء فلم يجب
 لها صداق مثلها لانها لو مات زوجها قبل أن يفرض لها وقبل البناء بها لم يكن لها
 عليه صداق وكذلك ان طلقها قبل البناء بها أو مات لم يكن لها عليه من الصداق قليل
 ولا كثير فهذا يدل أن ليس لها صداق مثلها الا بعد المسيس اذا هو لم يفرض
 لها ﴿قلت﴾ فان تراضيا قبل البناء بها أو بعد ما بنى بها على صداق مسمى (قال)
 اذا كان الولي ممن يجوز أمره أو المرأة ممن يجوز أمرها بحال ما وصفت لك
 فتراضيا على صداق بعد عقدة النكاح قبل المسيس أو بعد المسيس فذلك جائز عند
 مالك ويكون صداقها هذا الذي تراضيا عليه ولا يكون صداقها صداق مثلها وقال

غيره الا أن يدخل بها فلا تنقص المولى عليها بأب أو وصى من صداق مثلها ﴿قلت﴾
أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا (قال) النكاح جائز عند مالك
يفرض لها صداق مثلها عند مالك ان دخل بها وان طلقها قبل أن يتراضيا على صداق
فلها المنة وان مات قبل أن يتراضيا على صداق فلا منة لها ولا صداق ولها الميراث
﴿قلت﴾ ولم جوزت هذا ولم تجز الهبة اذا لم يكن سموا مع الهبة صداقا (قال) انما
الهبة عندنا كانه قال قد زوجتكها بلا صداق فهذا لا يصلح ولا يقر هذا النكاح
ما لم يدخل فان دخل بها فلها صداق مثلها ويثبت النكاح ﴿قال سحنون﴾ وقد كان
قال يفسخ وان دخل بها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن
امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا تحل هذه الهبة فان الله خص بها نبيه دون
المؤمنين فان أصابها فعليهم العقوبة وأراها قد أصابا ما لا يحل لهما فترى لها الصداق
من أجل ما نرى بها من الجهالة ويفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة
يفرق ما بينهما وتقاص وهبت نفسها أو وهبها أهلها فسها ﴿قلت﴾ فان قالوا قد
أنكحتك فلانة بلا صداق فدخل بها أولم يدخل بها (قال) فرق بينهما فهذا رأيي والذي
استحسنتم وقد بلغني ذلك أيضا عن مالك وقد قيل انه مفسوخ قبل الدخول وبعد
الدخول ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس وغير واحد أن نافعا
حدثهم عن ابن عمر وزيد بن ثابت أنهما قالوا في الذي يموت ولم يفرض لامرأته
أن لها الميراث من زوجها ولا صداق لها ﴿قال ابن وهب﴾ أخبرني رجال من أهل
العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن شهاب وسليمان
ابن يسار ويزيد بن عبد الله بن قسيط وربيعة وعطاء بمثل ذلك غير أن بعضهم قال
عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم وعليها العدة أربعة أشهر وعشر ﴿ابن
وهب﴾ ذكر حديث القاسم وسالم ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران ﴿ابن وهب﴾
عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل تزوج
امرأة ففوض اليه ولم يشترط عليه شيء فمات وقد دخل بها ومساها (قال) لها الصداق

مثل امرأة من نسلها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة قال اذا دخل بها ولم يفرض لها فلها مثل صداق بدخ نسلها وعليها العدة ولها الميراث ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال اذا دخل بها فقد وجبت عليه الفريضة . قال فان طلقها وقد بنى بها قال يجتهد عليه الامام بقدر منزلته وحاله فيما فوض اليه

الدعوى فى الصداق

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة فطلقها قبل البناء واختلفا فى الصداق فقال الزوج تزوجتك بألف درهم وقالت المرأة بل تزوجتني بعشرة آلاف (قال) فالقول قول الزوج ويحلف فان نكل حلفت المرأة وكان القول قولها لان مالكا سئل عن الرجل يتزوج المرأة فهلك قبل أن يدخل بها فجاء أولياؤها يطلبون الزوج بالصداق وقال الزوج لم أصدقها شيئا ولم تثبت البينة ما تزوجها عليه لا يدرون تزوجها بصداق أو بتفويض (قال) يحلف الزوج ويكون القول قوله وله الميراث وعلى أهل المرأة البينة على ما ادعوا من الصداق فأرى في مسئلتك القول قول الزوج فيما ادعى ويحلف فان نكل حلفت وكان القول قولها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اختلفا ولم يطلقها وذلك قبل البناء بها فقالت تزوجتني على ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) القول قول المرأة والزوج بالخيار ان شاء يعطى ما قالت المرأة والاتحافا وفسخ النكاح ولا شئ على الزوج من الصداق وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان اختلفا بعد ما دخل بها ولم يطلقها فادعت ألفين وقال الزوج بل تزوجتك على ألف (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال ابن القاسم) لأنها قد أمكنته من نفسها ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها فادعت أنها لم تقبض من المهر شيئا وقال الزوج قد دفعت اليك جميع الصداق (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال مالك) وليس يكتب الناس فى الصداق البرأت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانوا شرطوا على الزوج فى الصداق بمضه معجل ومضه مؤجل فدخل بها الزوج فادعى أنه قد دفع اليها المعجل والمؤجل وقالت المرأة قبضت المعجل ولم أقبض المؤجل (قال) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة بنقد مائة

دينار وخادم الى سنة فنقدها المائة فشغلت في جهازها وأبطأ الزوج عن دخولها
فدخل عليها من بعد السنة من يوم تزوجها ثم ادعت المرأة بعد ذلك أن الزوج لم يعطها
خادما وقال الزوج قد أعطيتها الخادم (قال مالك) ان كان دخل بها بعد مضي السنة فالقول
قول الزوج وان كان دخل بها قبل مضي السنة فالقول قول المرأة فكذلك مسئلتك
في الصداق المعجل والمؤجل ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الزوج فادعت المرأة بعد
موته انها لم تقبض الصداق (قال) قال مالك لا شيء لها اذا كان قد دخل بها ﴿قلت﴾
فان لم يكن دخل بها (قال) فالصداق لها والقول قولها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان ماتا جميعا الزوج والمرأة ولم يدخل الزوج بالمرأة فادعى
ورثة الزوج أن الزوج قد دفع الصداق وقال ورثة المرأة لم تقبض منه شيئا (قال)
أرى القول قول ورثة المرأة ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها فالقول قول
ورثة الزوج ﴿قلت﴾ فان قال ورثة الزوج قد دفع صداقها أو قالوا لا علم لنا وقد كان
الزوج دخل بالمرأة وقال ورثة المرأة لم تقبض صداقها (قال) لا شيء على ورثة
الزوج فان ادعى ورثة المرأة أن ورثة الزوج قد علموا أن الزوج لم يدفع الصداق
أحلفوا على أنهم لا يعلمون أن الزوج لم يدفع الصداق وليس عليهم اليمين الا في
هذا الوجه الذي أخبرتك ومن كان منهم غائبا أو أحدا يعلم أنه لم يعلم ذلك لم يكن
عليه يمين وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت اذا طلق الرجل امرأته قبل أن يبنى بها
فاختلفا في الصداق فقال الزوج فرضت لك ألف درهم وقالت المرأة بل فرضت لي
ألفي درهم (قال) القول قول الزوج وعليه اليمين لأن مالكا قال اذا اختلف الزوج
والمرأة في الصداق قبل أن يدخل بها ونسى الشهود تسمية الصداق قبل أن يدخل
بها كان القول قول المرأة فان أحب الزوج أن يدفع اليها ما قالت والاحلف وسقط
عنه ما قالت وفسخ النكاح وان كان قد بنى بها فاختلفا بعد البناء لم يكن لها الا ما أقر
به الزوج ويحلف الزوج على ما ادعت المرأة من ذلك (قال ابن القاسم) وأما قبل
البناء وبعد البناء اذا اختلفا في الصداق فالقول هو الذي فسرت لك وهو قول مالك

﴿ قال سحنون ﴾ وأصل هذا كله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة فالقول قول البائع والمتبايع بالخيار وقال أيضاً إذا اختلف البائع والمتبايع والسلمة قائمة فالقول قول البائع ويتحالفان . فكذلك المرأة وزوجها إذا اختلفا قبل الدخول فالقول قول المرأة لأنها بائمة لنفسها والزوج المتبايع وإن فات أمرها بالدخول فالقول قول الزوج لأنه قد فات أمرها بقبضه لها فهي مدعية وهو مقر لها بدين فالقول قوله وإن طلقها قبل الدخول فاختلفا فهي الطالبة له فعليها اليانة وهو المدعى عليه فالقول قوله فيما يقربه ويحلف

— النكاح الذي لا يجوز وصدقه وطلاقه وميراثه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن تزوجها على أن يشتري لها دار فلان أو تزوجها على دار فلان (قال) لا يعجبني هذا النكاح ولا أراه جائزاً وأراه يفسخ إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها فرض لها صداق مثلها وجاز النكاح وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن المرأة تزوج بالدار أو الأرض الغائبة أو العبد الغائب قال إن كان وصف لها ذلك فالنكاح جائز وإن كان لم يوصف لها ذلك ففسخ النكاح إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح فستلتك عندي مثل هذا وأرى هذا أيضاً بمنزلة من تزوج ببيعير شارد وكذلك قال مالك في البعير الشارد . والثمرة قبل أن يبدو صلاحها إن تزوج عليها فإن لم يكن دخل بها فالنكاح مفسوخ وإن كان قد دخل بها فالنكاح جائز ولها مهر مثلها فالدار التي سألتني عنها من الفرر لا يدري ما يبلغ ثمنها ولا يدري تباع منه أم لا فقد وقعت العقدة على الفرر فيحمل يحمل ما وصفت لك من قول مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر ونهى عن بيع ما ليس عندك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن وهب رجل ابنته لرجل وهي صغيرة أتجملها نكاحاً في قول مالك (قال) قال مالك الهبة لا تحل لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانت هبته إياها ليس على نكاح وإنما وهبها له ليحضنها أو ليكفلها فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال مالك ﴾ ولا أرى لامها في ذلك قولاً إذا كان إنما فعل

ذلك على وجه النظر مثل الرجل الفقير المحتاج ﴿قلت﴾ أرايت ان وهب ابنته لرجل
 بصداق كذا وكذا أبطل هذا أم تجمله نكاحا في قول مالك (قال) ما سمعت من
 مالك في هذا شيئا ولكنه اذا كان بصداق فهذا نكاح اذا كان انما أراد بالهبة وجه
 النكاح وسموا الصداق ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن عبد الله بن يزيد مولى الاسود
 ابن سفيان حدثه أنه سأل ابن المسيب عن رجل بشر بجارية فكرها فقال رجل من
 القوم هبها لي فوهبها له (قال) سعيد لم تحل الهبة لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلو أصدقها حلت له ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الذي يهب السلعة لرجل على أن
 يعطيه كذا وكذا قال مالك فهذا بيع فأرى الهبة بالصداق مثل البيع وانما كره من ذلك
 الهبة بلا صداق ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان
 (قال) أرى أن يثبت النكاح فان رضى بما حكمت أو رضى بما حكم هو أو بما حكم
 فلان جاز النكاح والا فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء بنزلة التفويض اذا لم
 يفرض لها صداق مثلها وأبى أن يقبله فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء ﴿قال﴾
 ابن القاسم ﴿وقد كنت أكرهه حتى سمعت من أثق به يذكره عن مالك﴾
 فأخذت به وتركت رأيي فيه ﴿قلت﴾ أي شيء التفويض وأي شيء الحكم (قال)
 التفويض ما ذكر الله في كتابه لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو
 تفرضوا لهن فريضة فهذا نكاح بمنير صداق وهذا التفويض فيما قال لنا مالك
 ﴿قلت﴾ واذا زوجها بمنير صداق أيكون للزوج أن يفرض لها أدنى من صداق
 مثلها قال لا ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا تفويضا (قال) انما التفويض عند مالك أن يقولوا
 قد أنكحناك ولا يسموا الصداق فيكون لها صداق مثلها ان ابنتي بها الا أن يتراضوا
 على غير ذلك فيكون صداقها ما تراضوا عليه بحال ما وصفت لك وأما على حكمه
 أو حكمها أو حكم فلان فقد أخبرتك فيه برأيي وما بلغني عن مالك ولست أرى به
 بأسا ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ما قال عبد الرحمن أول قوله لا يجوز ويفسخ
 ما لم يفد بدخول لانهما خرجا من حد التفويض والرضا من المرأة بما فوضت الى

الزوج وهو الذى جوزه القرآن لان الزوج هو النكاح والمفوض اليه فاذا زال عن
 الوجه الذى به أجيز صار الى أنه عقد النكاح بالصداق النحر فيفسخ قبل الدخول
 وان فاتت بالدخول أعطيت صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على حكمها
 فدخل بها أقرهما على نكاحهما ويجعل لها صداق مثلها في قول مالك (قال) نعم أقرهما
 على نكاحهما ويكون لها صداق مثلها اذا كان بنى بها وان لم يكن دخل بها فقد
 أخبرتك فيه برأى وما بلغنى عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على حكم فلان أو
 على حكمها أو بمن رضى حكمه أو على حكم أبيها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى
 هذا يجوز ويثبت النكاح وتوقف المرأة فيما حكمت أو بمن رضى حكمه فان رضى
 بذلك الزوج جاز للنكاح وان لم يرض فرق بينهما ولم يلزمه شيء من الصداق وهو
 بمنزلة المفوض اليه ألا ترى أن المفوض اليه ان لم يعط صداق مثلها لم يلزمها النكاح
 فى مرة يلزمها ان أعطاها صداق مثلها ومرة لا يلزمها ان قصر عنه وهذا مثله
 عندي وقد سمعت بعض من أتق به باشر عن مالك أنه أجازه على ما فسر لك (قال
 سحنون) وهذا مما وصفت لك فى أول الكتاب ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل نكاح اذا
 كان المهر فيه غرراً لا يصح ان أدرك قبل أن يبنى بها فرقت بينهما ولم يكن على الزوج
 من الصداق الذى سمي ولا من المتعة شيء وان دخل بها جعلت النكاح ثابتاً وجعلت
 لها مهر مثلها (قال) نعم وهو رأيي اذا كان انما جاء الفساد من قبل الصداق الذى سموا
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على ما لا يحل مثل البعير الشارد ونحوه فان طلقها قبل
 البناء بها أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) قال مالك ان أدرك قبل أن يدخل
 بها ففسخ النكاح (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يقع الطلاق عليها دخل بها أو لم
 يدخل بها لانه نكاح قد اختلف فيه الناس ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قد بينته فى
 الكتاب الاول أن كل نكاح يفسخ بقلبه فهو فسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه
 ﴿ قلت ﴾ فان طلقها قبل البناء بها أ يكون عليه المتعة (قال) لا متعة عليه فى رأيي لانه
 نكاح يفسخ ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تزوج بغير اذن الولي ثمان أحدهما قبل أن يعلم

الولى بذلك النكاح أيتوارثان في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة الا أن
مالكا قد كان يستحب أن لا يقام عليه حتى يتبدل النكاح جديداً ولم يكن يحقق
فساده فأرى الميراث بينهما ﴿ قلت ﴾ وكذلك الذى يتزوج بثمر لم يبد صلاحه ان
مات قبل أن يدخل بها أيتوارثان (قال) نعم كذلك قال مالك لانه اذا دخل بها ثبت
نكاحهما بمقعدة النكاح الذى تزوج بها لانه نكاح حتى يفسخ وكذلك بلفنى وعن
أثق به من أهل العلم . وكذلك أيضاً لو طلقها ثلاثاً قبل أن يفسخ نكاحه لم تحل
له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحسن ما سمعت من مالك ولفنى
عنه ممن أثق به أن أنظر كل نكاح اذا دخل بها فيه لم يفسخ فالميراث والطلاق
يكون بينهما وان لم يدخل بها وكل نكاح لا يقر وان دخل بها لتحريمه فانه لا طلاق
فيه ولا ميراث بينهما دخل بها أو لم يدخل بها وكذلك سمعت ﴿ قال ﴾ وقال مالك
في الرجل يتزوج بثمر لم يبد صلاحها ان دخل أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح
والتي تزوج بغير ولى كان مالك يغمزه وان دخل بها ويحب أن يتبدل فيه النكاح فاذا
قيل له أترى أن يفرق بينهما اذا رضى الولي فيقف عن ذلك ويتحيز عنه ولا يعضى في
فراقه فمن هناك رأيت لها الميراث ألا ترى أن التي لم يدخل بها ان أجازها الولي جاز
النكاح وأن التي تزوجت بثمر لم يبد صلاحه انما رأيت لها الميراث من قبل أنه نكاح
ان دخل بها ثبت وهو أمر قد اختلف فيه أهل العلم في الفسخ والثبات فأراه نكاحا
أبدأ يتوارثونه حتى يفسخ لما جاء فيه من الاختلاف وكل ما كان فيه اختلاف من
هذا الوجه ومما اختلف الناس فيه فأراه نكاحا يتوارثان به حتى يفسخه من رأى
فسخه ألا ترى لو أن قاضياً ممن يرى رأى أهل المشرق أجازها قبل أن يدخل بها
وفرض عليه صداق مثلها ثم جاء قاض ممن يرى فسخه ولم يكن دخل بها لم يفسخه
لما حكم فيه من يرى خلافه فلو كان حراماً لجاز لمن جاء ببدله فسخه فمن هناك رأيت
الميراث بينهما وكذلك بلفنى وعن أثق به عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت
بثمر لم يبد صلاحه فاختلعت منه قبل البناء على مال أيجوز للزوج ما أخذ منها أم يكون

مردوداً (قال) أرى ذلك جائز له ولا أرى أن يرد ما أخذ وقد أخبرتك أن كل نكاح
اختلف الناس فيه إذا كان الميراث بينهما فيه والطلاق يلزم فيه فأرى الخلع جائزاً ولو
رأيت الخلع فيه غير جائزاً أجزت الطلاق فيه ﴿قال سحنون﴾ وقد كان قال لي كل
نكاح كانا مغلوبين على فسخه فالخلع فيه مردود ويرد عليها ما أخذ منها لأنه لا يأخذ
مالها إلا بما يجوز له إرساله من يديه وهو لم يرسل من يديه إلا ما هي أملك به منه

— ﴿صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوج بغير إذن سيده﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً تزوج بغير إذن سيده فدخل بامرأته أيؤخذ المهر منها
(قال) قال مالك في العبد يترك لامرأته قدر ما تستحل به إذا تزوجها بغير إذن سيده
فكذلك المكاتب عندي ﴿قلت﴾ ويكون للسيد أن يفسخ نكاح المكاتب إذا تزوج
بغير إذن سيده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أعتق المكاتب يوماً ما أترجع المرأة
عليه بذلك المهر أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن كان غيرها أن يتبعه
إذا أعتق وإن كان لم يفرها وأخبرها أنه عبد فلا أرى لها شيئاً وقد قيل إذا أبطله السيد
عنه ثم عتق فلا يتبعه به ﴿قلت﴾ فإن لم يعلم السيد بتزويجه حتى أدى كتابته (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يفسخ نكاحه بمنزلة صدقته
وهبته قال والعبد بهذه المنزلة في النكاح ﴿قال﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن
المكاتب يزوج أمته فقال إذا كان ذلك منه على وجه ابتغاء الفضل رأيت ذلك وإن
كره السيد فإنما يجوز للمكاتب في تزويج إمامته ما كان على وجه الفضل والنظر لنفسه
ويمنع من ذلك إذا كان ضرراً عليه ويكون عاقداً لنكاح غيره ويمقده رجل بأمره

— ﴿تم كتاب النكاح الثالث من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه﴾ —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

— ***** —

— ﴿وبليه كتاب النكاح الرابع﴾ —

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلی الله علی سیدنا محمد النبی الامی وعلی آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ کتاب النکاح الرابع ﴾

﴿ نکاح المریض والمریضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأیت المرأة تزوج وهي مریضة أيجوز تزويجها أم لا (قال) لا يجوز تزويجها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مریضة (قال) ان ماتت كان لها الصداق ان كان مسها ولا ميراث بينهما منها ﴿ قلت ﴾ فان صحت أثبت النکاح (قال) قد اختلف فيه وأحب قوله الى أن يقيم علی نكاحه ﴿ قال ﴾ ولقد كان مالك مرة يقول يفسخ ثم عرضته عليه فقال امحه والذي أخذ به في نكاح المریض والمریضة أنهما اذا صحا أقرأ علی نكاحهما ﴿ قلت ﴾ أرأیت ان تزوج في مرضه ودخل بها ففرقت بينهما أيجعل صداقها في جميع ماله أم في ثلثه في قول مالك (قال) قال مالك يكون صداقها في ثلثه مبدأ علی الوصايا والعق ولا ميراث لها وان لم يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث ﴿ قلت ﴾ فان صح قبل أن يدخل بها (قال) لا يفرق بينهما دخل أو لم يدخل ويكون علی الصداق الذي سمي لها وان كانت المرأة مریضة فتزوجت في مرضها فانه لا يجوز هذا النکاح قال وان صحت فهو جائز دخل بها أو لم يدخل بها ولها الصداق الذي سمي لها (قال) وان ماتت من مرضها لم يرثها ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة قديس له من الحياة ان صداقها في الثلث ولا ميراث لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لا نرى لنكاحه جوازاً من أجل أنه أدخل الصداق في حق

الورثة وليس له الا الثلث يوصى به ولا يدخل ميراث المرأة التي تزوجها في ميراث ورثته ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في صداقتها اذا نكحها في مرضه انه في ثلثه وليس لها ميراث لانه قد وقف عن ماله فليس له من ماله الا ما أخذ من ثلثه ولا يقع الميراث الا بعد وفاته ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال زري أن لا يجوز لمن تزوج في مرض صداق الا في ثلث المال

— الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئها فلا تطأها —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً خطب امرأة فقال له والده قد كنت تزوجتها أو كانت عند ابنه جارية اشتراها فقال له والده لا تطأها فاني قد وطئتها بشراء أو أراد الابن شراءها فقال له الاب اني قد وطئتها بشراء فان اشتريتها فلا تطأها أو لم يرد الابن شيئاً من هذا الا أنه قد سمع ذلك من أبيه وكذب الولد الوالد في جميع ذلك وقال لم تفعل شيئاً من هذا وانما أردت بقولك أن تحرّمها عليّ فأراد تزويجها أو شراءها أو وطأها أمحول بينه وبين النكاح وبين أن يطأ الجارية في قول مالك اذا اشتراها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي في الرضاع في شهادة المرأة الواحدة ان ذلك لا يجوز ولا يقطع شيئاً الا أن يكون قد فشا وعرف (قال مالك) وأحب اليّ أن لا ينكح وأن يتورع. وشهادة المراتين في الرضاع لا تجوز أيضاً الا أن يكون شيئاً قد فشا وعرف في الاهلين والمعارف والجيران فاذا كان كذلك رأيتها جائزة فشهادة الوالد في مسائل التي ذكرت بمنزلة شهادة المرأة في الرضاع لا أراها جائزة على الولد اذا تزوج أو اشترى جارية الا أن يكون شيئاً قد فشا من قوله قبل ذلك وعرف وسمع وأرى له أن يتورع عن ذلك ولو فعل لم أنقض به عليه ﴿قلت﴾ وكذلك أمي اذا لم يزل يسمعونها تقول قد أرضعت فلانة فلما كبرت أردت تزويجها (قال) قال مالك لا تتزوجها

— الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه غير امرأته —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة فأدخلت عليه غير امرأته فوطئها (قال) بلغني عن مالك أنه قال في أختين تزوجهما أخوان فأخطى بهما فأدخل على هذا امرأة هذا وعلى هذا امرأة هذا (قال) قال مالك ترد هذه المرأة الى زوجها وهذه الى زوجها ولا يطاق واحدة منهما زوجها حتى يتقضي الاستبراء والاستبراء ثلاث حيض ويكون لكل واحدة منهما صداقتها على الذي وطئها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تقاحمت وقد علمت أنه ليس بزوها (قال) هذه يقام عليها الحد في رأيي ولا صداق لها اذا علمت ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت لم أعلم وظننت أنكم قد زوجتموني منه (قال) لها الصداق على الرجل الواطئ ويكون ذلك للذي وطئها على الذي أدخلها عليه ان كان غره منها أحد

— الامه ينكحها الرجل فيريد أن يوطئها سيدها معه —

﴿والرجل يزني بالمرأة أو يقذفها ثم يتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوج الرجل الامه فقال الزوج بوطئها ممي بيتا وخل بني وبينها وقال السيد لا أخليها معك ولا أبوتها معك بيتا أو جاء زوجها فقال أنا أريد الساعة جماعها وقال سيدها هي مشغولة الساعة في عملها أيكون للزوج أن يمنعها من عملها أو يخلى بينه وبين جماعها ساعته أو يحال بين الزوج وبين جماعها وترك في عمل سيدها (قال) لم أسمع مالكا يحذ في هذا حداً الا أن مالكا قال ليس لسيدها أن يمنعها من زوجها اذا أراد أن يصيبها وليس للزوج أن يوطئها بيتا الا أن يرضى السيد ولكن تكون الامه عند أهلها في خدمتهم وما يحتاجون اليه وليس لهم أن يضروا به فيما يحتاج اليه من جماعها فأرى في هذا أنها تكون عند أهلها واذا احتاج اليها زوجها خلوا بينه وبين حاجته اليها واذا أراد الزوج الضرر بهم دفع عن الضرر بهم ﴿قلت﴾ أرايت ان باعها السيد في موضع لا يقدر الزوج على جماعها أيكون للسيد الذي باعها من المهر شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المهر للسيد على الزوج

الا أن يطلق فيكون عليه نصف المهر ﴿قلت﴾ أولاً ترى السيد قد منعه بضعها حين باعها في موضع لا يقدر الزوج على أخذ بضعها (قال) لا من قبل أن السيد لم يكن يمنع من بيعها فاذا باعها قلنا للزوج اطلبها في موضعها فان منعوك نخاصم فيها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج أمة قوم فأراد أن يضمها الى بيته قالوا لا ندعها وهي خادمنا (قال) هم أحق بأمتهم الا أن يكون اشترط ذلك عليهم

ما جاء في الخثي

﴿قلت﴾ أرايت الخثي ما قول مالك فيها أتتكح أم تنكح أم تصلى حاسرة عن رأسها أم تحجر بالتلبية أم ماذا حالها (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وما اجترأنا على شيء من هذا ﴿قلت﴾ فهل سمعته يقول في ميراثه شيئاً (قال) لا ما سمعناه يقول في ميراثه شيئاً وأحب الى أن ينظر الى مباله فان كان يبول من ذكره فهو غلام وان كان يبول من فرجه فهي جارية لان النسل انما يكون من موضع المبال وفيه الوطء فيكون ميراثه ونشأته وكل أمره على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا زنى بالمرأة أ يصلح له أن يتزوجها (قال) قال مالك نعم يتزوجها ولا يتزوجها حتى يستبرئ رحمها من مائه الفاسد ﴿قلت﴾ أرايت ان قذف رجل امرأة فضربه حد الفرية أو لم تضربه أ يصلح له أن يتزوجها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولا أرى بأساً أن يتزوجها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس أنه سمع رجلاً يسأل ابن عباس فقال كنت أتبع امرأة فأصبت منها ما حرم الله علي ثم رزق الله التوبة منها فأردت أن أتزوجها فقال الناس ان الزاني لا ينكح الا زانية فقال ابن عباس ليس هذا موضع هذه الآية انكحها فاما كان فيها من أمم فعلي ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابن المسيب ونافع وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أنهم قالوا لا بأس أن يتزوجها قال ابن عباس كان أوله سفاحاً وآخره

نكاحا ومن تاب تاب الله عليه (وقال) جابر وابن المسيب كان أول أمرهما حراما
 وآخره حلالا (وقال) ابن المسيب لا بأس به إذا هما تابا وأصاحبا وكرها ما كانا عليه
 وقرأ ابن مسعود وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون
 وقال إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب
 الله عليهم فلم نر به بأسا (وقال) ذلك يزيد بن عبد الله بن قسيط

الدعوى في النكاح

﴿قلت﴾ أرأيت المرأة تدعي على الرجل النكاح أو الرجل يدعي على المرأة النكاح
 هل يحلف كل واحد منهما لصاحبه إذا أنكر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا
 ولا أرى أن يحلفا على هذا أرأيت أن نكحت أو نكل أ كنت ألزمتها النكاح من
 نكل منهما ليس ذلك كذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن أقت البينة على امرأة أنها امرأتي
 وأقام رجل البينة علي أنها امرأته ولا يعلم أيهما أول والمرأة مقررة بأحدهما أو مقررة
 بهما جميعا أو منكرة لهما جميعا (قال) أقرارها وانكارها عندي واحد ولم أسمع من
 مالك فيه شيئا إلا أن الشهود أن كانوا عدولا كلهم فسخت النكاحين جميعا
 ونكحت من أحبت من غيرهما أو منهما وكانت فرقتهما تطليقة وإن كانت إحدى
 البينتين عادلة والآخرى غير عادلة جعلت النكاح لصاحب العادلة منهما ﴿قلت﴾
 وإن كانت واحدة أعدل من الآخرى (قال) أفسخهما جميعا إذا كانوا عدولا كلهم
 لأنهما كلتيهما عادلتان ولا يشبه هذا عندي البيوع ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن السلع لو
 ادعى رجل أنه اشترى هذه السلعة من هذا الرجل وأقام البينة وادعى رجل آخر أنه
 اشتراها من ربهما وأقام البينة (قال) قال مالك ينظر إلى أعدل البينتين فيكون الشراء
 شراؤه ﴿قلت﴾ أرأيت أن صدق البائع إحدى البينتين وأكذب البينة الآخرى
 (قال) لا ينظر إلى قول البائع في هذا

❦ ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت اذا ملكت المرأة من زوجها شقصا أو ملك الرجل ذلك من امرأته أ يفسد النكاح فيما بينهما أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يفسد النكاح فيما بينهما اذا ملك أحدهما من صاحبه قليلا أو كثيرا وسواء ان ملك أحدهما صاحبه بميراث أو شراء أو صدقة أو هبة أو وصية كل ذلك يفسد ما بينهما من النكاح ❦ قلت ❦ ويكون هذا فسخا أو طلاقا (قال) ذلك فسخ في قول مالك ولا يكون طلاقا ❦ قلت ❦ أ رأيت العبد اذا اشترته امرأته وقد بنى بها كيف يمهرها وعلى من يكون مهرها (قال) على عبدها ❦ قلت ❦ ولا يبطل (قال) لا يبطل قال وهو رأيي لان مالك قال لي في امرأة داينت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر تلك المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان كان لم يدخل بها فلا مهر لها ❦ ابن وهب ❦ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد أن عبد الله بن مسعود قال اذا كانت الامة عند رجل بنكاح ثم اشتراها ان اشتراه اياها يهدم نكاحه ويطؤها بملكه ❦ قال ابن وهب ❦ قال يزيد وأخبرني أبو الزناد أنها السنة التي أدرك الناس عليها ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد مثله ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح عن الرجل تكون الامة تحته فيبتاعها فقلا يفسخ البيع النكاح (قال) فقلت لعطاء أيبيها قال نعم ❦ ابن وهب ❦ وقال مخزومة عن أبيه وابن قسيط أنه قال يصلح له أن يبيعها أو يهبها (وقال) ذلك عبد الله بن أبي سلمة وقال ينتظر بها حتى يعلم أنها حامل أم لا ❦ ابن وهب ❦ عن عثمان بن الحكم ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في الحر يتزوج الامة ثم يشتري بعضها أنه لا يطؤها مادام فيها شرك ❦ قال ابن وهب ❦ وقال أبو الزناد ولا تحل له بنكاح ولا بتسرر ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب عن عبد ربه بن سعيد أنه سأل طاوساً الباني عن امرأة تملك زوجها (قال) حرمت

عليه ساعتهذ وان لم تملك منه الا قدر ذباب ﴿ ابن وهب ﴾ عن شمر بن نعيم عن
 حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿ ابن وهب ﴾
 عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن ذلك فقال اذا ورثت في زوجها شقفا فرتق بينه
 وبينها فانها لا تحل له من أجل ان المرأة لا يحل لها أن تنكح عبدها وتمتد منه عدة
 الحرة ثلاثة قروء ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة اذا ورثت زوجها أو بمضه
 فقد حرمت عليه وان أعتقته فأحب أن ينكحها نكحها ولا تستقر عنده بالنكاح
 الاول وان أعتقته ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخمرة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم
 ونافع أنهما قال لا ينكح المرأة العبد ولها فيه شرك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة
 اشترت زوجها أفسد النكاح أم لا (قال) قال مالك يفسد النكاح ﴿ قلت ﴾
 ويكون مهرها ديناً على العبد (قال) نعم ان كان دخل بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت
 هذه الامة غير مأذون لها في التجارة فاشترت زوجها بغير إذن سيدها فأبى سيدها أن
 يحيز شراءها ورد العبد أ يكونان على نكاحهما أم يبطل نكاحهما في قول مالك (قال)
 لا أرى ذلك وأراها امرأته وذلك أن الجارية انما اشترت طلاق زوجها فلما لم يطلقها
 الزوج صار ذلك صلحاً منها للسيد على فراق الزوج فلا يجوز للسيد أن يطلق على
 عبده ولا للامة أن تشتريه الا برضا سيدها ﴿ قال سحنون ﴾ وقال ابن نافع وسئل
 مالك عن الرجل يزوج عبده أمته ثم يهبها له ليفسخ نكاحه (قال) لا يجوز ذلك له فان
 تبين أنه صنع ذلك فينزعها منه وليحلها بذلك لنفسه ولغير زوجها أو ليحرمها بذلك على
 زوجها فلا أرى ذلك له جائزاً ولا أرى أن يحرمها ذلك على زوجها ولا تنزع منه
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ملك من امرأته شقصاً ثم آلى منها أو ظاهر أ يكون عليه لذلك
 شيء أم لا (قال) لا شيء عليه من الظهار ولا يلزمه ذلك والايلاء له لازم ان نكحها
 يوماً ما ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانها ليست بزوجه ولا هي له بملك يمين كلها فيقع عليه
 الظهار ألا ترى أنه انما ملك منها شقفاً الا أن يتزوجها يوماً ما فيرجع عليه الايلاء
 ولا يرجع عليه الظهار ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يتزوج المرأة باذن سيده على صداق

يضمنه سيده ثم يدفع سيد العبد العبد الى المرأة فيما ضمن من الصداق برضاها قبل أن يدخل بها (قال) النكاح مفسوخ ويرد العبد الى سيده

— الذي لا يقدر على مهر امرأته —

﴿ قلت ﴾ أرأيت النقد متى يجب للمرأة أن تأخذ الزوج به كله ويلزم الزوج أن يدفع ذلك كله اليها (قال) سألت مالكا عنه فقال يتلوم للزوج ان كان لا يقدر على ذلك تلوما بعد تلوم على قدر ما يرى السلطان وليس الناس كلهم في ذلك سواء منهم من يرجي له مال ومنهم من لا يرجي له مال فاذا استأصل التلوم له ولم يقدر على نقدها فرق بينهما ﴿ قال ﴾ فنلنا لمالك وان كان يقدر على النفقة (قال) نعم وان كان يقدر على النفقة ثم سألناه مرة بعد مرة فقال مثل قوله الذي أخبرتك ﴿ قلت ﴾ قبل البناء وبعد البناء سواء في قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا قال هذا قبل البناء وأما اذا دخل بها فلا يفرق بينهما وانما يكون ذلك دينا على الزوج يتبعه به بعد البناء كذلك قال مالك اذا أجرى النفقة وأما ما ذكر مالك انما ذلك قبل البناء ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة أليس يكون لها أن تلزم الزوج بجميع المهر قبل البناء في قول مالك اذا عقد نكاحها (قال) نعم ان كان مثل نكاح الناس على النقد فأما ما كان من مهر مؤخر الى موت أو فراق فهذا يفسخ عند مالك ان لم يدخل بها وان دخل بها كان النكاح جائزا (وقال مالك) مرة يقوّم المهر المؤخر بقيمة ما يسوى اذا بيع نقداً ويعطاه (وقال) مرة ترد الى مهر مثلها مما لا تأخير فيه وهو أحب قوله الى أن تعطى مهر مثلها ويحسب عليها فيه ما أخذت من العاجل ويسقط عنه الآجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يقدر على نقدها أيفرق بينهما (قال) قال مالك يتلوم له السلطان ويضرب له أجلا بعد أجل فان قدر على نقدها والا فرق بينهما (قال) فقلت لمالك وان كان يجري لها نفقتها (قال مالك) وان كان يجري لها نفقتها فانه يفرق بينهما

— في نفقة الرجل على امرأته —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا تزوج متى يؤخذ بالنفقة على امرأته أحين يعقد النكاح أم حتى يدخل (قال) قال مالك اذا دعوه الى الدخول فلم يدخل لزمته النفقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها لصفرها فقالوا له ادخل على أهلك أو أنفق عليها (قال) قال مالك لا نفقة عليه ولا يلزمه أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الجماع ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك الصبي اذا تزوج المرأة البالغة فدعته الى أن يدخل بها فلا نفقة لها عليه وليس لها أن تقبض الصداق حتى يبلغ الغلام حد الجماع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت لاتستطيع جماعها تكون رتقاء وتزوجها رجل أيكون لها النفقة اذا دعته الى الدخول ويكون لها أن تقبض المهر أم لا (قال) لا وزوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها الا أن تعالج نفسها بأمر يصل الزوج الى وطئها ولا تجبر على ذلك فان فعلت فهو زوجها ويلزمه الصداق والنفقة اذا دعته الى الدخول فان أبت أن تعالج نفسها لم تكره على ذلك وكان زوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها وان شاء أقام عليها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريضة اذا دعوه الى الدخول بها وكان مرضها مرضا يقدر على الجماع فيه فان النفقة له لازمة ﴿ قلت ﴾ أرأيت التي لم يدخل بها أيكون لها النفقة على زوجها (قال) قال مالك ما منعت الدخول فلا نفقة لها واذا دعي الى الدخول فكان المنع منه أنفق على ما أحب أو كره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مرضت مرضاً لا يقدر الزوج فيه على جماعها فدعته الى البناء بها وطلبت النفقة (قال) ذلك لها قال ولم أسمعه من مالك الا أنه باغى ذلك عن مالك ممن أثق به أنه قال ذلك لها وان كانت مريضة فلا بد من أن يضمها وينفق عليها وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فدعته الى الدخول بها (قال) قال مالك لا تلزمه النفقة ولا يلزم أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الدخول بها وكذلك الصبي لا تلزمه النفقة لامرأته اذا كانت كبيرة ولا يلزمه دفع النقد حتى يبلغ حد الجماع وهو الاحتلام وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فأراد الزوج أن

يبنى بها وقال أولياء الصبية لا نمكنك منها لأنك لا تقدر على جماعها (قال) قال
 مالك في رجل تزوج امرأة وشرطوا عليه أن لا يبنى بها سنة (قال) ان كانوا انما
 شرطوا ذلك له من صفر أو كان الزوج غريبا فهو يريد أن يظن بها وهم يريدون أن
 يستمتعوا منها فذلك لهم والشرط لازم والا فالشرط باطل . فهذا يدل على مسئلتك
 أن ذلك لهم أن يمنوه حتى تبلغ ﴿ابن وهب﴾ عن محزمة بن بكير عن أبيه قال
 يقال أما رجل تزوج جارية صغيرة فليس عليه من نفقتها شيء حتى تدرك وتطيق
 الرجال فإذا أدركت فعليه نفقتها ان شاء أهلها حتى يبتى بها ﴿ابن وهب﴾ عن
 يونس عن ابن شهاب قال ليس للمرأة النكاح عند أبيها نفقة الا أن يكون وليها
 حاصم زوجها في الابتاء بها فأمره بذلك السلطان وفرض لها نفقة فتكون من حينئذ
 ولا شيء قبل ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ابن موهب لا نفقة لها الا
 أن يطلبوا ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال اذ تزوج الرجل
 المرأة فتركها عشر سنين أو أكثر لم يدعه أهلها الى البناء بها أو النفقة عليها فلا نفقة
 لها حتى يدخل بها أو يدعى الى النفقة عليها أو البناء بها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج
 صبي امرأة بالغة زوجه أبوه فلما بلغ حد الجماع وذلك قبل أن يحتلم دعه المرأة الى
 الدخول بها والنفقة عليها (قال) لا شيء لها حتى يحتلم كذلك قال مالك (قال مالك)
 حتى يبلغ الدخول وبلوغ الدخول عنده الاحتلام ﴿قلت﴾ أرايت عروض الزوج
 هل يباع ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك (قال) قال مالك يلزم الزوج النفقة
 فإذا كان ذلك يلزمه فلا بد من أن يباع فيها ماله ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا لم
 يقو على نفقة امرأته حرة كانت أو أمة (قال) قال لي مالك يلزمه نفقة امرأته حرة
 كانت أو أمة (قال) فقلنا له وان كانت تبنت عند أهلها (قال) نعم هي من الأزواج
 ولها الصداق وعليها المدة ولها النفقة (وقال) لنا مالك وكل من لم يقو على نفقة امرأته
 ففرق بينهما ولم يقل لنا مالك حرة ولا أمة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل تزوج وهو
 صحيح ثم مرض بعد ذلك فقالت المرأة أعطني نفقتي وادخل علي والزوج لا يقدر على

الجماع لمرضه (قال مالك) ذلك للمرأة أن تأخذ نفقتها أو يدخل عليها ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية ﴿قلت﴾ وكذلك ان تزوجها وهي صحيحة ثم مرضت مرضاً لا تستطيع الجماع معه فقالت المرأة ادخل عليّ أو أعطني نفقتي فقال الزوج لا أقدر على الجماع (قال) ذلك لها ويلزم الزوج أن يعطيها نفقتها أو يدخل عليها في رأيي وإنما ينظر في هذا إلى الصحة إذا وقع النكاح وهما جميعاً يقدران على الوطء إذا وقع النكاح فلو نكحت المرأة ما أصابها بعد ذلك إلا أن يكون ذلك مرضاً قد وقعت المرأة منه في السياق فهذا الذي لا يدخل عليها ثم إن دعت له لأن دخول هذا وغير دخوله سواء ﴿قلت﴾ والصدّق في هذا بمنزلة النفقة لها أن تأخذ صداقها من زوجها في هذه المسائل التي سألتك عنها في قول مالك (قال) الصدّق أوجب من النفقة فلها أن تأخذ الصدّق في قول مالك (قال) والصدّق قد يلزمه حين تزوجها دخل بها أو لم يدخل بها ولكن لها أن تمنعه نفسها لأن تأخذ الصدّق منه ومرضها هذا الذي مرضته ليس يمنع بعد الصحة في رأيي ألا ترى أنها لو جدّت بعد تزويجها ثم دعت إلى الدخول وجذامها لا يستطيع معه الجماع أنه يقال له ادفع الصدّق وأنفق وادخل أو اطلق

نفقة العبد على نسايمه

﴿قلت﴾ أرايت العبد الذي يكون نفقة امرأته عليه أن يجعل نفقتها في ذمته في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فيبدأ بنفقة المرأة أو بخراج سيده (قال) ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير وعمل العبد للسيد وإنما ينفق عليها العبد من ماله إن كان له والافرق بينهما إلا أن يرضى السيد أن ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمل له السيد وهذا رأيي ﴿قلت﴾ ولا يباع في نفقة امرأته إن وجب لها عليه نفقة في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت العبد والمكاتب والمدبر وأمّ الولد هل يجبرون على نفقة أولادهم الأحرار في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر العبد على نفقة ولده حرّاً ولا عبد

وأما أم الولد فلا تجبر على نفقة ولدها لان الحرة أيضاً لا تجبر على نفقة ولدها ﴿قلت﴾
أرأيت المكاتبه اذا كان زوجها عبداً هل تجبر على نفقة ولدها الصغار الذين ولدتهم في
الكتابة أم لا (قال) اذا حدثوا في كتابتها فنفقتهم على أمهم لانهم كأنهم عبيد لها ألا
ترى أن الرجل يجبر على نفقة عبيده فاذا كانت هي لا تلزم سيدها نفقتها فهم عندي
بمنزلتها ولم أسمع فيه شيئاً ﴿قلت﴾ ولا تشبه هذه الحرة قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت
المكاتب اذا كانت كتابته على حدة وكتابة امرأته على حدة فحدث بينهما أولاد على
من نفقة الولد (قال) على الام ﴿قلت﴾ فنفقة الام على من (قال) على الزوج ﴿قلت﴾
لم جعلت نفقة الام على الزوج وجعلت نفقة الولد على الام ولم لا تجعل نفقة الولد مثل
نفقة الام (قال) لان الولد في كتابة الام فليس على المكاتب أن ينفق على ولده العبيد
وهم لا يرقون برقه ولا يمتقون بمتقه وانما عتقهم في عتق أمهم ورقهم في رقبها فيعتقهم
عليها وأما أمهم فزوجته فلا بد للعبد والمكاتب من أن ينفق على زوجته والافرق
بينهما ﴿قلت﴾ فتجعل نفقة هؤلاء الصغار على الام قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان
كانت كتابة الاب والام واحدة فحدث بينهما ولد على من نفقتهم (قال) على الاب
ماداموا في كتابتهم ﴿قلت﴾ لم (قال) لانهم تبع لايهم في الكتابة ونفقة أمهم عليه
وبرقه ورق أمهم يرقون وبعتهما يمتقون وانه لا عتق لواحد من الولد الا
بعق الوالدين جميعاً ﴿قلت﴾ أسمت هذه المسائل من مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت
ان عجز هذا المكاتب عن النفقة على ولده الصغار اذا لم يجد شيئاً يشبه عجزه
عن الكتابة والجناية قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا كان له ولد صغار حدثوا
في الكتابة أو كاتب عليهم أيجبر المكاتب على نفقتهم (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾
ابن وهب ﴿قال﴾ الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول ان الامة اذا طلقت وهي
حامل انها وما في بطنها رقيق لسيدها وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد
وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف على قدر هيئة زوجها ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿
وقال ربيعة في الحرة تحت المبد والحرة تحت الامة فطلقها وهي حامل قال ليس لها

عليه نفقة ﴿ قال مالك ﴾ وليس على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده
الا باذن سيده وذلك الامر عندنا

❦ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة اذا خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض لها نفقة سنة أو نفقة شهر بشهر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى ذلك على اجتهاد الوالى في عسر الرجل ويسره وليس الناس في ذلك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت النفقة على الموسر وعلى المعسر كيف هي في قول مالك (قال) أرى أن يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة وعلى المعسر أيضاً ينظر السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يقدر على نفقتها (قال) يتلوّم له السلطان فان قدر على نفقتها والا فرّق بينهما (قال مالك) والناس في هذا مختلفون منهم من يطمع له بقوة ومنهم من لا يطمع له بقوة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرّق بينهما السلطان ثم أيسر في العدة (قال) قال مالك هو أملك برجمتها ان أيسر في العدة وان هو لم يوسر في العدة فلا رجعة له ورجعته باطلة اذا هو لم يوسر في العدة ﴿ قلت ﴾ هل يؤخذ من الرجل كفيل بنفقة المرأة في قول مالك (قال) لا يؤخذ منه كفيل لان مالكا قال في رجل طلق امرأته وأراد الخروج الى سفر فقالت أنا أخاف الحمل فأقم لى حميلاً بنفقتى ان كنت حاملاً (قال) مالك لا يكون على الرجل أن يعطيها حميلاً وانما لها ان كان الحمل ظاهراً أن تأخذه بالنفقة وان كان الحمل غير ظاهر فلا نفقة لها عليه فان خرج زوجها وظهر حملها بعده فأنفقت على نفسها فلها أن تطلبه اذا قدم ان كان موسراً في حال حملها وانما ينظر الى يساره في حال ما كانت تجب عليه النفقة وان كان غير غائب فأنفقت على نفسها ولم تطلبه بذلك حتى وضعت حملها فلها أن تتبعه بما أنفقت ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أراد الزوج سفراً فطلبته امرأته بالنفقة كم يفرض لها نفقة شهراً أو أكثر من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ينظر الى سفره الذى يريد فيفرض لها على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ ويؤخذ منه في هذا حمل أم لا

(قال) يدفع النفقة اليها أو يأتيها بحميل يجريها لها ﴿قلت﴾ فان كان الزوج حاضراً
فقرض عليه السلطان نفقتها شهراً بشهر فأرادت منه حميلاً (قال) لا يكون لها أن
تأخذ منه حميلاً ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حاضر يقول ما وجب لك على فأنا أعطيكه
ولا أعطيك حميلاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت
امرأة رجل هو معها مقيم فأقامت معه سنين وقد بنى بها فادعت أنه لم ينفق عليها
وقال الزوج قد أنفقت عليها (قال) قال مالك القول قول الزوج ويحلف ﴿قلت﴾
عديماً كان الزوج أو موسراً (قال) نعم اذا كان مقيماً معها وكان موسراً ﴿قلت﴾
أرايت ان كان غائباً فأقام سنين ثم قدم فقال قد كنت أبست اليها بالنفقة وأجريها
عليها (قال) القول قول الزوج الا أن تكون المرأة رفعت ذلك الى السلطان واستعدت
في منغيبه فان ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه الا أن يأتي بمخرج من ذلك
وان قال قد بشت اليك لم ينفقه ذلك وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت
المرأة موسرة وكان الزوج موسراً أو معسراً فكانت تنفق من مالها على نفسها
وعلى زوجها ثم جاءت تطلب النفقة (قال) لا شيء لها في رأيي فيما أنفقت على نفسها
اذا كان الزوج في حال ما أنفقت معسراً وان كان الزوج موسراً فذلك دين عليه
وأما ما أنفقت على زوجها فذلك دين عليه موسراً كان أو معسراً الا أن يرى أنه كان
منها زوجها على وجه الصلة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن أجنبياً أنفق على سنة ثم طلب
ما أنفق على أن يكون ذلك له (قال) نعم في رأيي الا أن يكون رجلاً يعرف أنه إنما
أراد به ناحية الصلة والضيافة فلا يكون ذلك له ﴿قلت﴾ فان كان إنما كان ينفق
اخترافاً ولحم الدجاج والحمام آكله وأما لو كنت أنفق من مالي لم أنفق هذا (قال)
لا ينظر في هذا الى الاسراف ويرجع عليه بغير السرف الا أن يكون الذي أنفق عليه
صغيراً لا مال له فجعل ينفق عليه فانه لا يرجع عليه بشيء الا أن يكون له مال يوم
كان ينفق عليه فانه يرجع عليه في ماله ذلك ﴿قلت﴾ فان تلف المال أو كبر الصبي
فأفاد مالا (قال) لا يكون له أن يرجع عليه بشيء في رأيي لان مالكاً سئل عن رجل

هلك وترك صبيا صغيراً وأوصى الى رجل فأخذ ماله وأنفق عليه سنة أو سنتين
ثم أتى على الميت دين استغرق ماله كله أقرى على الوصى شيئاً فيما أنفق على الصبي
وهو لا يعلم بالدين أو على الصبي ان كبر . قال مالك في الصبي انه لا شيء عليه وان
كبر وأفاد مالا فيما أنفق عليه لانه لم يل ذلك وقال في الوصى كذلك لا ضمان
عليه . فهذا مثله عندي (وكان) المخزومي يقول ذلك دين على الصبي لان صاحب
الدين لم ينفقه على اليتيم فيرى أن ذلك منه حصة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت المرأة
وهو غائب وهو معسر في حال ما أنفقت أ يكون ذلك ديناً لها عليه أم لا (قال)
لا يكون ذلك ديناً عليه كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الرجل اذا كان معسراً
لا يقدر على النفقة فليس لها عليه النفقة انما لها أن تقيم معه أو يطلقها كذلك الحكم
فيها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت وهو غائب موسر أتضرب بنفقتها مع الغرماء (قال)
نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت على نفسها وعلى ولدها والزوج غائب ثم طلبت ذلك
(قال مالك) ذلك لها ان كان موسراً يوم أنفقت على نفسها وعلى ولدها اذا كانوا
صناراً أو جوارى أبكاراً حضر أو لم يحضر وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ فهل تضرب بما
أنفقت على الولد مع الغرماء قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا قوى على نفقة امرأته
ولم يقو على نفقة ولدها منه الا صاغر أ يكون هذا عاجزاً عن نفقة امرأته ويفرق
بينه وبينها في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عاجزاً اذا قوى على نفقة امرأته وان
لم يقو على نفقة ولدها منه لان مالكاً قال لي في الوالد انه انما يلزم النفقة على الولد
اذا كان الاب يقدر على غنى أو سعة والا فهو من فقراء المسلمين لا يلزمه من ذلك
شيء وأما المرأة فليس كذلك ان لم يجد ما ينفق فرق بينهما وهو اذا وجد نفقتها
وان لم يجد نفقة ولده لم يلزمه نفقتهم كانت المرأة أمهم أو لم تكن أمهم ﴿ قلت ﴾
أرايت ان كان لي على امرأتي دين وهي معسرة فخاصمتني في نفقتها فقضى عليّ
بنفقتها فقلت احسبوا لها نفقتها في ديني الذي لي عليها (قال) ما سمعت في هذا
شيئاً وأرى ان كانت عديعة أن ينفق عليها ويتبعها بدينه ولا يحسب نفقتها من الدين

لانها لا تقدر على شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت غنية (قال) ان كانت غنية قيل للزوج
 خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فاصصها بنفقتها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلف
 الزوج والمرأة في فريضة القاضى في نفقتها وقد مات القاضى أو عزل فقال الزوج
 فرض لك كل شهر عشرة دراهم وقالت المرأة بل فرض لى كل شهر عشرين درهما
 (قال) القول فيه قول الزوج ان كان يشبه نفقة مثلها والا كان القول فيها قولها اذا
 كان يشبه نفقة مثلها فان كان لا يشبه نفقة مثلها لم يقبل قول واحد منهما وأعطيت
 نفقة مثلها فيما يستقبل يفرض لها القاضى نفقة مثلها وما سمعت من مالك في هذا
 شيئا ﴿قلت﴾ أرأيت ان دفع الزوج الى المرأة ثوبا كساها اياه فقالت المرأة أهديته
 الى وقال الزوج بل هو مما فرض القاضى عليّ (قال) القول قول الزوج في رأيي
 الا أن يكون الثوب من الثياب التى لا يفرضها القاضى لمثلها فيكون القول قولها
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان فرض لها القاضى نفقة شهر بشهر فكانت تأخذ نفقة الشهر
 فتسلفها قبل الشهر أيكون لها على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء لها على الزوج لان
 مالكا قال لى كل من دفع اليه نفقة كانت لازمة له على غيره مثل الابن يدفع عنه
 والده نفقته الى أمه وقد كان طلقها أو المرأة يقيم لها نفقتها فيدفع اليها نفقة سنة فيهلك
 الابن أو المرأة قبل ذلك (قال) قال مالك تحاسب الام أو من أخذ تلك النفقة بما
 أنفق من الاشهر وترد فضل ذلك وذلك ضامن على من قبضه . فهذا يدل على
 أنها ان أتلفت أو ضاع منها فلا شيء عليه لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كساها ثوبا فخرقه
 قبل الوقت الذى فرضه السلطان (قال) لا شيء لها ﴿قلت﴾ وكذلك ان سرقت
 كسوتها (قال) نعم في رأيي لا شيء لها لانها ضامنة لها ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا
 كان زوجها غائبا وله مال حاضر عرض أو فرض فطلبت المرأة نفقتها أنفرض لها
 نفقتها في مال زوجها وهل تكسر عروضه في ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
 فهل يأخذ السلطان من المرأة حميلا بما دفع اليها خذرا من أن يدعي الزوج عليه حجة
 (قال) لا يؤخذ منها حميل لانه كل من أثبت دينا على غائب بينة وله مال حاضر

عدى على ماله الحاضر ولم يؤخذ منه بما دفع اليه من ذلك حميل هذا قول مالك وكذلك المرأة اذا قدم الزوج وله حجة طلبها بحجته وكذلك الغريم ﴿قلت﴾ يكون الزوج وهذا الغريم اذا قدما على حجتهما في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ ارايت ان كانت للزوج ودائع وديون على الناس أيفرض للمرأة في ذلك نفقتها أم لا (قال) نعم يفرض لها نفقتها في ذلك ولم أسمعه من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ ارايت ان جعد الذي عليه الدين فقالت المرأة أنا أقيم البينة أن لزوجي عليه ديناً أتمكنها من ذلك (قال) نعم تمكن من ذلك وكذلك لو أن رجلاً كان له على رجل دين فغاب المديان فقال الذي له الدين أنا أقيم البينة أن لغريمي هذا الغائب على هذا الرجل ديناً فاقضوني منه حتى انه يمكن من ذلك وهو رأيي ﴿قلت﴾ ارايت ان أت والزوج غائب ولا مال له في موضعها الذي هي فيه فقالت افرض لي نفقتي على زوجي حتى اذا قدم اتبعته بما فرضت لي (قال) لا يفرض لها ويترك الزوج حتى يقدم فان كان في مغيبه عنها عديماً لم يكن لها عليه شيء من نفقتها وان كان موسراً فرض عليه نفقة مثله لثلاثها وهذا رأيي ﴿قلت﴾ ارايت المحوسية اذا أسلم زوجها أيكون لها النفقة قبل أن يعرض عليها السلطان الاسلام (قال) ليس لها عليه نفقة لانها لا تترك انما يعرض عليها الاسلام فان أسلمت كانت امرأته والا فرّق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار عن أبي الزناد أنه قال خاصمت امرأة زوجها الى عمر بن عبد العزيز وأنا حاضر في إمرته على المدينة فذكرت له أنه لا ينفق عليها فدعاه عمر فقال أنفق عليها والا فرقت بينك وبينها وقال عمر اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك ففرقوا بينه وبينها قال أبو الزناد وقال لي عمر بن عبد العزيز سل لي سعيد بن المسيب عن أمرهما قال فسألت عن أمرهما فقال يضرب له أجل فوقت له من الاجل نحواً مما كان وقت له عمر وقال سعيد فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرّق بينهما قال فأحببت أن أرجع الى عمر من ذلك بالثقة فقلت يا أبا محمد أسنة هذه فقال سعيد

وأقبل على بوجهه كالمغضب سنة سنة نعم سنة قال فأخبرت عمر بالذي قال فتوجع عمر لزواج المرأة فأقام من ماله ديناراً لكل شهر وأقرها عند زوجها وأحدهما يزيد على صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وغيره عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول إذا لم ينفق الرجل على امرأته أنه يفرق بينهما (قال) وسمعت مالكا يقول كان من أدركت يقولون إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا تزوج الرجل المرأة وهو غني فاحتاج حتى لا يجد ما ينفق فرق بينهما فإن وجد ما يقيمها من الخبز والزيت وغلظ الثياب لم يفرق بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث وقال ربيعة أما العبا والشمال فمسي أن لا يؤمر بكسوتها وأما غلظ الثياب من الخفي والأتري وأشباه ذلك فذلك جائز للمعسر ولا يلتبس منه غيره وما سد نغمستها ودفع الجوع عنها فليس لها غيره . وأما الخادم فإن لم يكن عنده قوة على أن يخدمها فأنهما يتعاونان على الخدمة إنما حق المرأة على زوجها ما يكفيها من الثياب والمطعم وأما الخدمة فتكف عنها عند اليسر وتعين بقوتها عند العسر

❦ في العنين ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين متى يضرب له الاجل من يوم تزوجها أو من يوم ترفعه الى السلطان (قال) من يوم ترفعه الى السلطان وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين إذا فرق السلطان بينهما أيكون أملك بها في المدة (قال) قال مالك لا يكون أملك بها في المدة ولا رجعة له عليها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الزوج العنين قد جامعها وقالت المرأة ما جامعني (قال) سألت مالكا عنها فقال قد نزلت هذه بلادنا وأرسل الى فيها الامير فما أدريت ما أقول له ناس يقولون يجعل معها النساء وناس يقولون يجعل في قبلها صفرة فما أدري ما أقول (قال ابن القاسم) الا أنني رأيت وجهه قوله أن يدين الزوج في ذلك ويحلف وسمعت منه غير مرة وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت العنين إذا لم يجمع امرأته في السنة وفرق بينهما بعد السنة أيكون لها الصداق كاملاً أم يكون لها نصف الصداق (قال) قال مالك لها الصداق كله كاملاً

اذا أقام معها سنة لانه قد تلوم له وقد خلا بها وطال زمانه معها وتغير صبغها وخلعت
 ثيابها وتغير جهازها عن حاله فلا أرى له عليها شيئاً وان كان فراقه اياها قريباً من
 دخوله رأيت عليه نصف الصداق ﴿ قال مالك ﴾ وان ناساً يقولون ليس لها الا
 نصف الصداق (قال مالك) ولكن الذى أرى ان كان قد طال ذلك وتباعد وتلذذ
 منها وخلا بها فان لها الصداق كاملاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن قيس عن عطاء بن
 أبي رباح عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الرجل يبنى بالمرأة فلا يستطيع
 أن يمسا أنه يضرب له أجل سنة من يوم يأتیان السلطان فان استقرت فهي أولى
 بنفسها (وقال) عطاء اذا ذكر أنه يصيبها وتدعى أنه لا يأتيها فليس عليه الا يمينه بالله
 الذى لا اله الا هو لقد وطئها ثم لا شئ عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو بن
 جريح قال أخبرني أبو أمية عبد الكريم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
 أنهما قالاً ينتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت سنة اعتدت عدة المطلقة وكانت
 في العدة أملك بأمرها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن جريح وسألت عطاء فقال لها
 الصداق حين أغلق عليها ومنتظر به من يوم تخصمه فأما ما قبل ذلك فلا هو عفو
 عنه ولكن تنتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت السنة اعتدت وكانت تطليقة
 وان لم يطلقها وكانت في العدة أملك بأمرها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر
 عن عمرو بن خلدة حدثه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال يضرب له السلطان
 أجل سنة من يوم يرفع ذلك الى السلطان فان استطاعها والا فرق بينهما (قال) عبد
 الجبار وقد قال ذلك ربيعة ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب
 أنه قال اذا دخل الرجل بامرأته فاعترض عنها فانه يضرب له أجل سنة فان استطاع
 أن يمسا والا فرق بينهما (قال مالك) وبلغني عن سليمان بن يسار أنه قال أجل
 المعترض عن أهله سنة ﴿ ابن وهب ﴾ قال موسى بن علي وقال ابن شهاب ان القضاء
 يقضون في الذى لا يستطيع امرأته بتربص سنة يبتنى فيها لنفسه فان ألم في ذلك
 بأهله فهي امرأته وان مضت سنة ولم يمسا فرق بينه وبينها ويقضى القضاء بذلك

من حين تناكره امرأته أو يناكره أهلها (قال ابن شهاب) وإن كانت تحته امرأة
 فولدت له ثم اعترض عنها فلم يستطع لها فلم أسمع أحداً فرق بين رجل وبين امرأته
 بعد أن يمسا وهذا الأمر عندنا ﴿قلت﴾ أرأيت العنين إذا نكل عن اليمين (فقال)
 يقال للمرأة احلني فإن حلفت فرق بينهما وإن أبت كانت امرأته وهذا رأيي ﴿قلت﴾
 أرأيت أن فرق السلطان بين العنين وبين امرأته بعد مضي السنة أيكون عليها المدة عدة
 الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت عنده جوار وحرائر وهو يصل
 اليهن ولا يصل إلى هذه التي تزوج أ يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) نعم
 يضرب له فيها أجل سنة وإن كان يولد له من غيرها كذلك قال مالك ﴿قلت﴾
 أرأيت أن وطئها مرة ثم أمسك عنها أ يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) لا يضرب
 له أجل إذا وطئها عند مالك ثم اعترض عنها ﴿قلت﴾ أرأيت العنين بعد سنة إذا
 فرق بينهما أتكون تطلقه أو فسخا بفسر طلاق (قال) قال مالك تكون تطلقه
 ﴿قلت﴾ والخصى أيضاً إذا اختارت فراقه يكون أيضاً تطلقه في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنها لو شاءت أن تقيم معه أقامت وكان النكاح صحيحاً فلما اختارت
 فراقه كانت تطلقه ألا ترى أنهما كانا يتوارثان قبل أن تختار فراقه عند مالك ﴿قلت﴾
 أرأيت امرأة العنين والخصى والمحبوب إذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه إلى السلطان
 وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفعته إلى السلطان (قال) أما امرأة الخصى والمحبوب
 فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك. وأما امرأة العنين
 فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فيعرض له دونها
 ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا أرجو لأن
 الرجل بحال ما وصفت لك فذلك لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجمع وتقدمت
 على ذلك فلا قول لها بعد ذلك ﴿قلت﴾ ويكون فراقه تطلقه قال نعم ﴿قلت﴾
 أرأيت العنين أيجوز له أن يؤجله صاحب الشرط أو لا يكون ذلك إلا عند قاض أو
 أمير يولى القضاة (قال) قال مالك أرى أن يجاز قضاء أهل هذه المياه (قال ابن القاسم)

وانما هم أمراء على تلك المياه وليسوا بقضاة فأرى أن صاحب الشرط ان ضرب
 للعنين أجلاً جازو وكان ذلك جائزاً ﴿قال﴾ ولقد بلغني عن مالك في امرأة فقد زوجها
 فضرب لها صاحب المياه الاجل فأخطأ في ضربه الاجل (قال ابن القاسم) أظنه
 ضرب لها الاجل من يوم فقدته أربع سنين فقال مالك نستكمل ذلك من يوم يؤيس
 من خبره أربع سنين ولم يطمئن في أنه لا يجوز له ما صنع فهذا يدل على أيضاً على
 مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة فوصل اليها مرة ثم طلقها ثم تزوجها بعد
 ذلك فلم يصل اليها يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) نعم

❦ ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنوم ❦

﴿قلت﴾ فالمجنون المطبق (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً (قال) وقال لي
 مالك في المجنون اذا أصابه الجنون بعد تزويجه المرأة انها تعزل عنه ويضرب له أجل
 في علاجه فان برأ والا فرق بينهما (قال ابن القاسم) وبلغني عن مالك أنه قال يضرب
 له أجل سنة (قال) ولم أسمعه من مالك ﴿قال﴾ وقال لي مالك والمجنوم اليين الاجذام
 يفرق بينه وبين امرأته اذا طلبت ﴿قلت﴾ فهل يضرب لهذا الاجذم أجل مثل
 أجل المجنون للملاج (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان كان ممن يرجي
 برؤه في العلاج فأرى أن يضرب له الاجل ولم أسمع هذا من مالك ﴿ابن وهب﴾
 عن مسلمة عن حدثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كتب عمرو بن
 العاص الى ممر بن الخطاب في رجل مسلسل بقيود يخافونه على امرأته فقال أجلوه
 سنة يتداوى فان برأ والا فرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال
 ان كانت امرأته يؤذيها ولا يعفيها من نفسه لم توقف عليه ولم تحبس عنده وان كان
 يعفيها من نفسه ولا يرهقها بسوء صحابه لم يحز طلاقه اياها

❦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان تنازعا في متاع البيت الرجل والمرأة جميعا وقد طلقها أولم

يطلقها وماتت أو مات هو (قال) قال مالك ما كان يعرف أنه من متاع الرجال فهو للرجل
 وما كان يعرف أنه من متاع النساء فهو للنساء وما كان يعرف أنه يكون للرجال
 والنساء فهو للرجل لان البيت بيت الرجل وما كان من متاع النساء ولى شراؤه
 الرجل وله بذلك بينة فهو له ويحلف بالله الذى لا اله الا هو أنه ما اشتراه لها وما
 اشتراه الا لنفسه ويكون أحق به الا أن يكون لها بينة أو لورثتها أنه اشتراه لها
 ﴿قلت﴾ أرايت ما كان فى البيت من متاع الرجال أقامت المرأة البينة أنها اشتريته
 (قال) قال هو لها ﴿قلت﴾ وورثتها فى اليمين والبينة بمنزلتها (قال) نعم الا أنهم انما
 يحلفون على علمهم أنهم لا يعلمون أن الزوج اشترى هذا المتاع الذى يدعى من
 متاع النساء ولو كانت المرأة حلفت على البتات ﴿قلت﴾ وورثة الرجل بهذه المنزلة
 قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ صف لى متاع النساء من متاع
 الرجال فى قول مالك (قال) سألت مالكا عن شئ يدل على ما بمده قلت
 لمالك الطست والتور والمنارة قال هو من متاع المرأة وأما القباب والحجال والاسرة
 والفرش والوسائد والمرافق والبسط فانه من متاع المرأة عند مالك ﴿قلت﴾
 أرايت الحلى هل تعلم للرجل فيه شيئا (قال) لا الا المنطقة والسيف والخاتم
 ﴿قلت﴾ أرايت الخدم والغلمان (قال) فى رأى لاشئ للمرأة من الرقيق ذكورا
 كانوا أو اناثا لان الذكور مما يكون للرجال ولان الاناث مما يكون للرجال والنساء
 فالرجل أولى بالرقيق ولا شئ للمرأة فيهم لان البيت بيت الرجل ﴿قلت﴾ أرايت
 الحيوان الابل والغنم والبقر والدواب (قال ابن القاسم) هذا مما لا يتكلم الناس فيه
 لان هذا ليس فى البيت وليس هو من متاع البيت لأن هذا انما هو لمن يحوزة
 لان الناس انما اختلفوا فى متاع البيت وفيما يكون عندهم فى بيوتهم ودورهم فأما
 ما كان مما هو فى الرعي فهذا لمن حازه ﴿قلت﴾ والدواب التى فى المرباط البراذين
 والبغال والحمر (قال) هذا أيضا لمن حازه لان هذا ليس من متاع البيت ﴿قلت﴾
 والعبد والخادم من متاع البيت (قال) أما الخادم فنعلم لأنها تخدم فى البيت والعبد للرجل

الآن يكون للمرأة فيه حيازة تعرف فيكون لها ﴿قلت﴾ أرايت ان كان أحد الزوجين عبداً والآخر حراً فاختلغا في متاع البيت أو كان أحدهما مكاتباً والآخر عبداً أو أحدهما مكاتباً والآخر حراً (قال) هؤلاء كلهم والحران سواء اذا اختلغا صنع فيما بينهم كما يصنع فيما بين الزوجين الحرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك الزوجان اذا كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فاختلغا في متاع البيت أنهما والحرين سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي وما سألت مالكا عن حرٍّ ولا عبد ولا حرة ولكنني سمعته منه غير عام كما فسر لك ﴿قلت﴾ أرايت المختلعة والبارأة والملاعنة والتي تين بالايلاء أمهي والمطلقة في المتاع في اختلافهما والزوج سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان ملك رقبة الدار للمرأة فاختلغا في المتاع لمن يجعل مالك ما يكون للرجال والنساء من ذلك (قال) لا ينظر في هذا الى ملك المرأة الدار وإنما ينظر في هذا الى الرجل لان البيت بيته وان كان ملك البيت لغيره ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلغا في الدار بعينها (قال) الدار دار الرجل لان على الرجل أن يسكن المرأة فالدار داره ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الزوجان عبيد فاختلغا في المتاع (قال) محملهما عندي محمل الحرين اذا اختلغا ﴿قلت﴾ أرايت المرأة هل عليها من خدمة نفسها أو خدمة بيتها شيء أم لا في قول مالك (قال) ليس عليها من خدمتها ولا من خدمة بيتها شيء

قسم بين الزوجات

﴿قلت﴾ أرايت المرأتين اذا كانتا تحت الرجل أ يصلح له أن يقسم لهنه يومين ولهنه يومين أو شهراً لهنه وشهراً لهنه (قال) لم أسمع مالكا يقول الا يوما لهنه ويوما لهنه (قال ابن القاسم) ويكفيك ما مضى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قسم الا يوما ها هنا ويوما ها هنا (قال ابن القاسم) وقد أخبرني مالك أن عمر بن عبد العزيز ربما غاضب بعض نسائه فيأتيها في يومها فينام في حجرتها فلو كان ذلك يجوز أن يقسم يومين ها هنا ويومين ها هنا أو أكثر لأقام عند التي هو عنها راض حتى اذا رضى عن الأخرى وفاها

أيامها فهذا يدل على ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج البكر كم يكون لها من الحق أن يقيم عندها ولا يحسبه عليها في القسم بين نسائه (قال) قال مالك سبعة أيام ﴿قلت﴾ وذلك بيدها أو ذلك بيد الزوج ان شاء فعل وان شاء لم يفعل (قال) ذلك لها حق لازم وليس ذلك بيد الزوج (قال) ولقد كان بعض أصحابنا ذكرك عن مالك أنه قال انما ذلك بيد الزوج فكشفت عن ذلك فلم أجده الا حقا للمرأة . ومما يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة وقول أنس للبكر سبع وللثيب ثلاث فأخبروك في حديث أنس بن مالك أن هذا للنساء ليس للرجال ومما صنع النبي صلى الله عليه وسلم حين خير أم سلمة فهذا يدل على أن الحق لها ولولا ذلك ما خيرها ﴿قلت﴾ أرايت الثيب كم يكون لها (قال) ثلاث ﴿قلت﴾ وهو لها مثل ما وصفت في البكر في قول مالك قال نعم ﴿سحنون﴾ عن أنس بن عياض أن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف حدثه عن عبد الملك بن الحارث بن هشام قال لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة ابنة أبي أمية أقام عندها ثلاثا ثم أراد أن يدور فأخذت بثوبه فقال ما شئت ان شئت زدتك ثم قاصصتك به بعد اليوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث للثيب وسبع للبكر ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وزبان بن عبد العزيز مثله (وقال) عطاء وزبان هي السنة ﴿قلت﴾ أرايت ان سافر باحداهن في ضيعته وحاجته أو حج باحداهن أو اعتمر بها أو غزا بها ثم قدم على الاخرى فطالبت منه أن يقيم عندها عدد الايام التي سافر مع صاحبتهما (قال) قال مالك ليس ذلك لها ولكن يتدى القسم بينهما ويلقي الايام التي كان فيها مسافرا مع امرأته الا في النزوفاني لم أسمع مالكا يقول فيه شيئا الا أنه قد ذكر مالك أو غيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم بينهما فأما فيه في النزو أن يكون عليه أن يسهم بينهما وأما رأيي فذلك كله عندي سواء النزو وغيره يخرج بأيتهن شاء الا أن يكون خروجه باحداهن

على وجه الميل لها على من معها من نساؤه ألا ترى أن الرجل قد يكون له المرأة ذات الولد وذات الشرف وهي صاحبة ماله ومدبرة ضيعته فإن خرج بها وأصابها السهم ضاع ذلك من ماله وولده ودخل عليه في ذلك ضرر ولعل معها من ليس لها ذلك القدر ولا تلك الثقلة وإنما يسافر بها خلفه مؤنتها ولقطة منفعتها فيما يخلفها له من ضيعته وأمره ولحاجته إليها في قيامها عليه فما كان من ذلك على غير ضرر ولا ميل فلا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ أرايت ان سافرت هي الى حج أو الى عمرة أو ضيعة لها وأقام زوجها مع صاحبها ثم قدمت فابتغت أن يقيم لها عدد الايام التي أقام مع صاحبها (قال) قال مالك لا شيء لها ﴿قلت﴾ أرايت ان جار متعمداً أقام عند احدهما شهراً فرفعته الاخرى الى السلطان وطلبت منه أن يقيم عندها مقدار ما جاره به عند صاحبها أيكون ذلك لها في قول مالك أم لا وهل يجبره السلطان على أن يقيم عندها عدة الايام التي جار فيها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أن يزجر عن ذلك ويستقبل العدل فيما بينهما فإن عاد نكل ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه مملوكاً فيأبى عن سيده الى بلاد فينقطع عنه عمله الذي كان لسيده فيه ثم يقدم عليه فيريد سيده أن يحاسبه بالايام التي غيب نفسه فيها واستأثر بها لنفسه (قال مالك) ليس ذلك عليه وإنما يستقبل الخدمة بينه وبين سيده من يوم يجده فهذا بين لك أمر المرأتين وهذا كان أحرى أن يؤخذ منه تلك الايام متى غيب نفسه فيها لانه حق للسيد ﴿قلت﴾ وما علة مالك ها هنا حين لم يحسب ذلك على العبد (قال) قال مالك هو اذن عبد كله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت عنده امرأة فكرها وأراد فراقها فقالت لا تفارقتي واجعل أيامي كلها لصاحبتى ولا تقسم لى شيئاً أو قالت له تزوج على واجعل أيامي كلها لتي تزوج على (قال) قال مالك لا بأس بذلك ولا يقسم لها شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت ان أعطته هذا ثم شحت عليه بعد ذلك فقالت افرض لى (فقال) ذلك لها متى ما شحت عليه قسم لها أو يفارقها ان لم يكن له بها حاجة وهذا رأيي ﴿قال﴾ فقلنا لملك فالمرأة يتزوجها

الرجل وتشتط عليه أنه يؤثر من هي عنده عليها على هذا أتزوجك ولا شرط لك على في مبيتك (قال) لا خير في هذا للنكاح وإنما يكون هذا الشرط بعد وجوب النكاح في أن يؤثر عليها فيخيرها في أن تقيم أو يفارقها فيجوز هذا فأما من اشترط ذلك في عقدة النكاح فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن وقع النكاح على هذا (قال) أفسخه قبل البناء وإن بنى بها أجزت النكاح وأبطلت الشرط وجعلت لها ليلتها ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت عنده زوجتان فكان ينشط في يوم هذه للجماع ولا ينشط في يوم هذه للجماع أيكون عليه في هذا شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أن مترك من جماع أحدهما وجامع الأخرى على وجه الضرر والميل أن يكف عن هذه لمكان ما يجد من لذته في الأخرى فهذا الذي لا ينبغي له ولا يحل فأما ما كان من ذلك فيما لا ينشط الرجل ولا يعتمد به الميل إلى أحدهما ولا الضرر فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ففي قول مالك هذا أذا الرجل لا يلزمه أن يعدل بينهما في الجماع قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت القسم بين الحرائر المسلمات والاماء المسلمات وأهل الكتاب سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويقسم العبد بين الامة والحرمة والذمية من نفسه بالسوية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت رجلا صام النهار وقام الليل سرمد العبادة فخاصته امرأته في ذلك أيكون لها عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى أنه لا يحال بين الرجل وبين ما أراد من العبادة ويقال له ليس لك أن تدع امرأتك بغير جماع فأما أن جامعته وأما أن فرقنا بينك وبينها ﴿قال ابن القاسم﴾ إلا أنني سألت مالكا عن الرجل يكف عن جماع امرأته من غير ضرورة ولا علة فقال مالك لا يترك لذلك حتى يجمع أو يفارق على ما أحب أو كره لأنه مضار فهذا يدل على الذي سرمد العبادة إذا طلبت المرأة منه ذلك أن عبادة لا تقطع عنها حقها الذي تزوجها عليه من حقها في الجماع ﴿قلت﴾ أرأيت الصغيرة التي قد جومت والكبيرة البالغة أيكون القسم بينهما سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت من كانت تحته رتقاء أو من بها داء لا يقدر على جماعها مع ذلك الداء وعندها أخرى صحيحة

أ يكون القسم بينهما سواء في قول مالك (قال) قال مالك في الحائض والمریضة التي لا يقدر على جماعها انه يقسم لها ولا يدع يومها وكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الرجل المریض أيقسم في مرضه بينهما بالسوية (قال) سألت مالكا عن المریض یمرض وله امرأتان فقلت له أبيت عند هذه ليلة وعند هذه ليلة (قال) مالك ان كان مرضه مرضا يقوى عليه في أن يختلف فيما بينهما رأيت ذلك عليه وان كان مرضه مرضاً شديداً قد غلبه أو شق عليه ذاك فلا أرى بأساً أن يقيم حيث شاء ما لم يكن ذلك منه ميلاً (قال) فقلنا لمالك فان صح أعدل (قال) يعدل فيما بينهما القسم يبتدئه ولا يحسب لتي لم يقيم عندها ما أقام عند صاحبها ﴿قلت﴾ أرأيت المجنونة والصحيحة في قول مالك سواء في القسم بينهما بالسوية قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك وليس بين الحرائر وأمهات الاولاد من القسم شئ من الاشياء (قال) ولا بأس أن يقيم الرجل عند أم ولده اليومين والثلاثة ولا يقيم عند الحرة الا يوماً من غير أن يكون مضاراً (قال مالك) ولقد كان هاهنا رجل ببلادنا وكان قاضياً وكان قضيها وكن له أمهات اولاد وحرّة فكان ربما أقام عند أمهات اولاده الايام (قال مالك) ولقد أصابه مرض فانتقل الى أمهات اولاده وترك الحرة فلم ير أحد من أهل بلادنا بما صنع بأساً ﴿قلت﴾ أرأيت المجبوب ومن لا يقدر على الجماع تحته امرأتان أيقسم من نفسه بينهما بالسوية في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال له أن يتزوج فاذا كان له أن يتزوج فعليه أن يقسم بالسوية

﴿تم كتاب النكاح الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلی الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً﴾

﴿وبليه كتاب النكاح الخامس﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الخامس ﴾

﴿ فى الرجل ينكح النسوة فى عقدة واحدة ﴾

﴿ قلت لابن القاسم ﴾ أيجوز فى قول مالك أن يتزوج الرجل امرأتين فى عقدة واحدة (قال) لا أحفظ عن مالك فى هذا شيئا ولا يوجبني ذلك الا أن يكون سمي لكل واحدة منهما صداقها على حدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق احدهما أو مات عنها قبل الدخول كم يكون صداقها أيقوم المهر الذى سمي أم يقسم بينهما على قدر مهرهما (قال) لا أرى أن يجوز الا أن يكون سمي لكل واحدة صداقها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج أربع نسوة فى عقدة واحدة وسمى مهر كل واحدة منهن أ يكون النكاح جائزا فى قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه الساعة وأراه جائزا لأن الذى أخبرتك به أنه بلغني من قول مالك أنه انما كرهه لأنه لا يدري ما صداق هذه من صداق هذه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج حرة وأمة فى عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صداقها (قال) كان مالك مرة يقول يفسخ نكاحه الأمة ويثبت نكاح الحرة ثم رجع فقال ان كانت الحرة علمت بالأمة فالنكاح ثابت نكاحها ونكاح الأمة ولا خيار لها وان كانت لا تعلم فلها الخيار ان شئت أقامت وان شئت فارقت ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل فى الكتاب الاول

﴿ فى نكاح الام وابنتها فى عقدة واحدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة وابنتها فى عقدة واحدة ويسمى لكل واحدة

صداقها ولم يدخل بواحدة منهما (قال) قال مالك ولم أسمع أنا منه ولكن بلغني أنه قال يفسخ هذا النكاح ولا يقر على واحدة منهما ﴿قلت﴾ فان قال أنا أفارق واحدة وأمسك الأخرى (قال) ليس ذلك له لأنه لم يعقد نكاح واحدة منهما قبل صاحبتهما ﴿قلت﴾ فاذا فرقت بينهما أيكون له أن يتزوج الام منهما قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لم أسمع من مالك ولكن هذا رأي أن له أن يتزوج الام ﴿قلت﴾ ويتزوج البنت (قال) لا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل انه لا يتزوج الام للشبهة التي في البنت ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة وابنتها في عقدة واحدة وللام زوج ولم يعلم بذلك ثم علم بذلك أيكون نكاح الابنة جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك لا يجوز لان من قول مالك كل صفقة وقعت بحلال وحرام فلا يجوز ذلك عنده في البيوع . قال وقال مالك وأشبهه شيء بالبيوع النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يحل له نكاح أمها وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها وان لم يدخل بها فلينكحها ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن زيد بن ثابت وابن شهاب والقاسم وسالم وربيعة مثله الا أن زيدا قال الام مبهمة ليس فيها شرط وانما الشرط في الراتب

— الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها —

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج رجل امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج ابنتها بعد ذلك وهو لا يعلم فدخل بالبنت (قال) تحرم عليه الام والبنت جميعاً ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يكون للام صداق ويفرق بينهما ثم يخطب البنت ان أحب فأما الام فقد حرمت عليه أبداً لأنها قد صارت من أمهات نسائه وان كان نكاح البنت حراماً فإنه يحل في الحرمة محل النكاح الصحيح ألا ترى أن النسب يثبت فيه وأن الصداق يجب فيه وأن الحدود تدفع فيه فلا بد للحرمة من أن تقع فيه كما تقع في النكاح الصحيح ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج بنتاً ثم تزوج أمها بعدها فبني بالام ولم يبين بالابنة (قال) يخرق بينه

وبينهما كذلك قال مالك ولا تحل له واحدة منهما أبداً لان الام قد دخل بها فصار
 الربية محرمة عليه أبداً والام هي من أمهات نسائه فلا تحل له أبداً ﴿ ابن وهب ﴾
 عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج أخرى
 فاذا هي ابنتها (قال) أرى أن يفرق بينه وبين ابنتها فانه نكحها على أمها فان لم يكن
 مس ابنتها أقرت عنده أمها فان كان مسها فرق بينه وبين أمها بجمعه بينهما وقد نهى
 الله عن ذلك ولها مهرها بما استحل منها (قال يونس) وقال ربيعة يمسك الاولى فان
 دخل بابنتها فارقهما لان هاتين لا تصلح احدهما مع الاخرى ﴿ قلت ﴾ ومحمل الجدات
 وبنات البنات وبنات البنين هذا المحل في قوله مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل
 امرأتين لا يحل لرجل أن يتزوج منهما واحدة بعد واحدة في النكاح الصحيح اذا
 دخل بالاولى فانظر اذا تزوج واحدة بعد واحدة فاجتمع في ملكه فوطئ الاولى
 منهما فرق بينه وبين الآخرة وان وطئ الآخرة منهما فرق بينه وبين الاولى
 والآخرة جميعاً ثم ان أراد أن يخطب احدهما فانظر الى ما وصفت لك من أمر الام
 والبنت فاحملهم على ذلك المحمل فان كان وطئ الام حرمت البنت أبداً وان كان
 وطئ البنت ولم يوطأ الام لم تحرم البنت فان كان نكاح الابنة أو لا ثبت معها وفرق
 بينه وبين الام وان كان نكاح البنت آخراً فرق بينه وبينهما جميعاً ثم خطبها بعد
 ثلاث حيض أو بعد أن تضع حملها ان كان بها حمل ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج
 المرأة فينظر الى شعرها أو الى صدرها أو الى شيء من محاسنها أو ينظر اليها تلذذاً أو
 قبل أو باشر ثم طلق أو ماتت الا أنه لم يجامها فتحل له ابنتها وقد قال الله تعالى
 وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن
 فلا جناح عليكم (قال) قال مالك اذا نظر الى شيء منها تلذذاً لم يصلح له أن يتزوج
 ابنتها (قال مالك) وكذلك الخادم اذا نظر الى ساقها أو معصمها تلذذاً لم تحل له بنت
 الخادم أبداً ولا تحل الخادم لآبيه ولا لآبائه أبداً ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب
 عن ابن جريج يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يتزوج

المرأة فيغمرها ولا يزيد على ذلك قال لا يتزوج ابنتها (قال) وكان ابن مسعود يقول
 اذا قبلها فلا تحل له الابنة أبداً (وكان) عطاء يقول اذا جلس بين نخديها فلا يتزوج
 ابنتها ﴿مخرمة﴾ عن أبيه عن عبد الله بن أبي سلمة ويزيد بن قسيط وابن شهاب في
 رجل تزوج امرأة فوضع يده عليها وكشفها ولم يمسه انه لا يحل له ابنتها ﴿قلت﴾
 أرايت ان تزوج الام فدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها (قال) قال مالك تحرمان
 عليه جميعا وكذلك الجدات وبنات بناتها وبنات بناتها هذه المنزلة بمنزلة الام والابنة
 في الحرمة ﴿قلت﴾ فان تزوج الام ودخل بها أولم يدخل بها ثم تزوج البنت بعد
 ذلك ولم يدخل بالبنت (قال) قال مالك يفرق بينه وبين البنت ويثبت على الام لان
 نكاح الام لا يفسد الا بوطء الابنة اذا كان وطء الابنة بنكاح فاسد وكذلك ان
 كان انما تزوج البنت أولا فوطئها أولم يطأها ثم تزوج الام بعد ذلك لم يفسد نكاح
 البنت الا ان يطأ الام ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها ولم يبين بها حتى
 تزوج أختها أو أمها أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت النكاح
 الثاني في رأيي لأن العقدة الأولى كانت باطلة لأنها تحل لابنه ولأبيه أن ينكحها
 ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أختها أو أمها
 أيقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت على النكاح الثاني في رأيي لأن
 العقدة الأولى عقدة المرأة التي تزوجها في عدتها ليست بعقدة وليس ذلك بنكاح
 ألا ترى أنه اذا لم يبين بها أو يتلذذ منها بشئ حتى يفرق بينهما أن مالكا قال لا بأس
 أن يتزوجها والده أو ابنه فهذا يدل على مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج الام
 وابنتها في عقدة واحدة فدخل بها جميعا (قال) يفرق بينهما ولا ينكح واحدة منهما
 أبداً وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان انما دخل بالام أو بالابنة أولم يدخل بها جميعا
 (قال) سمعت عن مالك أنه قال ان كانت عقدتهما واحدة فدخل بالبنت حرمت عليه
 الام ولا يتزوجها أبداً وفسخ نكاح البنت أيضا حتى يستبرئ رحمها ثم يتزوجها ان
 أحب بعد ذلك نكاحا مستقبلا (قال) وان كان دخل بالام ولم يدخل بالبنت فرق

بينه وبينها ويستبرئ رحم الام ثم ينكحها بعد ذلك ولا ينكح البنت أبداً وان كان لم يدخل بواحدة منهما وكانت عقدتهما واحدة فرق بينهما ويتزوج بعد ذلك أيتهما شاء وهو رأيي لان عقدتهما كانت حراما فلا يحرم ان ينكحها بعد ذلك حين لم يصبهما الا ترى أنه لا يرث واحدة منهما لو ماتت ولو طلق واحدة منهما لم يكن ذلك طلاقاً ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا هذا الاصل في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أمها وهو لا يعلم فبني بالام أيفرق بينه وبين الابنة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون عليه للابنة نصف الصداق في قول مالك (قال) لا يكون لها عليه من الصداق قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ ولم وانما جاءت هذه الفرقة والتحريم من قبل الزوج (قال) لان هذا التحريم لم يتعمده الزوج وصار نكاح البنت لا يقر على حال فلما فسخ قبل البناء صارت لامرأته مهر لها لانصف ولا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه قال سمعت سعد بن عمار يقول سألت ابن المسيب وعروة وأبان بن عثمان عن رجل كانت له وليدة يطؤها ثم انه باعها من رجل فولدت له جارية فأراد سيد الجارية الاول أن ينكح ابنتها من هذا الرجل (قال) فكلهم نهاه عن ذلك ورأوا أنه لا يصلح (وقال) مالك انه بلفه ذلك الا أنه قال فأراد الذي باعها أن يشتري ابنتها فيطأها قال فسأل عن ذلك أبان وابن المسيب وسليمان بن يسار فنهوه عن ذلك (وقال) وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد مثله

— في الرجل يزني بأم امرأته أو يتزوجها عمداً —

﴿قلت﴾ أرايت ان زنى بأم امرأته أو بابنتها أتحرّم عليه امرأته في قول مالك (قال) قال لنا مالك يفارقها ولا يقيم عليها وهذا خلاف ما قال لنا مالك في موطنه وأصحابه على ما في الموطأ ايس بينهم فيه اختلاف وهو الامر عندهم ﴿ابن أبي ذئب﴾ عن الحارث بن عبد الرحمن أنه سأل ابن المسيب عن رجل كان يتبع امرأة حراما فأراد أن ينكح ابنتها أو أمها قال فبسألت ابن المسيب فقال لا يحرم الحرام الحلال (قال) ثم

سألت عروة بن الزبير فقال نعم ما قال ابن المسيب (قال) ابن أبي ذئب وقال ذلك ابن شهاب (قال) وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وربيعة قال لا ليس لحرام حرمة في الحلال ﴿قلت﴾ فإن تزوج أم امرأته عمداً وهو يعلم أنها أمها أتحرم عليه الابنة في قول مالك (قال) قد أخبرتك أنه كره أن يقيم عليها بعد الزنا فكيف بهذه التي تزوج والتزويج في هذا والزنا في أم امرأته التي تحته سواء إلا أن الذي تزوج أن عذر بالجهالة فلا حد عليه وهو أحرم من الذي زنى لانه نكاح ويدراً عنه فيه الحد ويأحق به النسب ﴿قلت﴾ أرايت الصبي اذا تزوج المرأة ولم يجامعها أو جامعها وهو صبي هل تحل لابنه أو لاجداده أو لولده أو لاولاده في قول مالك (قال) لا لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فلا تحل زوجة الابن على حال من الحالات دخل بها الابن أو لم يدخل بها وانما تقع الحرمة عند عقد الابن نكاحها (قال) وكذلك امرأة الاب اذا عقد الاب نكاحها حرمت على أولاده وان لم يدخل بها بعقد النكاح تقع الحرمة ها هنا ليس بالجماع انما تلك الربية التي لا تقع الحرمة الا بجماع أمها ولا تقع الحرمة بعقد نكاح أمها ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يفسق بالمرأة يزني بها لتحل لايه أو لابنه (قال) سمعت مالكا غير مرة وسئل عن الرجل يزني بأم امرأته أو يتلذذ بها فيما دون الفرج فقال أرى أن يفارق امرأته فكذلك الرجل عندي اذا زنى بامرأة لم ينبغ لابنه ولا لايه أن يتزوجاها أبداً وهو رأي الذي أخذ به ﴿قلت﴾ أفيتزوج الرجل المرأة التي قد زنى بها هو نفسه في قول مالك (قال) نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد ﴿قلت﴾ ويحل للذي فسق بهذه المرأة أن يتزوج أمها أو بنتها (قال) سمعت مالكا يسئل عن الذي يزني بمختنته أو يعبت عليها فيما فوق فرجها فرأى أن يفارق امرأته فكيف يتزوج من ليس تحته فالذي أمره مالك أن يفارق امرأته من أجلها أيسر من التي قد زنى بها أن يتزوج أمها أو ابنتها وهو رأي الذي أخذ به ﴿قلت﴾ أرايت مالكا هل كان يكره أن يتزوج الرجل المرأة قد قبلها أبوه لشهوة أو ابنة أو لامسها أو

أو باشرها حراما (قال) سمعت منه في الذي يعبث على خنته فيما دون الفرج أن مالك أمره أن يفارق امرأته فهذا مثله وهو رأي الذي أخذ به أن لا يتزوجها وإن ما تلذذ به الرجل من امرأة على وجه الحرام فلا أحب لآبيه ولا لابنه أن يتزوجها ولا أحب له أن يتزوج أمها ولا ابنتها وقد أمره مالك أن يفارق من عنده لما أحدث في أمها فكيف يجوز لمن ليست عنده أن يتزوجها ﴿ قلت ﴾ فإن جامعها أكان مالك يكره لآبيه أو لابنه أن ينكحها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت أن زنى الرجل بامرأة آبيه أو بامرأة ابنه أتحرم على آبيه أو على ابنه في قول مالك (قال) الذي أخذ به أنه لا ينبغي لرجل ولا لآبيه أن يخبرا امرأة واحدة كما كره مالك أن يخبر الرجل الواحد المرأة وابنتها (قال) وسمعت وسأله رجل عن رجل زنى بأم امرأته قال أرى أن يفارقها والذي سأله عنها هو رجل نزلت به وأنا أرى إذا زنى الرجل بامرأة ابنه أن يفارقها الابن ولا يقيم عليها ﴿ مخزومة بن بكير ﴾ عن آبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل نكح امرأة ثم توفي ولم يمسه هل تصالح لابنه فقال لا تصالح لابنه (قال بكير) وقال ذلك ابن قسيط ﴿ ابن طبيعة ﴾ عن جابر بن عبد الله بذلك ﴿ يونس ﴾ قال ابن شهاب لا تحل لابنه وإن طلقها (قال يونس) وقال ربيعة لا تحل امرأة ملك بضعها رجل لو ولد ولا لولد دخل بها أو لم يدخل بها

﴿ في نكاح الاختين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت أن تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أختها فبني بها أيتهم امرأته في قول مالك (قال) الأولى ويفرق بينه وبين الثانية ﴿ قلت ﴾ ويكون للاخت المدخول بها مهر مثلها أو المهر الذي سمي لها (قال) قال مالك المهر الذي سمي لها (قال مالك) وكذلك أن تزوج أخته من الرضاة ففرق بينهما بعد البناء فإن لها المهر الذي سمي ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج في عقدة واحدة أختين لم يعلم بذلك ولا هما علمتا بذلك فعلم قبل البناء بهما أو بعد البناء بهما أيكون للزوج الخيار في أن يحبس أيتهما شاء في قول مالك (قال) لا خيار للزوج في أن يحبس واحدة

منهما ولكن يفرق بينه وبينهما (قال) وكل امرأتين يجوز له أن ينكح احدهما بعد صاحبته ولا يجوز له أن يجمعهما جميعاً تحته فانه ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فبني بهما أو لم يبن بهما فسخ نكاحه منهما جميعاً ولا خيار له في أن يجبس واحدة منهما. وينكح أيتها شاء بعد ذلك بعد أن يستبرئ ان كان قد دخل بهما أو بواحدة منهما وهذا قول مالك **✽** ابن وهب **✽** عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج أخرى بالشام فدخل بها فاذا هي أختها ثم قال لها أنت طالق ثلاثاً قال ابن شهاب لا نرى عليه بأساً أن يمكك الاولى منهما فان نكاحها كان أول نكاح وللتى طلق مهرها كاملاً وعليها العدة وان كانت حاملاً فعليه نفقتها حتى تضع حملها **✽** قال يونس **✽** وقال ربيعة إما هو تكون الاولى بيده فهي امرأته وقد فارق الآخرة وإما هو طلق الاولى فلا آخرة مفارقة على كل حال **✽** قلت **✽** أرايت ان تزوج أختين واحدة بعد واحدة وقد دخل بهما جميعاً (قال) قال مالك يفرق بينه وبين الآخرة ويثبت مع الاولى وكذلك العمة والخالة مما يحل للرجل أن يتزوج واحدة بعد هلاك الاخرى أو طلاقها

✽ في الاختين من ملك اليمين ✽

✽ قلت **✽** أرايت الرجل يتزوج المرأة وعنده أختها بملك يمينه قد كان يطؤها أيصاح له هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكاً قال لا ينبغي للرجل أن يتزوج امرأة الا امرأة يجوز له أن يطأها اذا نكحها فأرى هذه عندي لا يستطيع اذا تزوجها أن يطأها ولا يقبلها ولا يباشرها حتى يحرم عليه فرج أختها ولا يعجنبي أن ينكح الرجل امرأة ينهى عن وطئها أو تقييلها لتحريم أخرى على نفسه ولا يجوز له أن ينكح الا في الموضع الذي يجوز له فيه الوطء ولو نكح لم أفرق بينه وبين امرأته ووقفته عنها حتى يحرم أيتها شاء ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأي **✽** قال سحنون **✽** وقد قال عبد الرحمن ان النكاح لا ينمقد وهو أحسن قوله وقد بينا هذا الاصل في كتاب الاستبراء

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كان يطاء أمة فباعها من رجل ثم تزوج أختها فلم يبين بها
 حتى استبرا أختها التي كان يطاء أياً يكون له أن يطاء امرأته وقد عادت إليه الامة التي
 كان يطاء أم لا يكون له أن يطاء امرأته حتى يحرم عليه فرج الامة (قال) نعم له أن
 يطاء امرأته وليس عليه أن يحرم فرج جاريته ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد قال مالك في
 الرجل يكون عنده الاختان من ملك اليمين فيطاء احدهما قال مالك فلا يطاء
 الاخرى حتى يحرم فرج التي وطئ فان هو باع التي وطئ ثم وطئ التي عنده ثم
 اشترى التي باع (قال) قال مالك فلا بأس أن يقيم على التي وطئ لانه حين باع التي
 كان وطئها أولاً حل له أن يطاء أختها فلما وطئ أختها بعد البيع ثم اشتراها والتي
 عنده حلال له فلا يضره شراء أختها في وطء هذه التي عنده ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 ان هذا حين باع أختها وطئ هذه التي بقيت في ملكه وليس مسئلتى هكذا انما
 مسئلتى أنه عقد نكاح أختها بعد بيعها فلم يطاء أختها التي كان يطاء وقول مالك انه
 وطئ التي بقيت في ملكه بعد بيع الاخرى قال ابو طه هاهنا والمقد سواء لان
 التحريم قد وقع بالبيع ﴿قلت﴾ أوقع التحريم بالبيع في التي باع ووقع التحليل في
 التي بقيت عنده في ملكه فلا يضره وطئها أو لم يطاءها ان هو اشترى التي باع فله أن
 يطاء التي بقيت في ملكه ويمسك عن التي اشترى (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجهلها
 كأنهما اشتريتا بعد وطئهما جميعاً قال نعم ﴿قلت﴾ وتجهلها كأنهما اشتريتا بعد
 ما وطئهما جميعاً قال نعم ﴿قلت﴾ ولو أن رجلاً كان يطاء جارية فباعها وعنده أختها لم
 يكن وطئها ثم اشترى التي كان باع قبل أن يطاء التي كان مخيراً أن يطاء أيتهما شاء لان
 التحليل وقع فيهما قبل أن يطاء التي عنده فله أن يطاء أيتهما شاء (قال) نعم هاتان قد
 اجتمع له التحليل في أيتهما شاء فاذا وطئ واحدة أمسك عن الاخرى حتى يحرم
 عليه فرج التي كان وطئ وهذا رأيي ﴿قال﴾ ولو أن رجلاً كانت عنده أختان
 فوطئ احدهما ثم وثب على الاخرى فوطئها قبل أن يحرم عليه فرج التي وطئ أولاً
 وقف عنهما جميعاً حتى يحرم عليه أيتهما شاء ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة فلم

يطأها حتى اشترى أختها أياكون له أن يطأ امرأته قبل أن يحرم عليه فرج التي اشترى (قال) نعم لا بأس بذلك ألا ترى لو أن رجلاً اشترى أختاً بعد أخت كان له أن يطأ الاولى منهما وان شاء الآخرة الا أن هذا في النكاح لا يجوز له أن يطأ أختها التي اشترى الا أن يفارق امرأته وهذا في هذه المسئلة مخالف للشراء فبذلك النكاح ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج امرأة فاشترى أختها قبل أن يطأ امرأته فوطئ أختها أتمنعه من امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته أم لا (قال ابن القاسم) يقال له كف عن امرأتك حتى تحرم عليك فرج أختها ﴿ قلت ﴾ ولا يفسد هذا نكاحه قال لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان العقد وقمت صحيحة فلا يفسده ما وقع بعده من أمر أختها ألا ترى أنه لو تزوج امرأة ثم تزوج أختها فدخل بالثانية فانه يفرق بينه وبين الثانية عند مالك ويثبت على نكاح الاولى فكذلك مسألتك وان تزوج أختين في عقدة واحدة وان سمي لكل واحدة مهرآ كان نكاحه فاسداً عند مالك فكذلك الذي كانت عنده أمة يطؤها فيتزوج أختها بعد ذلك فأرى أن يوقف عنها حتى يحرم عليه فرج أختها التي وطئها ولا أرى أن يفسخ النكاح ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يكون عنده أم ولد ثم تزوجها ثم يشتري أختها فيطؤها ثم ترجع اليه أم ولده أيكف عن أختها التي وطئ أم يقيم على وطئها ويمسك عن أم ولده (قال) بل يقيم على وطء هذه التي عنده ويمسك عن أم ولده ﴿ قلت ﴾ فان ولدت منه الثانية فزوجها ثم رجعتا اليه جميعاً أياكون له أن يطأ أيهما شاء ويمسك عن الاخرى (قال) نعم مالم يطأ التي رجعت اليه أولاً قبل أن ترجع اليه الاخرى

— في وطء الاختين من الرضاة بملك اليمين —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يملك الاختين من الرضاة أيلصق له أن يطأهما في قول مالك (قال) قال مالك اذا وطئ احدهما فليمسك عن الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ثم ان شاء وطئ الاخرى وان شاء أمسك عنها ﴿ قلت ﴾ والرضاة في هذا والنسب في قول مالك سواء (قال) نعم

— في الجمع بين النساء —

هو قال ابن القاسم ﴿ وقال مالك في كل من يحل من النساء أن ينكح واحدة بعد واحدة فلا يحل له أن يجمع بينهما في ملك واحد مثل العمة وبنت الاخ وبنت الاخت والاختين فهو اذا تزوج واحدة بعد واحدة وهو لا يدم فدخل بالآخرة منهما قبل أن يدخل بالاولى أو دخل بهما جميعا فانه في هذا كله يفرق بينه وبين الآخرة ويثبت مع الاولى لان نكاحهما كان صحيحا فلا يفسد نكاحهما ما دخل هاهنا من نكاح عمتها ولا أختها وان كان قد دخل بالآخرة فعليه صداقها الذي سمي لها وان لم يكن سمي صداقا فعليه صداق مثلها والفرقة بينهما بغير طلاق لانه لا يقر معها على حال وهذا كله قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴿ العمة وبنت أخيها وبنت بنتها وبنت بنيتها وان سفان بنات الذكور منهن وبنت الاناث فلا يصلح لرجل أن يجمع بينهما بين اثنتين منهن لانهن ذوات محارم وقد نهى أن يجمع بين ذوات المحارم فكذلك هذا في الرضاع سواء يحمل هذا المحمل وكذلك هذا في الملك عند مالك لان مالكا قال يحرم من الرضاعة في الملك ما يحرم من النسب ﴿ قلت ﴿ أرايت اخلالة وبنت الاخت من الرضاعة أن يجمع بينهما الرجل في نكاح أو في ملك اليمين يطوهما في قول مالك (قال) قال مالك الولادة والرضاعة والملك سواء التحريم فيها سواء في النكاح وفي ملك اليمين سواء لا يصلح له أن يتزوج اخلالة وبنت أختها من الرضاعة ولا بأس أن يجمعها في الملك ولا يجمعهما في الوطء ان وطئ واحدة لم يطأ الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ﴿ ابن لهيعة ﴿ عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها ﴿ ابن لهيعة ﴿ عن ابن هبيرة عن عبد الله بن زريق عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ﴿ يونس ﴿ عن ابن شهاب قال نرى خالة أبيها وعمه أمها بتلك المنزلة وان كان ذلك من الرضاعة ﴿ يونس ﴿ عن ابن شهاب قال لا يجمع بين امرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها ولا عمة أبيها ولا عمة أمها

في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح

قلت ﴿أرأيت لو أن رجلا وطئ جاريته أو جارية ابنه وعنده أمها امرأة له فولدت الامة أتحرّم عليه امرأته وهل تكون الامة أم ولد له في قول مالك (قال) أرى أن يفارق امرأته وأرى أن يعتق الجارية لانه لا ينبغي له وطؤها بوجه من الوجوه وليس له أن يتبعها في الخدمة وإنما كان له فيها من المتاع بالوطء لاني سمعت مالكا يقول من زنى بأم امرأته انه يفارق امرأته فكيف بمن وطئ بملك وهو لا أحد عليه فيها فن لا أحد عليه فيها أشد في التحريم ممن عليه فيها الحد والحجة في أنها تعتق لان مالكا سئل عن الذي يوطأ أخته من الرضاعة وهو يملكها قال لا أحد عليه وأرى أن تعتق عليه ان حملت لانه لا يصل الى وطئها ولا منفعة له فيها من خدمة وكل من وطئ من ذوات المحارم فحملت فانه يعتق عليه ولا يؤخر فالذي وطئ ابنة امرأته مما يملكه بمنزلة أخته من الرضاعة ممن يملك سواء ولو لم تحمل حرمت عليه امرأته لانه ممن لا أحد عليه وهذا لا اختلاف فيه ولقد سمعت مالكا غير مرة يقول يفارق امرأته اذا زنى بأمها أو بابنتها فكيف بهذا ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يصلح للرجل أن ينكح ابنة ابن امرأته ولا ابنة ابنتها ولا شيئا من أولاد أولادها وان بعدن منه (قال) وبلغني عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أبي بكر بن حزم يقول تسألني عن الرجل يجمع بين المرأة وابنتها في ملك اليمين فلا يقرن ذلك لا أحد فعله فقد نزل في القرآن النهي يعني عنه وإنما استحل ذلك من استحله لقول الله تعالى الا ما ملكت أيمانكم وقد كان بلغنا أن رجلا من أسلم سأل عثمان بن عفان عن ذلك فقال لا يحل لك ودخل عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن ذلك وقالوا انما أحل الله لك ما سمي لك سواء هؤلاء مما ملكت أيمانكم

— ﴿ احصان النكاح بغير ولي ﴾ —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان تزوج رجل امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلا فزوجها ودخل بها أيكوت هذا نكاح احصان في قول مالك (قال) لا يكون احصانا

— ﴿ احصان الصغيرة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبية الصغيرة التي لم تحصن ومثلها بجامع اذا تزوجها فدخل بها وجامعها أيكوت ذلك احصانا في قول مالك أم لا (قال) نعم تحصنه ولا يحصنها ﴿ قلت ﴾ أرايت المجنونة والمغلوقة على عقلها اذا تزوجها فدخل بها وجامعها هل تحصنه في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولا يحصنها هو (وقال) بعض الرواة يحصنها وهي من الحرائر المسلمات ولان نكاحها حلال

— ﴿ احصان الصبي والخصي ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي اذا لم يحتلم يتزوج المرأة فيدخل بها فيجامعها ومثله بجامع أ يحصنها قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا الصبي اذا بنى بامرأته وجامعها هل يجب بجماعه إياها المهر لها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك لها ولا عدة عليها ان صالحها أبوه أو وصيه ﴿ قلت ﴾ أرايت الخصي القائم الذكركر هل يحصن (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك هو نكاح وهو يفتسل منه ويقام فيه الحد فاذا تزوج وجامع فذلك احصان ﴿ قلت ﴾ أرايت المجنون والخصي هل يحصنان المرأة (قال) نعم في رأيي لان المرأة اذا رضيت بأن تزوج مجنوناً أو خصياً قائم الذكركر فهو وطء يجب فيه الصداق ويجب لوطء المجنون والخصي الحد فاذا كان هكذا فجاءه في النكاح احصان وهو نكاح صحيح الا أن لها أن تختار ان لم تعلم وان علمت فرضيت فوطئها بعد علمها فهو نكاح

﴿ قلت ﴾ أرايت المجنوب هل يحصنها (قال) لا يحصن الا الوطء عند مالك والمجنوب لا يبطأ ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد هل يحصن الحرة قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة تزوجها خصي وهي لا تعلم أنه خصي وكان يوطؤها ثم علمت أنه خصي فاختارت فراقه أيكون ووطؤه ذلك احصانا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أراه إحصانا لها ولا له ولا يكون الاحصان عند مالك الا ما يقام عليه ولا خيار فيه (قال ابن القاسم) فان أصابها بعد علمها بأنه خصي انقطع خيارها ووجب عليها الاحصان بذلك الوطء ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ابن شهاب أنه سمع عبد الملك بن مروان يسأل عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود هل تحصن الامة الحر فقال نعم فقال له عبد الملك عمن تروي هذا فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة أنه قال يحصن الحر بالمملوكة وتحصن الحرة بالعبد لان الله تبارك وتعالى جعل ذلك تزويجاً تجري فيه العدة والردة والصدوق وعدة ما أحل الله من النساء ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب قال ان الامة تحصن الحر لان الله تعالى قال وأنكحوا الأيتام منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا فقراء فبذلك كان يرى أهل العلم أنه احصان ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن بكير بن الاشج عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار مثله ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعبد الرحمن بن الهدير وكان شيخاً قديماً مرضياً وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وابن قسيط أنهم كانوا يقولون الحر يحصنه نكاح الامة والعبد يحصن بنكاحه الحرة ﴿ مخزومة ﴾ عن أييه عن القاسم وسالم وسليمان بن يسار مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن شعير بن نمير عن حسين بن عبد الله عن أييه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿ مالك ﴾ قال بلغني عن القاسم بن محمد أنه كان يقول اذا نكح الحر الامة فقد أحصنته (قال) مالك وقال ذلك ابن شهاب ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك والامر عندنا أن الحرة يحصنها العبد اذا مسها

❦ في احصان الامة واليهودية والنصرانية ❦

❦ قلت ❦ هل تحصن الامة واليهودية والنصرانية الحرّ في قول مالك (قال) نعم اذا كان نكاحهن صحيحاً ❦ قلت ❦ فان كان النكاح فاسداً أ يكونان به محصنين اذا كانا حريّن مسلمين أو حراً مسلماً على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد (قال) لا يحصن هذا النكاح وانما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه يقام عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت المسلم يتزوج النصرانية فيطؤها ثم يطلقها أو يموت عنها ثم تزني قبل أن تسلم أو تسلم ثم تزني أتكون محصنة أم لا (قال) قال مالك لا تكون محصنة حتى تسلم وهي تحت زوج فيجامعها من بعد الاسلام فان جامعها من بعد الاسلام أحصنها والا لم يحصنها (قال مالك) وكذلك الامة لا يحصنها زوجها بجماع كان منه وهي في رقها وانما يحصنها اذا جامعها بعد ما عتقت ❦ يونس بن يزيد ❦ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جازله نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهرائي المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقرؤا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن ❦ يونس ❦ عن ربيعة أنه قال لا يحصن العبد ولا الامة بنكاح كان في رق فاذا أعتقا فكأنهما لم يتزوجا قبل ذلك فاذا تزوجها بعد العتاقة وابتنيا فقد أحصنا ❦ يونس ❦ عن ابن شهاب أنه قال في مملوك تحته أمة فيعتقان ثم زنيا بعد ذلك قال يجلد كل واحد منهما مائة جلدة فانهما عتقا وهما متناكحان بنكاح الرق ❦ يونس ❦ عن ابن شهاب أنه قال لم نسمع أحداً من علمائنا يشك في أنه قد أحصن وأنه قد وجب عليه الرجم اذا نكح المسلم الحرّ النصرانية ❦ مخزومة ❦ عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يقول في رجل تزوج نصرانية ثم زنى هل عليه من رجم قال نعم يرمم ❦ يونس ❦ عن ربيعة أنه قال ان جاز للحر المسلم أن ينكح النصرانية أحصن بها

❦ في الدعوى في الاحصان ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها ثم يطلقها فيقول ما جامعتمها وتقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في ذلك ❦ قلت ❦ فان طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وبلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال مالك) لا أرى ذلك له الا باجتماع منهما على الوطء (قال ابن القاسم) وأرى أن تدين في ذلك ويخلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها ضارا آمنه في نكاحها ❦ قلت ❦ فهل يكون الرجل محصنا أم لا (قال) لا يكون محصنا ولا تصدق عليه المرأة في الاحصان ❦ سحنون ❦ وقد قال بعض الرواة وان أخذ منه الصداق لانه انما أخذ منه الصداق لما مضى من الحكم الظاهر ولم يقر بأنه أصابها ❦ قلت ❦ أرايت المرأة أتكون محصنة في قول مالك وقد أقرت بالجماع (قال) لا تكون محصنة وكذلك بلغني عن مالك (وقال بعض الرواة) لها أن تسقط ما أقرت به من الاحصان قبل أن تؤخذ في زنا أو بعد ما أخذت لادعائها الصداق وانها لو لم تدعه اذ لم يقر به الزوج لم يكن لها فلما كان إقرارها بالوطء الذي تزعم أنها أقرت به للصداق كان لها أن تلتفي الاحصان الذي أقرت به ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت العنين أو الرجل الذي ليس بعنين يدخل بامرأته فيدعي أنه قد جامعها وأنكرت هي الجماع وقالت ما جامعني ثم طلقها البتة (قال) قد أقر لها بالصداق فيقال لها خذي ان شئت وان شئت فدعي ❦ قلت ❦ فان قالت المرأة بعد ذلك أتكون محصنة (قال) لا تكون محصنة الا بأمر يعرف به المسيس بعد النكاح ❦ قلت ❦ أرايت المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة ثم وجدوها تزني فقال الزوج قد كنت أجامعها وقالت المرأة ما جامعني أتكون محصنة أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) أراها محصنة ❦ قال سحنون ❦ وكذلك يقول غيره انها محصنة وليس لها انكار لانها انما ترفع حداً وجب عليها لم تكن منها قبل ذلك

دعوى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة طلقها زوجها البتة قبل البناء بها فتزوجت غيره فلم يدخل بها حتى مات عنها فادعت المرأة أنه قد جامعها ولم يبين بها قالت طرقتني ليلا فجامعني أتحمّلها زوجها الاول أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن تصدق في الجماع ان أرادت الرجوع لزوجها الا بدخول معروف ﴿ قلت ﴾ فان زنت أتكون عندك محصنة بقولها ذلك أم لا (قال) لا تكون محصنة ﴿ قال سحنون ﴾ وهذه مثل الاولى لها طرح ما ادعت

❦ في احصان المرتدة ❦

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم ترتد عن الاسلام ثم ترجع الى الاسلام فتزني قبل أن تتزوج من بعد الردة أترجم أم لا ترجم (قال) لا أرى أن ترجم ولم أسمعه من مالك الا أن مالك سئل عنها اذا ارتدت وقد حجت ثم رجعت الى الاسلام أيجزئها ذلك الحج قال لا حتى تحج حجة مستأنفة فاذا كان عليها حجة الاسلام حتى يكون اسلامها ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعا وما كان لله وانما تؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية والسرقة مما لو عملته وهي كافرة كان ذلك عليها وكل ما كان لله مما تركته قبل ارتدادها من صلاة أو صيام أفطرته من رمضان أو زكاة تركتها أو زنا زنته فذلك كله عنها موضوع وتستأنف بعد أن رجعت الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر اذا أسلم (قال ابن القاسم) وهو أحسن ما سمعت وهو رأيي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والمرتد اذا ارتد وعليه أيمان بالعتق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك كله عنه ﴿ سحنون ﴾ وقال بعض الرواة ان ردة لا تطرح احصانه في الاسلام ولا أيمانه بالطلاق ألا ترى أنه لو طلق امرأته ثلاثا في الاسلام ثم ارتدت ثم رجع أكان يكون له تزويجها بغير زوج ولو نكح امرأة قد طلقها زوجها ثلاثا ثم ارتدت ثم رجع الى الاسلام أما كانت الزوجة تحل لزوجها الذي طلقها ثلاثا بنكاحه قبل أن يرتد ووطئه اياها ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبدین اذا أعتقا وهما زوجان فلم يجامعها

بعد المتق حتى زنياً يكونان محصنين أم لا (قال) لا يكونان محصنين الا بجماع من
بعد المتق وكذلك قال ابن شهاب وريضة

في الاحلال

قلت ﴿أرأيت ان تزوج امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجهها ودخل
بها﴾ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك أم لا (قال) لا يكون احصاناً ﴿قلت﴾
فهل يحلها وطء هذا الزوج لزوج كان قبله طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا اذا
فرق بينهما ولا يكون الاحصان الا في نكاح لا يفرق فيه الولي مع وطء يحل الا
ان يجيزه الولي أو السلطان فيطأها بعد اجازته فيكون احصاناً بمنزلة العبد اذا وطئ
قبل إجازة السيد فليس ذلك باحصان ولا تحل لزوج كان قبله الا أن يجيز السيد
فيطأها بعد ذلك فيكون احصاناً وتحل بذلك لزوج كان قبله فكذلك الذي ينكح
بغير ولي وهو مما لو أراد السلطان أن يفسخه والولي لم يكن احصاناً ولم تحل
لزوج كان قبله بهذا النكاح وهذا الذي سمعت من قول مالك ممن أثق به ﴿قلت﴾
فهل يحلها وطء الصبي لزوج كان قبله اذا جامعها (قال) قال مالك لا يحلها لان وطء
الصبي ليس بوطء ولان مالكا قال لي أيضاً لو أن كبيرة زنت بصبي لم يكن عليها
الحد ولا يكون وطؤه احصاناً وانما يحصن من الوطء ما يجب فيه الحد ﴿قلت﴾
أرأيت المجنون والخصي القائم الذكر هل تحل بجماعهما لزوج كان طلقها قبلهما
ثلاثاً في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان هذا وطء كبير ﴿قلت﴾ أرأيت
المحبوب هل يحلها لزوج كان بتها ثلاثاً (قال) لا لانه لا يجمع ﴿قلت﴾ أرأيت
الصبية اذا تزوجه رجل فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت آخر من بعده ومثلها توطأ وذلك
قبل أن تحيض فوطئها الثاني فطلقها أيضاً أو مات عنها آتحتل لزوجها الاول الذي
كان طلقها ثلاثاً بوطء هذا الثاني وانما وطئها قبل أن تحيض (قال) نعم وهذا قول
مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ما لا تجملها به محصنة هل تحلها بذلك الوطء وذلك النكاح
لزوج كان قد طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا وكذلك بلغني عن مالك في الاحصان

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في نكاح العبد وكل نكاح كان حراما يفسخ ولا يترك
 عليه أهله مثل المرأة تزوج نفسها والامة تزوج نفسها والرجل يتزوج أخته من
 الرضاعة أو من ذوات المحارم ولا يعلم أو يتزوج أخت امرأته وهو لا يعلم ويدخل
 بها أو عمتها أو خالتها أو ما أشبه هذا فإنه لا يحلها بذلك الوطء لزوج كان قد طلقها
 قبله ثلاثا ولا يكون ذلك الوطء ولا ذلك النكاح احصانا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾
 أرايت كل نكاح يكون الى الاولياء ان شاؤا أثبتوه وان شاؤا ردوه أو الى المرأة
 ان شاءت رضيت وان شاءت فسخت النكاح مثل المرأة تتزوج الرجل وهو عبد
 لا تعلم به أو الرجل يتزوج المرأة وهي جذماء أو برصاء لا يعلم بذلك حتى وطئها
 فاختارت المرأة فراق العبد أو اختار الرجل فراق هذه المرأة أي يكون هذا
 النكاح والوطء مما يحلها لزوج كان قبله (قال) قال مالك في المرأة تنكح الرجل
 وهو عبد لا تعلم به ثم علمت به بعد ما وطئها فاختارت فراقه ان ذلك الوطء لا يحلها
 لزوج كان قبله فكذلك مسائلك كلها ﴿ قلت ﴾ فهل تكون المرأة بهذا الوطء
 محصنة (قال) لا تكون به محصنة في رأيي وقد أخبرتك أن مالكا كان يقول لا تكون
 محصنة الا بالنكاح الذي ليس الى أحد فسخه فهذا يجزئك لان مالكا قال لو تزوج
 رجل امرأة كان قد طلقها رجل ثلاثا فوطئها وهي حائض ثم فارقها لم تحل لزوجها
 الاول (قال ابن القاسم) ولا تكون بمثل هذا محصنة وكذلك الذي يتزوج المرأة
 في رمضان فيطؤها نهارا أو يتزوجها وهي محرمة وهو محرم فيطؤها فهذا كله لا يحلها
 لزوج كان طلقها ولا يكونان به محصنين وكذلك كل وطء نهى الله عنه مثل وطء
 المتكفة وغير ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بمض الرواة وهو المخزومي قال الله
 تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد نهى الله عن وطء الحائض فلا
 يكون ما نهى الله عنه يحل ما أمر به ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة أنه قال ليس على
 الرجل احصان حتى يتزوج ويدخل بامرأته ولا تحل المرأة حتى يدخل بها زوجها قال
 ربيعة الاحصان الاسلام للحر والامة لأن الاسلام أحصنهن الا بما أحلهن به

والاحصان من الحرة لها مهرها وبضعها لا محل الا به والاحصان أن يملك بضعها عليها زوجها وأن تأخذ مهر ذلك الذي استحل ذلك منها ان كانت عند زوج أو تأممت منه وذلك أن تنكح وتوطأ ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال ليس على الذي يتردد الامة حين يأتي بفاحشة الرجم ولكن عليه جلد مائة وتغريب عام ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال نرى الاحصان اذا تزوج الرجل المرأة ثم مسها أن عليه الرجم ان زنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن نصرانية تحت مسلم طلقها البتة فزوجها نصراني ثم مات عنها أو طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الاول أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل لزوجها الاول بهذا النكاح ﴿قلت﴾ فان كان هذا النصراني الذي تزوجها بعد هذا المسلم أسلم أثبت على نكاحه (قال) قال مالك نعم يثبت على نكاحه ﴿قلت﴾ فهو اذا أسلم ثبت على نكاحه وان هو طلقها قبل أن يسلم لم يجعله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الاول (قال) نعم لأنه كان نكاحا في الشرك لا يحلها لزوجها الاول المسلم الذي طلقها البتة وهو ان أسلم وهي نصرانية ثبت على نكاحه الذي كان في الشرك وان أسلما جميعا ثبتا على نكاحهما الذي كان في الشرك وبهذا مضت السنة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم وهي نصرانية فوطئها بعد ما أسلم وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة أيحلها هذا الوطء بعد اسلامه ان هو مات عنها أو طلقها لزوجها الاول في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقها زوجها البتة بغير أمر سيده فوطئها ثم طلقها أيحلها وطء هذا العبد لزوجها الاول (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها الاول الا أن يميز السيد نكاحه ثم يطأها بعد ما أجاز السيد نكاحه أو يكون السيد كان أمره بالنكاح فنكح ثم وطئ فلهذه يحلها نكاح العبد ووطؤه لزوج كان قبله طلقها البتة (قال مالك) وأما اذا تزوج بغير إذن سيده فان وطأه هذا لا يحلها لزوج كان قبله طلقها البتة ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا تزوج بغير إذن سيده فطلقها البتة قبل أن يميز سيده نكاحه وقبل أن يعلم ذلك أيقع طلاقه عليها في قول

مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فكيف يقع الطلاق عليها ولا يحلها لزوجها ان وطئها في
نكاحه هذا الذي وقع طلاقه عليها (قال) لان مالك قال في الرجل اذا تزوج فكان
الى أحد من الناس أن يجيز ذلك النكاح ان أحب وان أحب أن يفسخه ففسخه فلم
يلغ ذلك الذي كان ذلك في يده حتى طلق الزوج ان طلاق الزوج واقع لان الولي
لو فسخ ذلك النكاح كان طلاقا فكذلك الزوج اذا طلق وقع طلاقه ولا يحلها وطؤه
اياها لزوج كان طلقها قبله ثلاثا وكذلك العبد (وقال) غيره ولا يحلها الا النكاح التام
الذي لا وسم فيه ولا قول مع الوطء الحلال ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج بغير اذن
الولي فدخل بها وقد كانت تحت زوج قبله طلقها البتة ففرق الولي بينها وبين زوجها
هذا الآخر بعد ما كان وطئها أو مات عنها أو طلقها البتة أو طلقها واحدة فانقضت
عدها أيحلها هذا النكاح للزوج الذي طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك
لا يحلها هذا النكاح وان وطئ فيه لزوج كان قبله طلقها البتة الا أن يطأها بعد اجازة
الاولياء فان وطئها بعد اجازة الاولياء فان ذلك يحلها لزوجها الذي كان قبله ﴿ قلت ﴾
أرأيت كل نكاح فاسد لا يقرئ على حال وان دخل بها زوجها كان ذلك باذن الاولياء
أيحلها ذلك النكاح اذا دخل بها ففرق بينهما لزوج كان قبله طلقها البتة في قول مالك
(قال) لا يحلها ذلك لزوجها الذي كان قبله في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن
صبياً تزوج امرأة باذن أبيه قد كان طلقها زوجها قبل ذلك البتة فدخل بها هذا الصبي
بجامعها ومشله يجامع الا أنه لم يحتلم فمات عنها هذا الصبي أيحلها جماعه اياها لزوجها
الذي كان طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها لان وطء
هذا الصبي ليس بوطء وانما الوطء ما يجب فيه الحدود ﴿ قلت ﴾ فتقع بذلك الحرمة
فيما بين آباءه وأولاد هذا الصبي وبين هذه المرأة (قال) نعم بالعقدة تقع الحرمة في قول
مالك قبل الجماع ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها
النصراني ويدخل بها ان ذلك ليس يحلها لزوجها (قال مالك) لان نكاحهم ليس

بنكاح المسلمين ﴿قلت﴾ ولم وهم يثبتون على هذا النكاح إذا أسلموا (قال) قال مالك هو نكاح ان أسلموا عليه ﴿قال﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك عن المسور بن رفاعة القرظي عن الزبير عن أبيه أن رفاعة بن سموال طلق امرأته تيممة بنت وهب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه فطلقها ولم يمسه فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الذي كان طلقها قال عبد الرحمن فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها وقال لا حتى تذوق العسيلة ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال فمن أجل ذلك لا يحل لمن بت طلاق امرأته أن يتزوجها حتى تزوج زوجا غيره ويدخل بها ويمسها فإن مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للاول حتى تزوج زوجا غيره ويدخل بها ويمسها فإن مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للاول حتى تنكح من يمسه ﴿يزيد بن عياض﴾ أنه سمع نافعا يقول ان رجلا سأل ابن عمر عن التحليل فقال ابن عمر عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئا من هذا لرجم فيه ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن لهيعة والليث عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا هريرة يقول ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ندما وكان لهما جار فأراد أن يحلل بينهما بغير علمها قال فلقيت عثمان بن عفان وهو راكب على فرسه فقلت يا أمير المؤمنين ان لي اليك حاجة فقف علي فقال اني على عجل فأركب ورائي ففعل ثم قص عليه الامر فقال له عثمان لا الا بنكاح رغبة غير هذا السنة ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من الانصار قديما يقال له أبو عامر عن عثمان بهذا (قال عبيد الله) فحسبت أنه قال ولا أستعزي بكتاب الله ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وطاوس وعبد الله بن يزيد بن هرمز والوليد بن عبد الملك وغيرهم من التابعين مثله (قال) ابن المسيب ولو فعلت لكان عليك اثمهما ما بقيا (قال) الوليد

كنت أسمع يقال ان الزناة ثلاثة الرجل والمحلل والمرأة
 (وقال) يعضهم اتق الله ولا تكن مسمار نار في
 كتاب الله فقلت لمالك انه يحتسب في ذلك
 فقال يحتسب في غير هذا (وقال)
 الليث لا ينكح الابنكاح رغبة

تم كتاب النكاح الخامس من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه
 • وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليماً •

• ويليه كتاب النكاح السادس •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب النكاح السادس

في مناحك المشركين وأهل الكتاب وإسلام

أحد الزوجين والسبي والارتداد

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تزوج نصراني نصرانية على خمر أو خنزير أو بغير مهر أو اشتراط أن لا مهر لها وهم يستحلون ذلك في دينهم فأسلما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأحب اليّ ان كان قد دخل بها أن يكون لها في جميع هذا صداق مثلها اذا لم تكن قبضت قبل البناء بها شيئا فان كان قد دخل بها وقبضت قبل البناء بها ما كان أصدقها كان ذلك صداقها ولم يكن لها على الزوج شيء وهما على نكاحهما فان كان لم يدخل بها حتى أسلما وقد قبضت ما أصدقها أو لم تقبض فأرى أنه بالخيار ان أحب أن يعطيها صداق مثلها ويدخل فذلك له وان أبي فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء وكانت تطلقه واحدة وقال بعض الرواة ان قبضت ما أصدقها ثم أسلما ولم يدخل بها فلا شيء لها لانها قد قبضته في حال هو فيها أم لك قلت أرايت لو أن ذميا تزوج مسلمة باذن الولي ودخل بها الذمي ما يصنع بهذا الذي وبالمرأة وبالولي أيقام على المرأة الحد والذي ويوجع الولي عقوبة في قول مالك (قال) قال مالك في ذمي اشترى مسلمة ووطئها قال أرى أن يتقدم الى أهل الذمة في ذلك بأشدّ التقدم ويعاقبوا على ذلك ويضربوا بعد التقدم قال ابن القاسم فأرى ان كان ممن يعذر بالجهالة من أهل الذمة لم يضرب ولا أرى أن يقام في ذلك حدّ ان

تعمداه ولكني أرى العقوبة ان لم يجهلوا ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن
 يزيد بن أبي زياد قال سمعت زيد بن وهب الجهني يقول كتب عمر بن الخطاب يقول
 ان المسلم ينكح النصرانية ولا ينكح النصراني المسلمة (قال) يزيد بن عياض وبلغني عن
 علي بن أبي طالب أنه قال لا ينكح اليهودي المسلمة ولا النصراني المسلمة ﴿يونس﴾
 عن ربيعة أنه قال لا يجوز للنصراني أن ينكح الحرة المسلمة ﴿مخرمة بن بكير﴾
 عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يسأل هل يصلح للمسلمة أن تنكح النصراني
 قال لا ﴿قال بكير﴾ وقال ذلك ابن قسيط والقاسم بن محمد قال ولا اليهودي وسليمان
 بن يسار وأبو سلمة بن عبد الرحمن قالوا فان فعلا ذلك فرق بينهما السلطان ﴿يونس﴾
 عن ربيعة أنه قال في نصراني أنكحه قوم وهو يخبرهم أنه مسلم فلما خشى أن يطلع
 عليه أسلم وقد بنى بها قال ربيعة يفرق بينهما وان رضى أهل المرأة لان نكاحه
 كان لا يحل وكان لها الصداق ثم ان رجع الى الكفر بعد اسلامه ضربت عنقه
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مجوسيين أسلم الزوج قبل المرأة أنقطع العصمة فيما بينه وبين
 امرأته أم لا تنقطع العصمة حتى توقف المرأة فاما أن تسلم وإما أن تأتي فتقطع العصمة
 بابائها الاسلام في قول مالك أم كيف يصنع في أمرها (قال) قال مالك اذا أسلم
 الزوج قبل المرأة وهما مجوسيان وقعت الفرقة بينهما وذلك اذا عرض عليها الاسلام فلم
 تسلم (قال ابن القاسم) وأرى اذا طال ذلك فلا تكون امرأته وان أسلمت وتقطع
 العصمة فيما بينهما اذا تطاول ذلك ﴿قلت﴾ كم يجعل ذلك (قال) لا أدري ﴿قلت﴾
 الشهرين (قال) لا أحد فيه حداً وأرى الشهر وأكثر من ذلك قليلا وليس بكثير
 ﴿قلت﴾ أرايت الزوجين المجوسيين اذا أسلمت المرأة أو النصرانيين أو اليهوديين اذا
 أسلمت المرأة (قال) نعم كلهم سواء عند مالك (وقال) قال مالك والزوج أملك بالمرأة
 اذا أسلم وهي في عدتها فان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان أسلم بعد ذلك
 ﴿قلت﴾ وهل يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا اذا بانت منه في قول مالك (قال)
 قال مالك لا يكون اسلام أحد الزوجين طلاقا انما هو فسخ بلا طلاق ﴿ابن وهب﴾

عن مالك وعبد الجبار ويونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن نساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يسلمن بأرضهن غير مهاجرات وأزواجهن حين يسلمن كفار منهن ابنة الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح بمكة وهرب صفوان من الاسلام فركب البحر فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمير بن خلف برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن يقدم عليه فان أحب أن يسلم أسلم والا سيره شهرين قال عبد الجبار في الحديث فأدركه وقد ركب البحر فصاح به أبا وهب فقال ما عندك وماذا تريد قال هذا رداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لك تأتي فتقيم شهرين فان رضيت أمرا قبلته والا رجعت الى ماأمئك قالوا في الحديث فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه وهو بالابطح بمكة ناداه على رؤس الناس وهو على فرسه راكب فسلم ثم قال يا محمد ان هذا وهب بن عمير أتاني بردائك فزعم أنك تدعوني الى القدوم عليك ان رضيت أمرا قبلته والا سيرتني شهرين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أبا وهب فقال لا والله لا أنزل حتى تين لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بل لك تسير أربعة أشهر فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بجنين وسار صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد حنيناً والطائف وهو كافر وامرأته مسامة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان فاستقرت امرأته عنده بذلك النكاح (قال) قال مالك قال ابن شهاب كان بين اسلام امرأة صفوان وبين اسلام صفوان نحو من شهر ﴿قالوا﴾ عن ابن شهاب وأسلمت أم حكيم بنت الحارث بن هشام يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمين فارتجلت أم حكيم وهي مسلمة حتى قدمت عليه اليمين فدعته الى الاسلام فأسلم فقدمت به على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايحه (قال) فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق

بينه وبينها واستقرت عنده بذلك النكاح ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن
عطاء بن أبي رباح أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحت أبي العاص
ابن الربيع فأسلمت وهاجرت وكره زوجها الاسلام ثم ان أبا العاص خرج الى الشام
تاجراً فأسره رجال من الانصار فقدموا به المدينة فقالت زينب انه يجير على المسلمين
أدناهم قال وما ذاك فقالت أبو العاص قال قد أجرنا من أجارت زينب فأسلم وهي في
عديتها ثم كان على نكاحها ﴿ مالك ﴾ ويونس وقرة عن ابن شهاب أنه قال لم يبلغنا أن
امراًة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها
بينها وبين زوجها الكافر الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي العدة وأنه لم
يبلغنا أن أحداً فرق بينه وبين زوجته بعد أن يقدم عليها مهاجراً وهي في عديتها (قال
يونس) وقال ابن شهاب ولكن السنة قد مضت في المهاجرات اللاتي قال الله يأيتها
الذين آمنوا اذاجاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال) فكانت
السنة اذا هاجرت المرأة أن يبرأ من عصمتها الكافر وتعتد فاذا انقضت عديتها
نكحت من شاءت من المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة في دار
الحرب وهو من أهل الحرب ثم خرج اليها بأمان فأسلم انقطع العصمة فيما بينه وبين
امرأته أم لا (قال) أرى أنهما على نكاحهما ولا يكون افتراقهما في الدارين قطعاً للنكاح
﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة
(قال) هما على نكاحهما في رأيي الا أني قد أخبرتك أن مالك كره نكاح نساء أهل
الحرب للولد وهذا كره له أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلد له
ولداً فيكون على دين الام ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خرجا اليها بأمان الرجل وامرأته
فأسلم أحدهما عندنا (قال) سبيلهما في الفرقة والاجتماع كسبيل الذميين اذا أسلم أحد
الذميين ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يخرج اليها بأمان فيسلم وقد خلف زوجة له نصرانية
في دار الحرب فطلقها أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه

شيئاً وأرى أن الطلاق واقع عليها لأن اقتراق الدارين ليس بشئ وهي زوجته فلما
 كانت زوجته وقع الطلاق عليها ﴿ قلت ﴾ أرايت النصراني يكون على النصرانية فيسلم الزوج
 أتكون امرأته على حالها (قال) نعم قال مالك هو بمنزلة مسلم تزوج نصرانية أو يهودية
 ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا كان النصراني تحته مجوسية أسلم الزوج أيعرض على المجوسية
 الاسلام في قول مالك (قال) أرى أنه يمرض على المرأة الاسلام فهذا وان كان نصرانيا
 فهو مثل ذلك أيضاً يمرض عليها قبل أن يتناول ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم يمرض عليها
 الاسلام وأنت لا تجيز نكاح المجوسية على حال (قال) ألا ترى أن المسلمة لا يجوز
 أن ينكحها النصراني أو اليهودي على حال وهي اذا كانت نصرانية تحت نصراني
 فأسلمت ان الزوج أملك بها ما كانت في عدتها ولو أن نصرانيا ابتداءً نكاح مسلمة
 كان النكاح باطلاً فهذا يدل على أن المجوسية يمرض عليها الاسلام أيضاً اذا أسلم الزوج
 ما لم يتناول ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا أيضاً لم يلقتموه ان النصراني اذا أسلمت
 امرأته انه أملك بها ما دامت في عدتها وهو لا يحل له نكاح مسلمة ابتداءً وقد قال
 الله تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال) جاءت الآثار أنه أملك بها
 ما دامت في عدتها ان هو أسلم وقامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس
 لما قامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قياس ولا نظر ﴿ قلت ﴾ أرايت لو
 أن نصرانيا تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها فأسلم الزوج (قال) هما على النكاح في
 رأيي ﴿ قلت ﴾ فان بلغت الصبية أيكون لها الخيار (قال) لا خيار لها في قول مالك
 لأن الاب هو زوجها ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي الذي يزوجه أبوه ذمية أو مجوسية
 فيسلم الصبي أ يكون اسلام الصبي اسلاما يقع فيه الفرقة بينه وبين امرأته في قول
 مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى الفرقة تقع بينهما الا أن يثبت على
 اسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع الفرقة بينهما الا أن تسلم عند ذلك لأنه لو ارتد عن
 الاسلام قبل أن يحتلم لم يقتله بارتداده في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت المجوسيين اذا
 أسلم الزوج قبل البناء ففرقت بينهما أ يكون نصف الصداق على الزوج أم لا (قال)

قال مالك لا يكون عليه شيء ألا ترى أن هذا فسخ وليس بطلاق ﴿قلت﴾ أرايت إذا وقعت الفرقة بين الزوجين بإسلام أحدهما وذلك قبل البناء بامرأته أنه لا شيء لها من الصداق وإن كان قد سمي لها صداقا ولا متعة لها (قال) نعم لا صداق لها ولا متعة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت إن كان قد دخل بها وهما ذميان فأسلمت المرأة ووقعت الفرقة وقد دخل بها أو كانا مجوسيين فأسلم الزوج ووقعت الفرقة فرفعتهما حيضتها أ يكون لها السكنى في قول مالك (قال) نعم لأن المرأة حين أسلمت كان لزوجها عليها الرجعة إن أسلم في عدتها ولأن المجوسى إذا أسلم اتبعه ولده منها فأرى السكنى عليها لأنها إن كانت حاملا اتبعه ما في بطنها وإنما حبست من أجله فأرى ذلك عليه لأن مالكا قال في الذى يتزوج أخته من الرضاة وهو لا يعلم فيفرق بينهما إن لها السكنى إن كان قد دخل بها لأنها تعتمد منه وإن كان فسحا فكذلك أيضا الذى سألت عنه لها السكنى لأنها تعتمد من زوجها والذى سألت عنه أقوى من هذا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة من أهل الحرب خرجت إلينا بأمان فأسلمت وزوجها في دار الحرب أنكح مكانها أم حتى تنقضى عدتها (قال) قال مالك إن عكرمة بن أبى جهل وصفوان بن أمية أسلم نساؤهما قبلهما وهاجرن وهرب عكرمة إلى أرض الشرك ثم أسلم فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحه الاول ﴿قال﴾ وقال مالك قال ابن شهاب ولم يبلغنى أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها مقيم في دار الكفر ففرقت الهجرة بينهما إذا أسلم وهي في عدتها ولكنها امرأته إذا أسلم ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأنا أرى لو أن امرأة أسلمت في دار الحرب وهاجرت إلى دار الإسلام أو خرجت بأمان فأسلمت بعد ما خرجت وزوجها في دار الحرب إن أسلامها لا يقطع ما كان لزوجها من عصمتها إن أسلم وهي في عدتها إن أثبت أنه زوجها لأن عكرمة وصفوان قد علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن أولئك النساء كن أزواجهن ﴿قلت﴾ أرايت التى أسلمت وزوجها مقيم في دار الحرب لم جعلت عليها ثلاث حيض في قول مالك (قال) لأن استبراء الحرائر ثلاث حيض ولأن هذه لها زوج وهو

أملك بها ان أسلم في العدة وليست بمنزلة التي سببت لان الامة التي سببت صارت
أمة فصار استبرأؤها حيضة ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا أسلم الزوج في عدة امرأته لم
يفرق بينهما اذا أثبت أنها امرأته ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين في دار الحرب اذا
خرجت المرأة اليها فأسلمت أو أسلمت في دار الحرب وذلك كله قبل البناء بها
أيكون لزوجها عليها سبيل ان أسلم من يومه ذلك أو من الفدي في قول مالك (قال)
لا سبيل له عليها في رأيي لان مالكا قال في الذمين النصرانيين اذا أسلمت المرأة
قبل أن يدخل بها زوجها ثم أسلم الزوج بعدها فلا سبيل له اليها فالذي سألت عنه
من أمر الزوجين في دار الحرب بهذه المنزلة لان مالكا قال قال ابن شهاب لم
يبلغني أن امرأة أسلمت فهاجرت الى الله والى رسوله وتركت زوجها مقبياً في دار الكفر
ان أسلم في عدتها ان عصمتها تقطع وانها كما هي . فهذا يدل على أن مالكا لا يرى
اقتراق الدارين شيئاً اذا أسلم وهي في عدتها وان فرقتهما الداران دار الاسلام ودار
الحرب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت المرأة وزوجها كافر وذلك قبل البناء بها أيكون
عليه من المهر شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شيء لها من المهر ﴿ قلت ﴾
فان كان قد بنى بها (قال) فلها المهر كاملاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلمت المرأة وزوجها
كافر أيعرض على زوجها الاسلام في قول مالك أم لا (قال) لا يعرض عليه الاسلام
في رأيي ولكنه ان أسلم في عدتها فهو أحق بها وان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها
﴿ قال ﴾ وقال مالك في النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم فيطلقها في عدتها
البتة وهو نصراني (قال) قال مالك لا يلزمها من طلاقه شيء وهو نصراني وان أسلم
وهي في عدتها بعد ماطلقها وهو نصراني كان زوجته وكان طلاقه ذلك باطلاً الا أن
يطلقها بعد أن يسلم وان انقضت عدتها فتزوجها بعد ذلك كان نكاحه جائزاً وكان
الطلاق الذي طلقها وهو نصراني باطلاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزوجين اذا سببا معاً
أيكونان على نكاحهما أم لا (فقال) عبد الرحمن وأشهب السبأ يفسخ النكاح (وقال)
أشهب سبباً جميعاً معاً أو مفترقين ﴿ مخزومة ﴾ عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتي

في رجل ابتاع عبداً من السبي وامراته جميعاً قبل أن يفرق بينهما السهمان أو يصلح له
 أن يفرق بينهما فيطأ الوليدة أو يصلح له أن يفرق بينهما السهمان أن يطأها حتى يفارقها
 فيطلقها العبد^(٢) فقال يفرق بينهما إن شاء ويطؤها (قال بكير) وقال ابن شهاب إذا
 كانا سبيين كافرين فإن الناس يفرقون بينهما ثم يتركها حتى تعتد عدة الامة
 ﴿وأخبرني﴾ اسماعيل بن عياش أن محمد بن علي قال السبأ يهدم نكاح الزوجين وقال
 الليث مثل ذلك (وقال مالك) في الذين يقدمون علينا من أهل الحرب بالريق فيبيعون
 الرقيق منا فيبيعون العليج والعليجة فيزعم أنها زوجته وتزعم المرأة أنه زوجها قال إن
 زعم ذلك الذين باعوها أو علم تصديق قولها بينة رأيت أن يقرأ على نكاحهما ولا
 يفرق بينهما وإن لم يكن إلا قول العليج والعليجة لم يصدقوا وفرق بينهما ﴿قلت﴾
 أرأيت إن سبي الزوج قبل ثم سبيت المرأة بعد ذلك قبل أن يقسم الزوج أو بعد
 ما قسم أو يكونان على نكاحهما أو تنقطع العصمة بينهما حين سبي أحدهما قبل صاحبه
 وهل يحمل السبأ إذا سبي أحدهما قبل صاحبه هدماً للنكاح أم لا في قول مالك
 (قال) مسمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن الذي أرى أن السبأ فسخ النكاح
 ﴿قال مالك﴾ في الرجل يتزوج الامة ثم يطلقها واحدة فيسافر عنها سيدها بعد
 انقضاء عدتها ثم يقدم زوجها فيقيم البينة أنه كان ارتجمها في عدتها (قال) لا سبيل للزوج
 إليها إذا وطئها سيدها بالملك وإنما وطئها بالملك كوطئها بالنكاح ﴿قلت﴾ أرأيت لو
 أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة (قال) هما على نكاحهما
 في رأيي إلا أنني قد أخبرتك أن مالكا كره نساء أهل الكتاب للولد وهذا كره له
 أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلد له ولداً فيكون على دين أمه
 ﴿قلت﴾ أرأيت إن غزا أهل الاسلام تلك الدار فسبوا امراته هذه أتكون رقيقاً
 (قال) نعم تكون رقيقاً وكذلك قال مالك (قال) لي مالك ولو أن رجلاً من أهل الحرب أتى
 مسلماً أو بأمان فأسلم وخلف أهله على النصرانية في دار الحرب فغزا أهل الاسلام تلك
 الدار فغنموها وغنموا أهله وولده (قال مالك) هي وولده في لاهل الاسلام (قال)

وبلغني عن مالك أنه قال وماله أيضاً في لاهل الاسلام فكذلك مستثلك ﴿ قال
 سعدون ﴾ وقال بعض الرواة ان ولده تبع لا يهيم اذا كانوا صغاراً وكذلك ماله
 هو له لم يزل ملكه عنه فان أدركه قبل القسم أخذه وان قسم فهو أحق به بالثمن
 ﴿ قلت ﴾ فهل تنقطع العصمة فيما بينهما اذا وقع السبأ عليها أم لا في قول مالك (قال)
 لا أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن في رأيي أن النكاح لا ينقطع فيما بينهما
 وهي زوجته ان أسلمت وان أبت الاسلام فرقت بينهما لانها لا تكون عنده زوجة
 لمسلم وهي أمة نصرانية على حالها لما جرى فيها من الرق بالسبأ ولا تنقطع عصمتها
 بالسبي . وان كان في بطنها ولد لذلك المسلم قال ابن القاسم رأيته رقيقاً لانه لو كان
 مع أمه فسبي هو وأمّه لكان فيثاً وكذلك قال مالك فكيف اذا كان في بطنها
 ﴿ قلت ﴾ ويكون لها الصداق على زوجها الذي سمي لها وهي مملوكة لهذا الذي
 صارت اليه في السبأ (قال) أرى مهرها فيثاً لاهل الاسلام ولا يكون المهر لها ولا
 لسيدها (قال) لانها إنما قسمت في السبي لسيدها ولا مهر لها وانما مهرها في لانها
 حين سبيت صار مهرها ذلك فيثاً ولم أسمع هذا من مالك وهو رأيي ﴿ قلت ﴾
 وتحمل المهر فيثاً لذلك الجيش أم لجميع أهل الاسلام (قال) بل في ذلك الجيش
 ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة تسبي ولها زوج أعليها الاستبراء أم العدة (قال) لا أحفظ
 من مالك فيه شيئاً وأرى عليها الاستبراء ولا عدة عليها ﴿ ابن وهب ﴾ عن حيوة
 ابن شريح عن أبي صخر عن محمد بن كعب القرظي أنه قال والمحصنات من النساء الا
 ما ملكت أيمانكم سبي أهل الكتاب السبية لها زوج بأرضها يسبها المسلمون فتباع
 في المغانم فتشترى ولها زوج قال فهي حلال ﴿ رجال من أهل العلم ﴾ عن ابن
 مسعود ويحيى بن سعيد مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني عن أبي سعيد الخدري أنه
 قال أصبنا سبياً يوم أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن نقع عليهن فسلنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت
 أيمانكم فاستحلناهن

— في نكاح نساء أهل الكتاب وإيمانهم —

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في نكاح نساء أهل الحرب (قال) بلغني عن مالك أنه كرهه ثم قال يدع ولده في أرض الشرك ثم ينتصر أو ينصر لا يجنبني ﴿ قلت ﴾ فيفسخ نكاحهما (قال) إنما بلغني عن مالك أنه كرهه ولا أدري هل يفسخ أم لا وأرى أنا أن يطلقها ولا يقيم عليها من غير قضاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال قد أحل الله نساء أهل الكتاب وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم أن يقدم على أهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم أو يلبث بين أظهرهم ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يكره نكاح نساء أهل الذمة (قال) قال مالك أكره نكاح نساء أهل الذمة اليهودية والنصرانية (قال) وما أحرمه وذلك أنها تأكل الخنزير وتشرب الخمر ويضاجعها ويقبلها وذلك في فيها وتلد منه أولاداً تقتذى ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يحرم نكاح إماء أهل الكتاب نصرانية أو يهودية وإن كان ملكها للمسلم أن يتزوجها حر أو عبد (قال) نعم كان مالك يقول إذا كانت أمة يهودية أو نصرانية وملكها المسلم أو النصراني فلا يحل لمسلم أن يتزوجها حرّاً كان هذا المسلم أو عبداً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا يتزوجها سيدها من غلام له مسلم لأن الذمة اليهودية والنصرانية لا يحل لمسلم أن يطأها إلا بالملك حرّاً كان أو عبداً ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتزوج أمة مملوكة من أهل الكتاب لأن الله تبارك وتعالى قال من فتياتكم المؤمنات وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وليست الأمة بمحصنة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لأن الله يقول والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وهي الحرة من أهل الكتاب وقال ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فهن الاماء من المؤمنات فانما أحل الله نكاح الاماء المؤمنات ولم يحل نكاح الاماء من أهل الكتاب والأمة اليهودية تحل لسيدها بملك عيئه ﴿ قلت ﴾

أرايت الاماء من غير أهل الكتاب هل يحل وطؤهن في قول مالك أم لا (قال)
لا يحل وطؤهن في قول مالك بن كاح ولا بملك اليمين ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس للرجل
أن يمنع امرأته النصرانية من أكل الخنزير وشرب الخمر والذهاب الى كنيسة اذا
كانت نصرانية ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره نكاح النصرانيات
واليهوديات (قال) نعم لهذا الذي ذكرت لك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبدالعزيز كتب أن لا يوطأ الرجل مشركه ولا مجوسية
وان كانت أمة له ولكن ليطأ اليهودية والنصرانية ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من
أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء
الخراساني وغير واحد من أشياخ أهل مصر أنهم كانوا يقولون لا يصلح للرجل
المسلم أن يوطأ المجوسية حتى تسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
مثله (وقال) ابن شهاب ولا يباشرها ولا يقبلها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك
لا يوطأ الرجل الأمة المجوسية لانه لا ينكح الحرة المجوسية قال الله تعالى ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركه فلأحرم بالنكاح حرم بالملك
﴿ قال ابن وهب ﴾ وبلغني ممن أثق به أن عمار بن ياسر صاحب النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما حرم الله من الحرائر شيئاً الا حرم مثله من الاماء
﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن مجوسياً تزوج نصرانية أ كان مالك يكره هذا لمكان
الاولاد لان الله تبارك وتعالى أحل لنا نكاح نساء أهل الكتاب (قال ابن القاسم)
لا أرى به بأساً ولا أرى أن يمنع من ذلك ﴿ قات ﴾ فان تزوج هذا المجوسي نصرانية
لمن يكون الولد للاب أم للام ويكون عليه جزية النصارى أم جزية المجوس (قال)
يكون الولد للاب في رأيي لان مالكا قال ولد الاحرار من الحرة تبع للآباء ﴿ قلت ﴾
أرايت نصرانياً تحت نصرانية فأسلمت الام ولهما أولاد صفار لمن تكون الاولاد
وعلى دين من هم (قال مالك) هم على دين الاب ويتركون مع الام ما داموا صفاراً
تحضنهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكذلك المرأة اذا كانت حاملاً فأسلمت ثم ولدت بعد

ما أسلمت ان الولد للاب وهم على دين الاب ويتركون في حضانة الام ﴿قلت﴾
 أرايت المرأة تسلم ولها أولاد صغار والزوج كافر فأبى الزوج أن يسلم أ يكون الولد
 مسلمين أم كفاراً في قول مالك (قال) قال مالك الولد على دين الاب ﴿ابن لهيعة﴾
 عن أبي الزبير أنه سأل جابر بن عبد الله عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال جابر
 تزوجناهن زمان فتح الكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لانكاد نجد المسلمات
 كثيراً فلما رجعنا طلقناهن وقال جابر نساؤهم لنا حلال ونساؤنا عليهم حرام ﴿ابن
 لهيعة﴾ عن رجال من أهل العلم أن طلحة بن عبيد الله تزوج يهودية بالشام وان
 عثمان بن عفان تزوج في خلافته نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهي نصرانية قال وأقام
 عليها حتى قتل عنها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال بلغنا أن حذيفة بن اليمان تزوج
 في خلافة عمر بن الخطاب امرأة من أهل الكتاب فولدت له وتزوج ابن قارظ امرأة
 من أهل الكتاب فولدت له خالد بن عبد الله بن قارظ ﴿قال ابن شهاب﴾ فنكاح
 كل مشركة سوى أهل الكتاب حرام ونكاح المسلمات المشركون حرام ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن صبية بين أبويها نصرانيين زوجها نصرانيا ثم أسلم الابوان والصبية
 صغيرة أ يكون هذا فسخا لنكاح الصبية ويحمل اسلام أبويها اسلاما لها في قول
 مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن صبياً صغيراً بين أبويه مجوسيين
 زوجها مجوسية فأسلم الابوان والصبى صغير (قال) نعم هذا يمرض على امرأته الاسلام
 فان أسلمت والا فرق بينهما ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ فان كان الغلام مرهقاً والجارية
 مرهقة ثم أسلم أبواهما والزوج نصراني (قال) اذا كانت مرهقة كما وصفت لم يمرض
 لها وتركت حتى تحيض فان اختارت دينها كانت عليه وكان النكاح جائزاً كذلك
 قال مالك اذا أسلم أبواها وقد راهقت لم تجبر على الاسلام اذا حاضت ان اختارت
 دينها الذي كانت عليه ﴿قلت﴾ وكذلك الغلام (قال) نعم اذا كان مرهقاً أو قد
 عقل دينه ابن ثلاث عشرة حجة اذا أسلم أبوه فلا يمرض له فاذا احتلم كان على دينه
 الذي كان عليه الا أن يسلم ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل أسلم وله ولد قد ناهزوا

الحلم ولم يحتلموا بنو ثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلك كيف ترى في ولده (قال) كتب الى مالك بها عامل من أهل الاجناد فكتب اليه مالك أن أرجي ماله فان احتلم الاولاد فأسلموا فأعطهم الميراث وان أبوا أن يسلموا اذا احتلموا وثبتوا على دينهم فلا يعرض لهم ودعهم على دينهم واجعل ميراث أبيهم للمسلمين (وكتب) الى مالك أيضاً وأنا عنده قاعد من بلد آخر في رجل أسلم وله أولاد صغار فأقرهم حتى بلغوا اثنتي عشرة سنة أو شبه ذلك فأبوا أن يسلموا أتري أن يجبروا على الاسلام فكتب اليه مالك لا تجبرهم (وقد) قال بنص الرواة يجبرون وهم مسلمون وهو أكثر مذاهب المرينين ﴿قلت﴾ أرايت هؤلاء الذين هلك أبوهم وقد عقلوا دينهم أو راهقوا فقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا توقفوا علينا هذا المال الى احتلامنا ولكننا نسلم الساعة وادفعوا اليانا والنا وورثونا (قل) اذا أسلموا وكان ذلك قبل أن يحتلموا فلا يقبل قولهم حتى يحتلموا فان أسلموا وأجابوا كان لهم الميراث وان أبوا تركوا ألا ترى أن مالكا قال في الذي مات وترك أولاداً حزاورة^(١) يوقف المال ولم يقل يعرض الاسلام عليهم فلو كان يرى لهم الميراث بذلك الاسلام لرضه عليهم ولجعل الميراث لهم ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم ولكنه لم يرد ذلك اسلاماً أولاً تری أنه قال لو أنهم أسلموا ثم رجعوا الى النصرانية فرأى أن يستكرهوا على الاسلام ولم ير أن يقتلوا فلو كان ذلك اسلاماً قتابهم ﴿قلت﴾ فان قالوا وقد عقلوا دينهم وراهقوا وقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا نسلم ونحن على دين النصرانية أ يكونون نصارى أو يكون المال فينا لاهل الاسلام (قال) لا ينظر في قولهم ان قالوا هذا قبل أن يحتلموا وان قالوا هذا القول لان مالكا لو رأى أن قولهم قبل أن يحتلموا نحن نصارى مما يقطع ميراثهم لم يوقف المال عليهم حتى يحتلموا ولقال يعرض عليهم الاسلام مكانهم قبل أن يحتلموا ﴿قال ابن القاسم﴾ وكل ولد لهذا النصراني اذا أسلم وولده صغار بنو خمس

(١) (حزاورة) الحزاورة جمع حزوّر بكسر الحاء وفتح الزاي وتشديد الواو مفتوحة

هو الغلام اذا اشتد وقوي وخدم اه كتبه مصححه

سنين أو ست سنين أو نحو ذلك لم يعقلوا دينهم النصرانية فهو مسلمون ولهم الميراث . وكذلك يقول أكثر الرواة انهم مسلمون باسلام أبيهم

— المجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو امرأة وابنتها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يتزوج عشر نسوة في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة فيسلم وهن عنده (قال) قال مالك يحبس أربعا أى ذلك شاء منهن ويفارق سائرهن ولا يبالي حبس الاوآخر منهن أو الاول فتكاحن هاهنا في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى أو الذمى يسلم وقد تزوج الام والبنت في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة ولم يبين بهما أنه أن يحبس أيتهما شاء ويفارق الاخرى (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك الا أن يكون مسهما جميعاً فان مسهما فارقهما جميعاً (قال ابن القاسم) وان مس واحدة ولم يمس الاخرى لم يكن له أن يختار التي لم يمس وامرأته هاهنا التي قد مس (قال ابن القاسم) وأخبرني من أثق به أن ابن شهاب قال في المجوسى يسلم وتحتة الام وابنتها انه ان لم يكن أصاب واحدة منهما اختار أيتهما شاء وان وطئ احدهما أقام على التي وطئ وفارق الاخرى وان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً ولا يحلان له أبداً وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني اذا تزوج امرأة فأتى قبل أن يتن بها ثم تزوج أمهاتهما أسلما جميعاً أقرهما على هذا النكاح أم لا وكيف ان كان هذا رجلاً من أهل الحرب ثم أسلم (قال) سمعت مالكا يسئل عن المجوسى يسلم وعنده امرأتان أم وابنتها وقد أسلمتا جميعاً قال ان كان دخل بهما جميعاً فارقهما ولم تحل له واحدة منهما أبداً (قال) وان كان دخل باحدهما فانه يقيم على التي دخل بها ويفارق التي لم يدخل بها ﴿ قلت ﴾ فان كان لم يدخل بواحدة منهما (قال ابن القاسم) يحبس أيتهما شاء ويرسل الاخرى (قال ابن القاسم) وبلغني عن ابن شهاب أنه قال ان دخل بهما جميعاً فارقهما جميعاً وان دخل بواحدة ولم يدخل بالاخرى فارق التي لم يدخل بها وان لم يدخل بواحدة منهما اختار أيتهما شاء منهما وذلك رأيي ﴿ قلت ﴾ فان حبس الام وأرسل

الابنة فأراد ابن الزوج أن يتزوج الابنة التي أرسلها أبوه أيتزوجها أم لا (قال) لا
 يعجبني ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة إذا أسلم وعنده أم وأبنتها ولم
 يدخل بهما لم يحزله أن يجبس واحدة منهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن
 شهاب عن عثمان بن محمد بن سريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلان بن
 سلمة الثقفي حين أسلم وتحتة عشر نسوة خذ منهن أربعة وفارق سائرهن ﴿ مالك ﴾
 أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل من ثقيف
 ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا وهب الجبشاني حدثه أنه سمع الضحاك بن فيروز
 الديلمي يحدث عن أبيه أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
 أتى أسلمت وتحتي أختان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت

— نكاح أهل الشرك وأهل الذمة وطلاقهم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نكاح أهل الشرك إذا أسلموا أيجزونه فيما بينهم في قول مالك
 (قال) كل نكاح يكون في الشرك جائزاً فيما بينهم فهو جائز إذا أسلموا عليه وكان
 قد دخل بها ولا يفرق بينهما لأن نكاح أهل الشرك ليس كنكاح أهل الاسلام
 ﴿ قلت ﴾ فإن كانا أسلما قبل أن يدخل بها أحملهما على سنة المسلمين أم تحملهما على
 مناكح أهل الشرك (قال) أحملهما على سنة المسلمين في الصداق فإن كان ذلك مما
 لا يحل لها أخذه مثل الخنزير والحمر رأيت النكاح ثابتاً وكان ذلك كالمسلمة تزوجت
 بالتفويض وكأنهما في نصرانيتهما ولم يسم لها في أصل النكاح شيئاً يقال للزوج أعطها
 صداق مثلاً إن أحيت والافرق بينهما ولم يكن عليه أن يلزم ذلك. ومما كان في
 شروطهم من أمر مكروه فانه يثبت من ذلك ما كان يثبت في الاسلام ويفسخ من
 ذلك ما كان يفسخ في الاسلام من شروط لها من طلاق إن تزوج عليها أو شرط
 في عتق فان ذلك لا يلزمه كان ذلك الطلاق في غيرها أو فيها وما كان من شرط
 فيها أيضاً مثل ان خرج بها أو منعها من أهلها أو أخرجها الى بلد فهي طالق فهذا
 كله يسقط عنه ولا يثبت عليه ومثل ما لو اشترط أن لا نفقة عليه أو عليه من

قوتها كذا وكذا أو فساد في صداق فان هذا وما أشبهه يردان فيه الى ما ثبت في الاسلام وليست تشبه المسلمة اذا لم يبين بها لان المسلمة اذا لم يبين بها فرق بينهما لشروطهم التي لا تحل لان المقدمة وقعت بما لا يحل ونكاح الشرك اذا وقع بما لا يحل من الشروط ثم أسلم لم يكن ذلك فسادا لنكاحهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن ذميا تزوج امرأة ذمى ولم يفارقها الزوج الاول عندهم فرفعه وزوجها الاول الى حكم المسلمين أترى أن ينظر فيما بينهما في قول مالك (قال) قال مالك اذا تعظلم أهل الذمة فيما بينهم فلهم من ذلك حكم المسلمين وهذا من التعظلم فيما بينهم فأرى أن يحكم بينهم ويرفع الظلم عن ظلم منهم ذمى ظلمه أو غير ذمى ﴿قلت﴾ أرايت الذميين الصغيرين اذا تزوجا بغير أمر الآباء أو زوجهما غير الآباء فأسلما بعد ما كبرا أيفرق بينهما أو تقرهما على هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى نكاحهما جائزا ولا ينبغي أن يمرض لأهل الذمة اذا أسلموا في نكاحهم لان نكاح أهل الشرك أشر من هذا نكاحهم ليس كنكاح أهل الاسلام فاذا أسلموا لم يمرض لهم في نكاحهم الا أن يكون تزوج من لا تحل له فيفرق بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان تطلق الذمى امرأته ثلاثا وأبى أن يفارقها وأمسكها فرفعت أمره الى السلطان أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا (قال) قال مالك لا يمرض لهما في شيء من ذلك قال مالك ولا يحكم بينهما الا أن يرضيا جميعا فان رضيا جميعا قال مالك فالتقاضي مخير ان شاء حكم وان شاء ترك فان حكم حكم بحكم أهل الاسلام (قال مالك) وأحب الى أن لا يحكم بينهم (قال مالك) وطلاق أهل الشرك ليس بطلاق ﴿وقال مالك﴾ في النصراني يطلق امرأته ثلاثا ثم يتزوجها ثم يسلمان انه يقيم عليها على نكاحهما قال مالك ليس طلاقه بطلاق ﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة اذا كانوا يستحلون في دينهم نكاح الامهات والاخوات وبنات الاخ اتخايمهم وذلك (قال) أرى أنه لا يمرض لهم في دينهم وهم على باعوهدهوا عليه فلا يمنعون من ذلك اذا كان ذلك مما يستحلون في دينهم ﴿قلت﴾ ويمنعون من الزنا في قول مالك (قال) قال مالك يؤدبون عليه ان أعلنوه ﴿يونس﴾

عن ربيعة أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جازله نكاحها ولا يحصن من كان
على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل الذمة بين ظهراني المسلمين حتى يخرجوا
من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من
نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن ﴿قلت﴾ أرايت السباء
هل يهدم نكاح الزوجين في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في هذه الآية
والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم من السبايا اللاتي لهن الازواج بأرض
الشرك فقد أحلن الله تبارك وتعالى لنا (قال ابن القاسم) فالسباء قد هدم النكاح
﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أن السباء لو لم يهدم النكاح لم يحل لسيدها أن يطأها بعد
الاستبراء اذا لم تسلم وكانت من أهل الكتاب وكذلك قال أشهب أيضا ان السباء
يهدم النكاح ﴿قلت﴾ أرايت لو قدم زوجها بأمان أو سبي وهي في استبرائها أن تكون
زوجة الاول أم قد انقطعت العقدة بالسباء (قال) قد انقطعت العقدة بالسباء وليس
الاستبراء ها هنا بعدة انما الاستبراء ها هنا من الماء الفاسد الذي في رحمها بمنزلة رجل
ابتاع جارية فهو يستبرئها بحيضة فلو كانت عدة لكانت ثلاث حيض فليس لزوجها
عليها سبيل ﴿قلت﴾ أسمع هذا من مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ فلو
كانت أيضا خرجت الينا مسلمة ثم أسلم زوجها بعدها وهي في عدتها أكنت تردّها
إليه على النكاح (قال) نعم هذا الذي بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللاتي
ردّهن على أزواجهن وهو قول مالك وذلك لان هذه في عدة ولم تبين من زوجها
وانما تبين منه بانقضاء العدة ولم تصر فيئا فيكون فرجها حلالا لسيدها وهذه حرة
وفرجها لم يحل لأحد وانما تنقطع عصمة زوجها بانقضاء العدة ﴿قلت﴾ أرايت
لو أن حربية خرجت الينا مسلمة أنكح مكانها قال لا ﴿قلت﴾ فتصنع ماذا (قال)
تتظر ثلاث حيض فان أسلم زوجها في الحيض الثلاث كان أملك بها والا فقد بان
منه وكذلك جاءت الآثار والسنن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك ذكر
مالك أن من أسلم منهم قبل أن تنقضي عدة امرأته وقد أسلمت وهاجرت فأسلم

زوجها في عدتها كان أحق بها

❦ في وطء المسبية في دار الحرب ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا قسم المغنم في دار الحرب فصار لرجل في سهمانه جارية فاستبرأها في دار الحرب بحيضة أيطؤها أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى به بأساً (قال) ومن الناس من يكرهه خوفاً من أن تفر منه ولا أرى به بأساً (قال ابن القاسم) في حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على حين استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في سبي العرب ❦ قلت ❦ أرايت الرجل يكون عنده ثلاث نسوة في دار الاسلام فخرج الى دار الحرب تاجراً فتزوج امرأة فخرج وتركها في دار الحرب فأراد أن يتزوج في دار الاسلام الخامسة (قال) لا يتزوج الخامسة لأنه وإن خرج وتركها لم تنقطع العصمة فيما بينهما

❦ في وطء السبية والاستبراء ❦

❦ قلت ❦ أرايت السبي اذا كانوا من غير أهل الكتاب أيكون للرجل أن يطأ الجارية منهن اذا استبرأها قبل أن تجيئه الى الاسلام اذا صارت في سهمانه (قال) قال مالك لا يطؤها الا بعد الاستبراء وبعد أن تجيب الى الاسلام ❦ قلت ❦ أرايت ان حاضت ثم أجابت الى الاسلام بعد الحيضة أتجزئ تلك الحيضة السيد من الاستبراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وذلك يجزئ لان مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع جارية وهو فيها بالخيار أو اشتريت فوضعت على يديه فحاضت على يديه حيضة قبل أن تختار أو حاضت عند هذا الذي وضعت على يديه فتولاها ممن اشتراها أو اشتراها منه بغير تولية وهي في يديه وقد حاضت قبل ذلك ان تلك الحيضة تجزئه من الاستبراء . فهذا يدل على ما أخبرتك وتلك أثبت في الاستبراء لأنها قد حاضت في ملكه الا أنه يمنعه من الوطء دينها الذي هي عليه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتري صبية مثلها بجامع أولاً بجامع مثلها وهي في هذا كله لم تحض وهي

من غير أهل الكتاب أو صارت في سهمته أبطؤها قبل أن تجيب إلى الإسلام (قال) أما من عرفت الإسلام منهم فأنى لا أرى أن يطاها حتى يجبرها على الإسلام وتدخل فيه إذا كانت قد عقلت ما يقال لها ﴿قلت﴾ وكيف إسلامها الذي إذا أجابت إليه حل وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك إذا شهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت بأمر يعرف به أيضاً أنها قد أجابت ودخلت في الإسلام

— في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج أحدهما صاحبه —

﴿قلت﴾ أرايت العبد والامة يكونان للرجل المسلم وهما نصرانيان أو يهوديان فزوج السيد الامة من العبد أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يجوز ﴿قلت﴾ فإن أسلم العبد وامراته نصرانية أو يهودية وهي أمة للسيد أو لغير السيد (قال) تحرم على العبد في رأبي كانت يهودية أو نصرانية إلا أن تسلم مكانها مثل المجوسية يسلم زوجها أنها إذا أسلمت مكانه كانت على النكاح لأنه لا يذنبى للعبد المسلم أن ينكح أمة يهودية وكذلك الحر المسلم انه لا يذنبى له أن ينكح أمة يهودية ولا نصرانية ﴿قلت﴾ فإن أسلمت الامة وزوجها عبداً كافراً (قال) هو أحق بها ان أسلم وهي في عدتها

— في الارتداد —

﴿قلت﴾ أرايت المرتد أنقطع العصمة فيما بينهما إذا ارتد مكانه أم لا (قال) قال مالك تنقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتد ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا ارتدت (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى إذا ارتدت المرأة أيضاً أن تنقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتدت ﴿قلت﴾ أرايت إذا ارتد الزوج أيجمله مالك طلاقاً أم لا (قال) قال مالك إذا ارتد الزوج كانت تطليقة بائنة لا يكون للزوج عليها رجعة ان أسلم في عدتها ﴿قلت﴾ لم قال مالك في هذا أنها بائنة وهو لا يعرف البائنة (قال)

لأنه قد تركها حين ارتد ولم يكن يقدر في حال ارتداده على رجعتها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في الأسير أن بلغهم أنه تنصر ولم تقم بينة على أنه أكره فترى أن تعتد امرأته ولا ترى له عليها رجعة وترى أن يرجأ ماله وسريته ما لم يتبين فإن أسلم قبل أن يموت كان المال له وإن مات قبل أن يسلم كان في ماله حكم الإمام المجتهد وإن قامت بينة على أنه أكره فلا ترى أن يفرق بينه وبين امرأته ولا ترى أن يحدث به حدث وهو بتلك المنزلة إلا أن يورث وراثته الاسلام فإن الله تبارك وتعالى قال الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقال عز وجل الا أن تقوا منهم تقاة ﴿قال يونس﴾ وقال ربعة في رجل أسرف فنصر ان ماله موقوف على أهله اذا بلغهم أنه تنصر ويفارق امرأته ﴿قلت﴾ أرايت المرتد اذا تزوج يهودية أو نصرانية وهو مرتد ثم رجع الى الاسلام أقيم على ذلك النكاح أم لا (قال) قال مالك اذا ارتد فقد وقعت الفرقة بينه وبين أزواجه اذا كن مسلمات (قال ابن القاسم) وتقع الفرقة بينه وبين أزواجه اذا كن من أهل الكتاب . فهذا يدل على أن نكاحه اياهن في حال ارتداده لا يجوز رجع الى الاسلام أو لم يرجع ألا ترى أنه لا يقر على امرأته اليهودية أو النصرانية حين ارتد وكذلك لا يجوز نكاحه اياهن في حال ارتداده ﴿قلت﴾ أرايت المسلم تكون تحته اليهودية فيرتد المسلم الى اليهودية أيفسد نكاحه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه قال في المرتد تحرم عليه امرأته فأنا أرى في هذا أن تحرم عليه امرأته يهودية كانت أو نصرانية أو ما كانت

❦ في حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما ❦

﴿قلت﴾ أرايت من ارتد عن الاسلام أيسقط عنه ما كان قد وجب عليه من النذور وما ضيع من الفرائض الواجبة التي وجب عليه قضاؤها أو مرض في رمضان فوجب عليه قضاؤه أو الحدود التي هي لله أو للناس اذا رجع الى الاسلام أيسقط عنه شيء من هذه الاشياء (قال) نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه الا الحدود والفرية والسرقة وحقوق الناس وما لو كان عمله كافر في حال كفره ثم أسلم لم يوضع

عنه. ومما بين لك ذلك أنه يوضع عنه ما ضيع من الفرائض التي هي لله أنه لو حج حجة الاسلام قبل ارتداده ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام أن عليه أن يحج بعد رجوعه الى الاسلام حجة أخرى حجة الاسلام قال مالك لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فحجه من عمله وعليه حجة أخرى فهذا يخبرك أن كل ما فعل من الفرائض قبل ارتداده لم ينفعه فكذلك ما ضيع قبل ارتداده ولا يكون عليه شيء وهو ساقط عنه ﴿قلت﴾ فإن ثبت على ارتداده أيأتي القتل على جميع حدوده التي عليه الا الفرية فإنه يجلد على الفرية ثم يقتل (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويأتي القتل على القصاص الذي هو للناس قال نعم ﴿قلت﴾ وتحفظ هذا عن مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم يرتد عن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيزني قبل أن يتزوج من بعد الردة أيرجم أم لا يرحم (قال) لا أرى أن يرحم ولم أسمعه من مالك ولكن مالكا سئل عنه إذا ارتد وقد حج ثم رجع الى الاسلام أيمجزئه ذلك الحج (قال) لا حتى يحج حجة مستأنفة فإذا كان عليه حجة الاسلام حتى يكون اسلامه ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوعا عنه وما كان لله وإنما يؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية أو السرقة مما لو عمله وهو كافر كان ذلك عليه وكل ما كان لله مما تركه قبل ارتداده من صلاة تركها أو صيام أفطره من رمضان أو زكاة تركها أو زنا زناه فذلك كله موضوع ويستأنف بعد أن يرجع الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر إذا أسلم (قال ابن القاسم) وهذا أحسن ما سمعت وهو رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ والمرتد إذا ارتد وعليه أيمان بالمعق أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك عنه ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يوصي بوصايا ثم يرتد فيقتل على ردة أيكون لاهل الوصايا شيء أم لا (قال) قال مالك لا يرثه ورثته فأرى أنه لا شيء لاهل الوصايا أيضاً ولا تجوز وصية رجل الا في ماله وهذا المال ليس هو للمرتد وقد صار لجماعة المسلمين ووصاياهم قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله

محجوب عنه اذا ارتد ﴿قلت﴾ أرأيت ان مرض فارتد فقتل على رده فقامت امرأته فقالت فرّاً بميراثه مني (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا يترحمها هنا أحد أن يرتد عن الاسلام في مرضه لئلا يرثه ورثته قال وميراثه للمسلمين ﴿قلت﴾ أرأيت المرتد اذا مات له ابن على الاسلام وهو على حال ارتداده أيكون له في ميراث ابنه شيء أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في النصراني أو العبد اذا أمات ابنهما حراً مسلماً انهما لا يرثانه ولا يحجبان فان أسلم النصراني بعد موت ابنه أو عتق العبد بعد ما مات ابنه وان كان ذلك قبل أن يقسم ميراث الابن فلا شيء لهما من الميراث وانما الميراث لمن وجب له يوم مات الميت وكذلك المرتد عندي

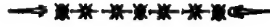
تم الجزء الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه وصلى الله

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه الجزء الخامس﴾

﴿ فهرست الجزء الرابع من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سعدون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين)



صحيفة	صحيفة
٢٠ مسألة صبيان الاعراب	٢ ﴿ كتاب النكاح الاول ﴾
٢١ في النكاح بغير ولي	٢ ماجاء في نكاح الشغار
٢١ في المرأة لها وليان أحدهما أقعد	٥ في انكاح الاب ابنته بغير رضاها
من الآخر	٥ في انكاح الاب ابنته البكر والثيب
٢٢ في انكاح الولي أو القاضي المرأة	٧ باب في احتلام الفلام
من نفسه	٧ في رضا البكر والثيب
٢٣ في انكاح الرجل ابنه الكبير والصغير	٩ في وضع الاب بعض الصداق ودفع
وفي انكاح الرجل الحاضر الرجل الغائب	الصداق الى الاب
٢٤ فيمن وكل رجلا على تزويجه	١١ في انكاح الاولياء
٢٦ في العبد والنصراني والمرتد يعقدون	١٤ في نكاح من أسلمت على يد رجل أو
نكاح بناتهم	أسلم أبوها أو جدها على يديه
٢٧ في التزويج بغير ولي	١٥ في أنه لا يحل نكاح بغير ولي وأن ولاية
٣١ ﴿ كتاب النكاح الثاني ﴾	الاجنبي لا تجوز الا أن تكون وضیعة
٣١ في النكاح الذبي يفسخ بطلاق	١٦ في تزويج الوصي ووصي الوصي
وغير طلاق	١٨ في المرأة توكل ولين فينكحها
٣٥ باب الحرمة	من رجلين
٤٠ في انكاح الرجل وليته من رجل	٢٠ من رضى بغير كف فطلق ثم أرادت
وهو مريض	المرأة ارجاعه فامتنع وليها
٤٠ في توكيل المرأة رجلا يزوجها	٢٠ في نكاح الدنية

صحيفه

٤٢ في النكاح بغير بينة

٤٤ نكاح السر

٤٥ في النكاح بالخيار

٤٦ في النكاح الى أجل

٤٧ في شروط النكاح

٤٨ في جد النكاح وهزله

٤٨ في شروط النكاح أيضا

٤٨ في نكاح الخصى والعبد

٥٠ في حدود العبد وكفاراته

٥٢ في نكاح الحر الامة

٥٣ في الرجل يتزوج مكاتبته

٥٣ في انكاح الرجل عبده أمته

٥٤ في نكاح الامة على الحرية ونكاح

الحرية على الامة

٥٦ في استسرار العبد والمكاتب في أموالهما

ونكاحهما بغير اذن السيد

٥٦ في الامة والحرية يغران من أنفسهما

والعبد يغرم من نفسه

٦١ عيوب النساء

٦١ في عيوب النساء والرجال

٦٦ ﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

٦٦ النكاح بصدّق لا يحل

صحيفه

٦٧ النكاح بصدّق مجهول

٦٨ في الصدّق يوجد به عيب أو يوجد

به رهن فيهلك

٦٩ في صدّق السرّ

٦٩ في صدّق الفرر

٧٠ الصدّق بالعبد يوجد به عيب

٧٠ الرجل يزوّج ابنته ويضمن صدّقها

٧٢ الرجل يزوّج ابنه صغيراً في مرضه

ويضمن عنه الصدّق

٧٣ النكاح بصدّق أقل من ربع دينار

٧٤ نصف الصدّق

٨٢ صدّق اليهودية والنصرانية والمجوسية

يسلمن وتأتي أزواجهن الاسلام

٨٣ صدّق الامة والمرتدة والغارة

٨٦ في التفويض

٨٩ الدعوى في الصدّق

٩١ النكاح الذي لا يجوز وصدّاقه

وطلاقه وميراثه

٩٥ صدّق امرأة المكاتب والعبد يتزوج

بغير اذن سيده

٩٦ ﴿ كتاب النكاح الرابع ﴾

٩٦ نكاح المريض والمريضة

صحيفه	صحيفه
١٢٣ في الرجل ينكح النسوة في عقدة واحدة	٩٧ الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئتها فلا تطئها
١٢٣ في نكاح الام وابنتها في عقدة واحدة	٩٨ الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه
١٢٤ الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها	غير امرأته
١٢٧ في الرجل يزني بأمر امرأته أو يتزوجها عمدا	٩٨ الامة ينكحها الرجل فيريد أن يبوئها سيدها معه والرجل يزني بالمرأة أو يقدفها ثم يتزوجها
١٢٩ في نكاح الاختين	٩٩ ما جاء في الخنثى
١٣٠ في الاختين من ملك اليمين	١٠٠ الدعوى في النكاح
١٣٢ في وطء الاختين من الرضاعة بملك اليمين	١٠١ ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها
١٣٣ في نكاح الاخت على الاخت في عدتها	١٠٣ الذي لا يقدر على مهر امرأته
١٣٤ في الجمع بين النساء	١٠٤ في نفقة الرجل على امرأته
١٣٥ في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح	١٠٦ نفقة العبيد على نسايمهم
١٣٦ احصان النكاح بغير ولي	١٠٨ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها
١٣٦ احصان الصغيرة	١١٣ في العنين
١٣٦ احصان الصبي والخصي	١١٦ ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنوم
١٣٨ في احصان الامة واليهودية والنصرانية	١١٦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت
١٣٩ في الدعوى في الاحصان	١١٨ القسم بين الزوجات
١٤٠ في احصان المرتدة	١٢٣ في كتاب النكاح الخامس

صحيفه

١٤١ في الاحلال

١٤٧ ﴿ كتاب النكاح السادس ﴾

١٤٧ في مناكح المشركين وأهل الكتاب

واسلام أحد الزوجين والسبي والارتداد

١٥٦ في نكاح نساء أهل الكتاب وإيمانهم

١٦٠ المجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو

امرأة وابتنها

١٦١ نكاح أهل الشرك وأهل الذمة

صحيفه

وطلاقهم

١٦٤ في وطء المسبية في دار الحرب

١٦٤ في وطء السبية والاستبراء

١٦٥ في عبد المسلم وأمه النصرانيين يزوج

أحدهما صاحبه

١٦٥ في الارتداد

١٦٦ في حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما

﴿ تم الفهرس ﴾

